مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

نسيج وطن

المهددات الاجتماعية وصمود الهُوية

أ.د.عبـــاس علـــي شـــلال
أ.م.د. مصطفى سوادي جاسم
د. حســـن هاشـــم حمـــود

بغداد

٢٠٢٥م ١٤٤٦هـ

اسم الكتاب **نسيج وطن**
المهددات الاجتماعية وصمود الهُوية

تأليف أ.د.عبـــاس علـــي شـــلال
أ.م.د. مصطفى سوادي جاسم
د.حســـن هاشـــم حمـــود

الطبعة الأولى 2025

رقم الايداع الدولي 978-9922-8363-9-3

جميع الحقوق محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

الناشر: مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

العراق-بغداد- الكرادة
mobile: 00964- 07710122232
website: http://www.al-faidh.com
E-mail:Alfaidhcenter2011@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ
شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ
إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾

الحجرات: ١٣

الإهداء

إلى ...
غرة الوطن وعزته
ملاذه الآمن وقوته
إلى كل الدماء التي تسامت من أجل أرضه
وحلقت فجرا صادقا في عليائه
شهدائه ...قادته ... قدوته
أنتم ...
تاريخنا الناصع ... وإرثنا الباهي
مجدنا... حاضرنا ... مستقبلنا
وكل شيء جميل فينا
إليكم ...
شهداؤنا ...

ثبت المحتويات

التسلسل	العنوانات	الصفحة
١	مقدمة	١١
٢	تمهيد عام	١٣
٣	**الفصل الأول: الهُوية بين التأصيل والصناعة**	١٧-٤٠
٤	أولاً: الوعي الثقافي وآليات بناء الهُوية	١٩
٥	أ.الأديان والشعائر الدينية	١٩
٦	ب.التعبير عن الهُوية بـ اسم	٢٠
٧	ج. اللغة واللهجات	٢١
٨	د. البيئة الجغرافية	٢٢
٩	هـ.العناصر الثقافية «الميثولوجيا والفنون والآداب العامة»	٢٣
١٠	ثانياً: الهُوية بين الواقعية والادلجة	٢٥
١١	ثالثاً: الهُوية الأم في المخيال الاجتماعي الاثني	٢٧
١٢	رابعاً: دور الهُوية الأم في حلحلة الصراعات	٢٩
١٣	خامساً: الهُوية العراقية	٣١
١٤	١.مكونات الهُوية العراقية	٣١
١٥	٢.التحديات التي واجهتها الهُوية العراقية	٣٤
١٦	٣.عوامل صمود الهُوية والشخصية العراقية	٣٥

١٧	٤.الشخصية العراقية ...أصالة وصمود	٣٩
١٨	**الفصل الثاني: مقومات تماسك النسيج الاجتماعي**	٤١-٦٨
١٩	أولاً: التضامن	٤٣
٢٠	ثانياً: المشاركة الاجتماعية الفاعلة	٤٥
٢١	ثالثاً: العدالة الاجتماعية	٤٧
٢٢	رابعاً: السلام	٥٤
٢٣	أ.السلم الاجتماعي	٥٤
٢٤	ب.السلم الاجتماعي في الإسلام	٥٦
٢٥	ج.مظاهر السلم الاجتماعي في الإسلام	٥٨
٢٦	د.مقومات السلم الاجتماعي	٦٠
٢٧	هـ.اركان السلم الاجتماعي	٦١
٢٨	١.الإدارة السلمية للتعددية	٦١
٢٩	٢.الاحتكام الى القانون	٦٢
٣٠	خامساً: الدين	٦٤
٣١	**الفصل الثالث: التحديات والمهددات**	٦٩-١٣٢
٣٢	أولاً: التعدد الثقافي	٧١
٣٣	١.تباين الولاءات واختلاف الانتماءات	٧١
٣٤	٢.المساحة الاجتماعية للتنوع الثقافي العراقي	٧٣

٣٥	٣.التعدد الهوياتي جدلية الاستبعاد والاعتراف	٧٥
٣٦	ثانيا: مهددات النسيج المجتمعي العراقي	٧٨
٣٧	١.المهددات الاجتماعية	٧٨
٣٨	أ.التفكك الاجتماعي	٧٨
٣٩	ب.الطلاق	٨١
٤٠	٢.المهددات السياسية	٨٤
٤١	أ.المحاصصة السياسية	٨٤
٤٢	ب.التغيير الديموغرافي	٨٧
٤٣	ج.الأقاليم والفيدراليات	٩٠
٤٤	د.أثننة الفضاء السياسي	٩٢
٤٥	٣.المهددات الدينية	٩٤
٤٦	أ.خطاب الكراهية	٩٤
٤٧	ب.الإرهاب والجماعات المسلحة	٩٦
٤٨	ج.انحرافات عقدية	٩٩
٤٩	٤.المهددات الاقتصادية	١٠١
٥٠	أ.الأزمات الاقتصادية	١٠١
٥١	ب.البطالة	١٠٣
٥٢	ج.الفساد بأوجهه المتعددة	١٠٦

٥٣	د.العمالة الوافدة	١١٠
٥٤	٥. المهددات الأمنية	١١٢
٥٥	أ.الجريمة المنظمة	١١٢
٥٦	ب.المخدرات	١١٦
٥٧	ج.النزاعات العشائرية	١١٩
٥٨	٦.المهددات الإعلامية	١٢١
٥٩	٧.مهددات الاعلام الحديث والتكنلوجيا	١٢٥
٦٠	أ.الاستغراق الالكتروني	١٢٥
٦١	ب.الفجوة الرقمية	١٢٩
٦٢	٨.المهددات التشريعية والانتقائية في تطبيق القانون	١٣١
٦٣	**الفصل الرابع: النسيج الاجتماعي العراقي ...رؤية ميدانية**	١٣٣-١٩٢
٦٤	البعد الاجتماعي	١٣٦
٦٥	البعد الاقتصادي	١٤٩
٦٦	البعد السياسي	١٦١
٦٧	البعد الديني	١٧٤
٦٨	البعد الإعلامي	١٨٣
٦٩	المصادر	١٩٠

مقدمة

شهد المجتمع البشري في أرجاء المعمورة كافة جملة تحولات في مجالات الحياة وأبعادها المتعددة، بسبب المتغيرات المتسارعة في العلم والمعرفة والتحركات السياسية ونتاجاتها المتقاطعة لا سيما في حقول التكنلوجيا والاتصال وما بينها.

المجتمع العراقي يمثل أحد المجتمعات البشرية التي تشهد تلك التحولات حالياً وربما يعاني من تحدياتها ونتاجها بشكل مباشر وبصورة دائمة نتيجة لغياب بعض مقومات الضبط والتقنين اللازمتين، ذلك لأسباب عدة منها التغيير السياسي الذي حدث عام ٢٠٠٣، والذي نتج منه حرية غير مسبوقة وانفتاحا لم يكن على وفق الأسس المنطقية والقيمية والاجتماعية والسياسية الناجعة، وإن التحولات التي شهدتها الدولة العراقية والتي تنعكس على بنيته ونسيجه الاجتماعي تمثل موضوعا معقدا ليعكس تاريخ هذه الأمة والظروف التي أحاطت بهذا البلد الغني والمتنوع، وكذلك تشير الى طبيعة التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية التي مرت بها طيلة العقود أي منذ قيام النظام البعثي الشمولي ودخول العراق الى مرحلة جديدة من التحولات الشاملة ونحن في هذا الكتاب:

(نسيج وطن ... المهددات الاجتماعية وصمود الهُوية)

قدمنا محاولات متعددة و متنوعة بتنوع تلك التحولات وبتعدد نتائجها وما رافقها من تحديات، وجاءت هذه المحاولة لتوصيف طبيعة البناء الاجتماعي وما يرتبط به من مفاهيم تعبر عن الدولة و الأمة والهُوية، فضلا عن الجماعة المتخيلة، وايضاً قدمنا توصيفاً لمفهوم النسيج الاجتماعي وما يرتبط به من مقومات التماسك والمشاركة والعدالة ومظاهر السلم والتعايش الأهلي، ثم انتقلنا الى وصف التغييرات التي طرأت على المجتمع العراقي وما رافقها من

تهديدات وأزمات ولأسباب ظاهرة وأخرى خفية، كالتنوع الثقافي وتباين الولاءات والمحاصصة والنظام التوافقي وبعض الازمات الاقتصادية، والمشكلات الأمنية، ولم نغفل عن التهديد الأحدث والأكبر المتمثل بالاستغراق والإدمان في الفضاء الالكتروني وما ينعكس منه من مظاهر الفساد والابتزاز.

ثم خلصت جهود الباحثين الى دراسة ميدانية استهدفت التعرف الى مهددات النسيج الاجتماعي العراقي كما يشير اليها ويحددها الموطن العراقي، وجاءت نتائج الدراسة واضحة بعد اتباع الباحثين سلسلة من الإجراءات العلمية وباعتماد أدوات بحثية متعددة منها المقابلات، والملاحظة، والاستبانات، وقد حددت النتائج بأبعاد رئيسة منها البعد الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي والأمني والإعلامي والديني.

وختاماً نضع بين يدي القارئ الكريم هذا الجهد بكل تواضع ونأمل ان يجد فيه مادة علمية ورؤية شاملة نحو النسيج الاجتماعي في العراق.

والله من وراء القصد

كانون الثاني/ ٢٠٢٥

تمهيد عام

من أكثر المفردات التي تداولت على ألسنة الجنس البشري بمختلف طبقاتهم وشرائحهم وعبر مختلف العصور هي مفردة المجتمع وما يرتبط بها أو يشتق منها من مفردات في مختلف اللغات، والتي تشير الى اتحاد قائم بين مجموعة أو مجموعات من الأفراد أو بين المجموعات والجماعات الكبرى، بحيث يأخذ هذا الاتحاد سمات عدة، أهمها الثبات وإن كان نسبيًا، وكذلك الديمومة والاستمرارية، على انه يستند الى أعراف عامة تحتوي الأنماط والأنساق والسلوكات المتشابهة، وتكون اساسات ومرتكزات التزام الأفراد والجماعات بها وجود الأهداف والمقاصد المشتركة، فضلاً عن وجود المصالح المشتركة وبعض الخصوصيات الأخرى.

ويمكن أن يمثل المجتمع ذلك الكيان البشري الذي يتسم ويشترك اعضاؤه على اختلافهم بمشتركات وسمات كثيرة معلومة بشكلها العام او ربما تكون غامضة ومجهولة، وفي أبعاد ومجالات عدة، على الرغم من اختلاف الأجيال أو تباعدها.

ومن جانب آخر يمكن القول إن المجتمع يمثل البيئة التي تتشكل فيها شخصية الأفراد مستقلين او مجتمعين، وفيها تتبلور تلك الشخصية وتصقل وتخط باتجاه ما.

ويعبر الفيلسوف Oppenheimer عن المجتمع بأنه: مجموع المفاهيم الكلية للعلاقات الطبيعية والمؤسسات التي تجمع بين كل شخص وشخص آخر، وهذا يشير الى مؤسسات عدة، منها مؤسسة الأسرة، ومؤسسة العمل، والمؤسسة الدينية، والقومية.

يرى ارسطو أن المجتمع يعتمد في تشكله ووجوده على الأسرة، ويركز على حتمية وجود الذكر والأنثى واجتماعهما من اجل وضع اللبنات الأولى

للمجتمع من خلال مهمته الأولى والاساسية وهي الأسرة، وهذا يشير الى قانونية وحتمية الطبيعة الأصيلة في دعواها الى تشكيل الأسرة والمجتمع من اجتماع طرفيها وهما الذكر والأنثى، كما انه يرى الحاجة الماسة الى تقسيم العمل واحترام الأدوار الاجتماعية والمهام الوظيفية الأساسية، ويشير الى ان الانسان حيوان اجتماعي (مدني) لا يتخلى عن حاجاته ورغباته التي تتحقق بوجود الجماعة واعضاء آخرين.

إن اشارة ارسطو هذه لم تكن فكرة اعتباطية أو رأيا هامشياً بل يستند الى نظر عميق وواقعي وله ما يبرره، فالإنسان، وكما نلاحظه، لا يستطع العيش بمعزل عن الآخرين، ولا تستقيم حياته أو تكتمل الا مع الاسرة والجماعة والمجتمع، إذ إن المجتمع يوفر للفرد ما لا توفره استقلاليته التامة أو وحدته وعزلته.

ثم ان النظرة الاسلامية للمجتمع تستند الى رؤية أعم ومعاني أجمل، إذ يستند في فهم المجتمع إلى العلاقات البينية الرابطة بين اعضائه وفقاً لمبادئ الاستخلاف والعبودية والتضامن والارض والطبيعة، اي يفهم البناء المجتمعي على اساس علاقة الانسان بالخالق وعلاقته بالوجود والارض ولوازمهما وعلاقته بأخيه الانسان.

ويرتبط بالمجتمع بشكل كبير نسيجه الاجتماعي وطبيعته ومكوناته والذي يشير مفهومه إلى التعاضد والتلاحم المحكم بين عناصر الأشياء أو الشيء الواحد، كما في الخامات التي تتكون منها الأجسام وتتألف من خلايا مماثلة شكلاً وحجماً والتي تنتج الحركة والتصرف الجسمي وتمثل نسيج العضل الجسمي، او كما في شبكات خيوط العناكب والتي تسمى نسيج العنكبوت، كذلك عناصر المجتمع البشري حينما تتصف بالتعاضد والتناغم والتواصل البنّاء والفاعل فأن ذلك يشير الى وجود نسيج مجتمعي محكم.

فالنسيج الاجتماعي يمثل مجموعة العلاقات والروابط بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويعبر عن مدى تفاعل افراد المجتمع مع بعضهم

البعض ويكون أكثر قوة ومرونة عندما يكون التفاعل بين الأفراد ايجابياً وحضارياً، وفي الوقت ذاته يكون النسيج هشاً وضعيفاً في حال وجود الخلافات أو الصراعات بين الأفراد، أو عند فقدان بعض عناصر المجتمع المهمة أو الأكثر تأثيراً في هذا الكيان، أو في حال وجود ارهاصات معينة او مشكلات وأزمات كبيرة.

وإن قوة روابط المجتمع ومتانة العلاقات والتفاعل وجودتها، فضلاً عن استقرارها وديمومتها تؤثر في قوة المجتمع ورصانة بنائه، وان المجتمع الضعيف (الهش) هو المجتمع الذي تتراجع فيه مستويات التضامن بين الأفراد والجماعات الى المستويات الأدنى، ويرجع بعض المفكرين المهتمين الى ان هذا التراجع والتدني إنما يكون بسبب الوهن الذي يصيب هذه الروابط، وهذا الوهن والضعف قد يكون بسبب الانعكاس السلبي لتعدد الثقافات والى تفشي جملة امور منها، التصنيفات الاجتماعية المتصادمة وضعف المساواة في المجتمع، او التهميش الذي يشعر به نسبة معينة من المجتمع، وغياب الثقة بين عناصر المجتمع الواحد، او غياب تلك الثقة بينهم وبين الدولة ومؤسساتها والمسؤولين عنها.

وإن النسيج الاجتماعي عندما يكون متراصاً ومنسجما يحول المجتمع الى «أمة» وهو مفهوم للجماعة المستقرة من الناس التي يرتبط أفرادها بروابط واضحة مثل اللغة او التاريخ او الدين من جهة، ومن جهة أخرى تكون تلك الروابط متخيلة كالمصالح المشتركة والمقاصد والغايات المتشابهة، أو ربما الانساب والمصاهرة المتبادلة، وتشمل الأمة على كل من ارتبط أو سوف يرتبط بتلك الجماعة، كالأفراد السابقين (الأموات)، والأجيال اللاحقة التي سوف تأتي مستقبلاً.

ووردت لفظة الأمة في القرآن الكريم بنحو (١٠) معانٍ موزعة على ما يقرب من (٥٠) ذكراً، منها معانٍ واشارات اجتماعية ومنها اشارات تكوينية، ومنها اشارات دينية وتاريخية، {بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ} (سورة الزخرف آية ٢٢)، {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ}

(سورة الأنعام آية ٣٨)، {إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً} (سورة الانبياء آية ٩٢)، {وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ} (سورة يونس آية ١٩).

ولكل أمة هُويتها الخاصة بها والتي تمثلها وتعكس طبيعتها ومكوناتها فالهُوية تمثل بشكلها العام مزيجاً من الخصائص الاجتماعية والثقافية والدينية، والتي يشترك فيها جماعة معينة من الأفراد، ويمكن على أساسها التمييز بين مجموعة وأخرى، كما تمثل مجموعة من الانتماءات والولاءات التي يشعر الأفراد بأنها تمثلهم وأنهم ينتمون إليها وهي التي تحدد سلوكهم وحركتهم النوعية وتمنحهم الفهم الصحيح لذواتهم.

ويمكن أن تحدد الهُوية تبعاً لذات الشخص وخصائصه وسماته وسلوكه، وهي الهُوية الفردية الخاصة، ويمكن أن تكون المعرفة وتحديد ملامح الهُوية عن طريق خصائص المجتمع وسماته العامة، ككل متكامل العناصر والأجزاء وحينئذ تعبر المعرفة عن الهُوية الاجتماعية العامة.

وإن بناء هذه الهُوية عملية مستمرة تهدف إلى تعريف الفرد بنفسه وبقيمه ومهاراته أمام المجتمع، بحيث يبرز شخصيته الفريدة ويترك انطباعًا إيجابيًا ودائمًا، إذ تعتمد الهُوية على معرفة الذات بعمق، بما في ذلك فهم نقاط القوة والضعف، وتحديد الأهداف والطموحات، ثم العمل على تطوير مهارات خاصة ومميزة تعزز هذه الهُوية، كما تشمل بناء صورة متسقة في التعامل مع الآخرين، سواء من خلال المظهر أو التواصل أو القيم والسلوكات، وإن الهُوية القوية تعزز الثقة بالنفس وتساعد على تحقيق النجاح الشخصي والمهني، لأنها تجعل الفرد متميزاً وقادرًا على التأثير في محيطه، وهذا ما سيتضح جلياً من خلال مجريات الكتاب وفصوله.

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

نسيج وطن

المهددات الاجتماعية وصمود الهُوية

١

الفصل الأول

الهُوية بين التأصيل والصناعة

الفصل الأول

الهُوية بين التأصيل والصناعة

أولاً: الوعي الثقافي وآليات بناء الهُوية

تتعدد آليات بناء الهُويات وتتنوع بحسب افضلية وقوة بعضها على الأخرى فهناك مجموعة من العناصر المهمة التي تسهم في بناء وتشكيل الهُوية وترسيخها كجماعات متخيلة تتصلب وتقوى من خلال أدوات التخيل وأهمها:

أ. الأديان والشعائر الدينية

يعد الدين والشعائر الدينية من أهم النشاطات وأكثرها فاعلية في تنمية الشعور والاحساس بالانتماء لهُوية ما، ويتسبب بنسج وتطوير شبكة من العلاقات الاجتماعية المتبادلة التي تعزز التضامن بين اعضاء الهُوية الواحدة، لا شك إن المجتمع العراقي يدين الغالبية العظمى من أفراده بالدين الاسلامي ويمثل الهُوية العامة لأغلبية المجتمع، وإلى جانب ذلك هناك اقلية تدين باديان أخرى.

ويشكل التوجه الديني ركناً أساساً في بناء الهُوية، وقد ورد في بعض الآيات القرآنية التي تؤكد التعددية الدينية والتي تدعم ثقافة قبول الآخر والتعايش معه بصورة تعزز التعايش السلمي ومن هذه الآيات مثلاً قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[1]. وقوله تعالى ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ ﴿٦٧﴾ وَإِن جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٦٨﴾ ﴿اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[2]. وهذه الآيات بمجملها تؤكد على التعددية الدينية وتنبذ كل ما يتعلق بالعنف في محاولة

(١) الحج: ١٧

(٢) الحج: ٦٧-٦٩.

اقصاء وانهاء وجود الديانات الأخرى، فضلاً عن ان هذه الأديان تتشكل من مذاهب وطوائف متعددة تمارس شعائر دينية تعكس توجه هذه الهويات، وكذلك لها مواقعها الجغرافية التي تنفذ فيها هذه الشعائر.

فالمسلمون يمارسون شعائرهم في المساجد والمراقد المقدسة، في حين يمارس المسيحيون شعائرهم الدينية في الكنائس، أما الصابئة المندائيون يمارسون طقوسهم في معابد عند مجرى الأنهار وهذا لارتباط بعض طقوسهم بجريان الأنهار لممارسة طقوس التعميد الخاصة بهم، أما الديانات الأخرى فلكل منها أماكن عبادتها الخاصة بها لممارسة شعائرها وطقوسها الدينية، لاسيما وأن للدين دور مهم في رسم الحدود والأطر الدينية التي تفصل ما بين المقدس الاثني الخاص بكل هُوية والمدنس الخاص بالهويات الأخرى المختلفة عنه دينياً، فضلاً عن وجود بعض المناسبات الدينية التي تسهم في خلق ذاكرة جمعية تعكس خصوصية هُوية ما وتميزها عن غيرها.

ب. التعبير عن الهُوية بـ «اسم»

الاسم هو الذي يحدد ويرمز لهُوية ما ويضع حدودها التي تميزها عن الهويات الأخـرى، وهو يمثل التعريف الذاتي لهذه الهُوية أو تلك الإثنية، فيشكل الاسم الإطار الاجتماعي الجامع لكل أفراد الهُوية ومن خلاله يمكن تحديد انتسابهم إليها، ومن خلاله يمكن تحديد الانتماء لمساعدته لأفراد الهُوية من تحديد انتمائهم لها، كما انه يحقق بناء الروابط الاجتماعية ويعزز عمليات التواصل بين أفراد الهُوية الواحدة ويسهم في نقل التراث الإثني والحفاظ عليه لما يتضمنه من تاريخ وثقافة.

وكذلك يرمز الاسم لروح الإثنية أو الهُوية وغيابه يعكس غياب هذه الروح والانتماء، ومن خلاله يمكن تحديد الانتماء والتعبير عن الهُوية الذي يميز

أفراد هذه الهُوية عن الآخرين من أفراد الهويات الأخرى، فالاسم لما يقوم به من وظيفة تعبيرية تُعّرف أفراد الهُوية بانتمائهم لها فهو في الوقت نفسه يعزز الوظيفة الاقصائية للآخرين غير المنتمين لنفس الهُوية.

وفي مجتمعنا العراقي يوجد العديد من الإثنيات والهويات، وما يميز بعضها عن البعض الآخر اسمها فعندما نتحدث عن القومية الكردية نقصد الهُوية الكردية التي تميزها عن الهُوية العربية أو عن الهُوية التركمانية او غيرها، واستمرارية أفراد هذه المكونات والهويات بحمل هذا الاسم الذي يتناقلونه عبر الاجيال رسّخ ديمومة بقاء هذه الهويات وساعد في الحفاظ على وجودها وتناقلها عبر الاجيال، وهكذا يلعب اسم الهُوية دوراً كبيراً في رسم حدود الهُوية بصورتها الواقعية والذهنية ويعزز وعي الفرد بانتمائه لهذه الهُوية أو تلك الإثنية، كما أنه يلعب دوراً كبيراً في بناء الهُوية ويمنحها ديمومة وجودها.

ج. اللغة واللهجات

وهذا الجانب لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى التي تسهم في بناء الهُوية، إذ تعد اللغة من أهم وسائل التفاعل والتفاهم بين أفراد المجتمع في مختلف ميادين الحياة، فضلاً عن أن اللغة تمثل الوسيلة التعبيرية للأفكار التي تحتاج أن تصاغ في قالب لغوي وهذا الأخير هو الذي يحقق الوجود الواقعي لهذه الافكار، فضلاً عن أن هناك العديد من الآيات القرآنية التي تؤكد على قدرة وعظمة الخالق في تعدد واختلاف الأشكال والألوان وتعدد اللغات واللهجات ومن هذه الآيات قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾[1]. فهذا الاختلاف في اللغات واللهجات هو ما يثبت عظمة الخالق عز وجل.

(١) الروم:٢٢

وهذا الاختلاف والتنوع في اللغات هو الذي يحقق عملية التواصل بين أفراد المجتمع بصورة عامة أو بين الإثنيات والمكونات الأخرى، وكذلك تعطي هذه اللغات واللهجات وصفاً خاصاً لكل هُوية وتعزز انتماء أفرادها، ولو نأتي لمجتمعنا العراقي ونستعرض الخريطة اللغوية لسكان العراق من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب سنجد هناك لغات ولهجات متنوعة، فاللغة العربية التي يتحدثها الأعم الأغلب من سكان العراق عندما نتفحصها سنجد فيها عددا من اللهجات التي تختلف وتتنوع حتى داخل المكون الواحد، فنجد مثلاً لغة الجنوب العراقي لها خصوصية تختلف في بعضها عن لهجة محافظات الفرات الأوسط ونجدها تختلف عن لهجة غرب العراق، وكذلك عندما نستعرض لغات الشمال العراقي سنجد اللغة الكردية تختلف عن اللغة التركمانية وقد نجد لهجات مختلفة داخل اللغة الواحدة مثل اللغة الكردية فيهات لهجات مختلفة احدهما عن الأخرى كالكورمانجية والسورانية.

وهكذا تنمّط اللغة وتجنس الهُوية وتكون لها خصوصية تمثل كل هُوية، وبهذا تمثل اللغة أحد أهم أدوات التخيل والتي بدورها تصنع وتؤسس الجماعات المتخيلة فتجعل فرداً ما يتماها ويتعاطف مع أفراد ينتمون إلى الإثنية أو القومية نفسها وهو لا يعرف اسمائهم أو لم يلتقِ بهم من قبل لكنهم يمثلون له جزءً اصيلاً من هويته.

د.البيئة الجغرافية (الايكولوجية).

من أهم العمليات في بناء الهُوية وتشكيلها هو التموقع الجغرافي أي الاستقرار في مكان ما، فالأمم تتكون من جماعات مستقرة في مكان ما، أي جماعات يستقر افرادها في مساحة جغرافية وتاريخية بعينها أو ما نسميه (وطناً) يشعرون به شعوراً قوياً يشعرون بصلتهم به وصلته بهم، وهذا مصدره جزئياً فكرة المكان الذي يولد فيه الإنسان وأهمية التعلق بمسقط الراس ومرتبط أيضاً بعملية

تعريف الذات من خلال اصطناع الحدود الرمزية وهي رموز تعبر المحلية ولكنها في مناطق محددة جغرافياً، وهي فضاءات تسكنها جماعات لها خبرات ومشاعر بالهُوية المتميزة التي تمت صياغتها جزئياً على مدى الاجيال، من خلال ملامح التاريخ الذي مر به الوطن مما أنشأ ما يمكن تسميته الفضاء العرقي الذي يمتزج به الشعب بالوطن على نحو متساند ومتكافل[١].

فالبيئة الجغرافية باتت تمثل ظواهر بيئية طبيعية فرضت وجودها على ارض الواقع دون تدخل الإنسان في وجودها واستطاعت المجموعات البشرية التي تسكن وتشغل هذه المساحات من الأرض أن تضفي عليها طابعا إثنياً أو أثننة هذه الايكولوجية، وجعلت لها خصوصية ثقافية تتناغم معها، أو أنها جُنست لصالحها، ومن ثم اليوم في مجتمعنا عندما نتحدث عن الجبل يتبادر إلى الذهن فوراً الهُوية الكردية وعندما نتحدث عن الأهوار يتبادر إلى ذهننا شخصية رجل الجنوب العراقي، وكذلك عندما نتحدث عن البادية نتصور رجل الغربية وهكذا، لكن هذا لا يمنع من وجود تداخل بسيط ومحدود جداً في بعض من هذه البيئات؛ لكن في الأعم الأغلب يوجد طابع عام لكل بيئة تم أثننتها بشكل يتفق مع الجماعات البشرية التي تقطنها منذ آلاف السنين في ضوئها تمت اقلمة الهُوية بشكل ينسجم مع هذه الايكولوجيا، ومن ثم باتت هذه البيئة الايكولوجية أحد عناصر بناء الهُوية الإثنية.

هـ.العناصر الثقافية «الميثولوجيا والفنون والآداب العامة»

توفر هذه العناصر الثقافية لكل مجتمع من المجتمعات رصيداً رمزياً متميزاً مؤلفاً من اللغة وهو رصيد يميزها عن سائر المجتمعات الأخرى التي تشبهها في عيون اعضائها من جهة، وفي عيون الغرباء من جهة أخرى، كما

(١) انتوني دى. سميث، الرمزية العرقية والقومية مقاربة ثقافية، ترجمة احمد الشيمى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٤، ص٩٨.

إنها ترفع من شؤون الجماعة الاجتماعية التي تمثل المجتمع، وشكلت حدوده الاجتماعية في مواجهة الغرباء، وهي الحدود التي اضحت تحدد هُوية المجتمع وتميزه عن الآخرين، وفي النهاية القيم المشتركة والذكريات والطقوس والتقاليد المشتركة هي التي ساعدت على ضمان وجود الوعي بالاستمرار والتواصل مع الاجيال السابقة للمجتمع[١].

يمتلك أفراد كل هُوية أو إثنية مجموعة من الفنون والآداب والاساطير الخاصة بهم وباتت أجيالها يتوارثونها ويتناقلونها من جيل إلى آخر حتى اصبحت تمثل جزءاً مهماً من تراثهم الثقافي، وأصبحت تشكل جزءاً من شخصيتهم التي يعتزون بها ويتماهون معها، ولو أمعنا النظر في الفلكلور والفنون والأساطير التي تمتلكها بعض المكونات والإثنيات العراقية سنجد لكل منهم لوناً فنياً خاصاً بهم، ونرى اساطير وفنون الجنوب تختلف عن اساطير وفنون الشمال، فنجد ان هذه الفنون والاساطير ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الديموغرافية لكل مكون، فمنها تتحدث عن اسطورة وفن يرتبط بالجبل وأخرى ترتبط بالصحراء، وبعضها تتحدث عن علاقتها بالهور، وكذلك نجد تصميماً خاصاً لبعض أشكال البيوت والتي ترتبط بالبيئة فنجد بعضها شيدت من القصب والبردي وهذا ما موجود في جنوب العراق وبعضها اتخذت على شكل بيوت الشعر(الخيمة) والموجودة في بعض مناطق الصحراء الغربية وبعضها نحتت في الجبال وهكذا توجد خصوصية لكل مكون في فنونه وأساطيره التي تميزه عن بقية المكونات الأخرى وهذه الخصوصية في الفنون والأساطير والآداب أصبحت متلازمة تميز كل هُوية عن غيرها، وتعد ثروة رمزية يمتلكها المكون يعتزون بها وتصنع من خلالها الحدود الاجتماعية التي عن طريقها توضح معالم هويتهم وتمايزها عن الهويات الأخرى.

(١) المصدر نفسه، ص٧٥.

ثانياً. الهُوية بين الواقعية والأدلجة

مارست بعض النخب السياسية العراقية التي تناوبت على حكم العراق منذ العهد الملكي وإلى اليوم سياسة تصنّع الهُوية من خلال تصدير نفسها كممثل عن الهُوية الوطنية تارة وأخرى ممثلة عن الهُوية القومية وأخرى عن الهُوية الإثنية، ولاسيما السلطات السياسية التي تصدرت لحكم العراق من ايام الحكم العارفي وانتهاءً بالحكم الصدامي الذي عمل جاهداً على اختلاق الهويات القبلية وتشكيل دوائر أمنية معقدة يترأسها أقاربه في إدارة الملفات وتسيير شؤونها لإحكام السيطرة على كل القضايا التي يشك في إنها تهدد حكمه، والهدف من ذلك هو شحذ الجماهير وتحريكها للالتفاف حوله وجعلها حاضنة لهذه النخب مما يزيد من حالتي التعصب والانتماء ويُشرع في التقسيم إلى التعامل مع الآخر بطريقة (نحن) و (هم) وهذا بدوره سيؤسس لأدلجة الجماهير وزيادة تعصبها عقدياً وفكرياً والذي يعمق من رفضه للآخر.

ومن ثم فإن هذه الهويات المصطنعة من قبل السلطات السياسية التي هدفها المحافظة على البقاء اطول فترة ممكنة في الحكم، وتنتفع هذه السلطات شخصياً من وجودها، فأخذت تعمل على ديمومة دعمها واستدامة وجودها عبر تطويرها لخطاب تمييزي تقسيمي يقوم على تخوين الآخر، وأدلجة البعض ودفعهم بشكل يؤثر سلباً على بناء النسيج المجتمعي ويخلق نسيجاً اجتماعياً مشوهاً. وهو ما لوحظ في إعادة إنتاج القبلية والطائفية التي مورست من قبل النظام البعثي وإن كانت غير معلنة لكنه واضح من خلال تهميش الآخرين من مكونات المجتمع العراقي ومنعهم من التدرج الوظيفي في المراكز العليا أو منعهم من الشراكة الحقيقية لممارسة السلطة التي كانت حكراً على لون معين ومحصورة في نسق قرابي محدد متمثل بأسرة النظام البعثي والمقربين منه قبلياً وطائفياً.

واستمرت عملية صناعة الهويات وادلجتها إلى اليوم ولو نأتي إلى مدة

الجماعات الارهابية «القاعدة وداعش» نجد أن هذه الجماعات تمكنت من أن تصدّر نفسها كونها ممثلة ومدافعة عن أحدى الطوائف العراقية واستطاعت هذه الجماعات من خلال تأثيرها على البعض من أفراد هذه الطائفة على توليد وبناء قناعات لهؤلاء الأفراد بأنهم خير من يمثلهم ويدافع عن حقوقهم، وحاولوا من خلال ذلك أن يمزقوا النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي وأن يخلقوا حدوداً وحواجز اجتماعية مصطنعة وتخندقات طائفية، كان هدفها تمزيق وحدة الصف الوطني واستطاعت إلى حدٍ ما أن تنجح في أدلجة البعض ممن تماهى مع أفكارهم وأيد توجهاتهم وخلقت مع الأسف الشديد شرخاً في النسيج الاجتماعي العراقي.

ثالثاً. الهُوية الأم في المخيال الاجتماعي الإثني

تحاول الهويات الفرعية الحفاظ على وجودها من خلال مجموعة من الحدود المحددة التي تخطها لنفسها للحفاظ على خصوصيتها ونقل تراثها لأجيالها القادمة، ومن خلال هذه الحدود التي تخلق المخيال الاجتماعي لكل إثنية في التعامل مع الآخر من خلال عمليات القبول والرفض في التواصل والاتصال مع الآخر فبعض الإثنيات تفرض على أفرادها مجموعة من القيود تحدد من خلالها فضاءات التفاعل الاجتماعي وتسمح بمساحات محددة خاصة عندما يتعلق الموضوع ببعض الثوابت ذات التوجه الديني.

ومن المؤكد إن الحكومات التي توالت على حكم العراق لم تستطع أن تبلور هُوية جماعية موحدة، وإنما خلقت اصطفافات وتكتلات ذات انتماءات مشتتة تحت مسميات عدة قبلية وإثنية ومذهبية؛ بسبب سياسة التمييز والتهميش والاقصاء في التعامل مع مكونات المجتمع الأخرى وانفراد أقلية قبلية مذهبية في إدارة الحكم فضلاً عن سياسة القمع والعقاب الجماعي التي اتبعتها الحكومة ضد الشيعة والاكراد آنذاك، إذ إنها شرعت لسياسة الاقصاء والتهميش للغالبية العظمى المكونة للشعب العراقي من الشيعة في إدارة البلاد، وكذلك للبعض من المكونات والقوميات الأخرى، واسندت المراكز القيادية العليا في إدارة حكم البلاد إلى فئة قليلة ذات ترابط قرابي قبلي ومن مكون محدد، وعملت على تقوية الروابط القرابية والطائفية في إدارة البلاد وتسيير شؤون العباد وكانت تنتقص من الآخرين المختلفين مذهبياً، ففي إحدى افتتاحيات جريدة الثورة في تسعينات القرن الماضي كتب فيها مقال يطعن في انتماء الشيعة وعدّهم غرباء عن هذا البلد بل علق انتماءهم إلى دولة أخرى مثل الجمهورية الاسلامية الإيرانية.

هكذا كانت تمارس الحكومة دوراً في تمزيق النسيج الاجتماعي وتعد نفسها ومن يواليها بأنهم أصلاء العراق وغيرهم لا ينتمي إلى هذا البلد، وحاولت

في مواقف عديدة ان تجردهم من هوياتهم الأم واتبعت سياسة التخوين وشيطنة الآخر الشريك في الوطن والهُوية من خلال وصفهم بالخونة وأخرى تحت مسمى صفحة الغدر والخيانة وأخرى تحت مسمى الأكراد العُصاة وغيرها من الالفاظ التي تجرد الآخر من هويته الوطنية لغرض تذويب هذه الانتماءات باستعمالها ابشع اساليب القسوة والاقصاء والتمييز ضد بعض المواطنين العزل والذين خرجوا للمطالبة بابسط الحقوق الشرعية التي سلبت منهم قرابة أربعة عقود من الزمن على يد حكومات سيطرت على السلطة من خلال سلسلة من المؤامرات والانقلابات العسكرية.

هذه السلوكات العدوانية أنتجت تخيلاً وادراكاً لبعض هذه المكونات بأن هذه الأساليب خلقت حدوداً فاصلةً في التعامل مع الآخر، وأخذت تصنع تصوراً لبعض المكونات الراغبة في الانفصال عن الهُوية الأم، ولاسيما عندما تشعر هذه المكونات بأنها تمتلك مقومات الانفصال وتشكيل اقليمها الخاص وهذا ما عمل عليه المكون الكردي في الاستفتاء الذي قاده اقليم كردستان سنة ٢٠١٧ الذي من خلاله استطاعت القيادة الكردية أن تعبئ جماهيرها باتجاه الانفصال، في حين نجد بعض المكونات الأخرى التي ترى أن وجودها يتحقق من خلال انتمائها للهُوية الأم وأن انفصالها عنها قد يخلق تشتتها وتشرذمها فبقاؤها مرهون بشعورها بأنها مكون يعود في أصله لأمة عريقة وموحدة وهي الأمة العراقية، وقد تخلق هذه الأحداث والمنعطفات السياسية لدى المكونات والإثنيات مجموعة من التصورات والتخيلات عن الهُوية الأم.

وتأسيساً على ماورد اعلاه من سياسة التهميش والاقصاء التي اتبعتها الحكومات العراقية منذ الملكية مروراً بحكومات البعث قد يولد تصوراً إثنياً لبعض المكونات بإعلان رغبتها في الخلاص والانفصال من الهُوية الأم وقد تكون هذه نسبة قليلة جداً مقارنةً ببعض المكونات الأخرى الرافضة لعملية الانسلاخ عن الهُوية الأم.

رابعاً: دور الهُوية الأم في حلحلة الصراعات

احياناً يكون للهُوية الأم دورها الكبير في تخفيف حدة النزاع من خلال الشعور والحرص على ان جميع الاطراف المتنازعة تخضع تحت وصف هويتهم الأم كالهُوية العراقية التي تضم وينتظم تحتها مختلف المسميات لمختلف المكونات ولا يعني ذلك عملية تهميش أو صهر أو ذوبان لبقية الهويات الأخرى بل ان التنوع هو في حد ذاته إثراء للهُوية الأم، ولو نسلط الضوء على بعض المحطات التاريخية في تاريخ المجتمع العراقي التي غذت بعض «الفكر الاقصائي التهميشي» لبعض المكونات، منها عقد مؤتمر اسلامي موسع حضره شيخ الازهر في بغداد كان الهدف منه اصدار فتوى بقتال الأكراد في زمن عبد السلام عارف سنة ١٩٦٥ واصدرت الفتوى إلا ان المرجعية الدينية في النجف الاشرف في زمن المرجع الديني السيد محسن الحكيم سارعت بعقدها مؤتمر في كربلاء في(٥تموز سنة ١٩٦٥) واصدرت فتوى بتحريم القتال ضد المكون الكردي لكونهم مسلمين ولا يجوز القتال بين المسلمين فهم اخواننا في الدين والعقيدة وشركاء في الوطن.

وكانت المرجعية تعلم ان هذه الفتوى ستوقعها في حالة حرج وعداوة مع الحكومة لكنها رغم ذلك أصرّت على موقفها واستطاعت افشال فتوى بغداد، وأعادت إلى الاذهان أن الأمة العراقية ستبقى وتزول الحكومات، وهنا كان للهُوية الدينية اضافة إلى الهُوية الوطنية كهويات عامة وجامعة لكل مكونات المجتمع الدور الكبير في الحد من عمليات الصراع والعنف تجاه إحدى مكونات المجتمع العراقي، وهذا يعكس الشعور بالانتماء الروحي الديني وكذلك الانتماء الوطني في الحفاظ على حياة جميع المكونات، وكذلك عند دخول تنظيم داعش الذي مارس أبشع عمليات القتل والتنكيل بمختلف مكونات المجتمع انتفضت المرجعية الرشيدة في النجف الأشرف بفتواها التاريخية فتوى الجهاد الكفائي من دافع الحرص والمسؤولية الشرعية والاحساس بعذابات الآخر المختلف دينيا وقوميا وإثنياً واستنادا للهُوية الإنسانية قبل كل شيء وبعدها تأتي الهُوية الوطنية

الأم، وهنا انتفض أبناء الجنوب والوسط لإغاثة اخوانهم الذين تجمعهم بهم الهُوية الأم «هُوية الوطن والمواطنة».

فإلى جانب دور المرجعية الدينية في الحفاظ على الوحدة الوطنية كذلك يحافظ الدستور العراقي على هذه الوحدة كوثيقة قانونية جامعة، ويمثل المظلة الشرعية العليا التي تحمي حقوق جميع العراقيين ووضعت وصف «العراقي» في كل فقرة قانونية من فقرات الدستور العراقي التي نصت فقراته على أن العراقيين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات تحت ظل المواطنة ودون تمييز في التعامل بمختلف مكوناتهم وأديانهم وطوائفهم وتضمنت جميع فقراته وصف العراقيين ومنها المادة (٣) «العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب».

وكذلك المادة (١٤) «العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي».

وكذلك المادة (١٨) «الجنسية العراقية حق لكل عراقي وهي أساس مواطنته».

والمادة (٤٣).

اولاً: أتباع كل دين او مذهب أحرار في:

أ. ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية.

ب. إدارة الاوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية.

ثانياً: تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها.

وبناء على هذه النصوص الدستورية التي تتعامل مع الفرد العراقي على أساس عراقيته قبل كل المسميات والإثنيات والمكونات يظهر دور الهُوية الأم التي تمثل السقف القانوني وقلعة الحماية لجميع العراقيين ولها الدور الكبير في حلحلة وفض النزاعات الاثنية والمذهبية على اساس الحقوق التي كفلتها مواد الدستور العراقي لجميع أفراد المجتمع العراقي بمختلف المسميات والمكونات.

خامساً: الهُوية العراقية

تمثل الهُوية العراقية واحدة من أكثر الهويات الثقافية والحضارية ثراءً وتنوعًا في العالم، إذ تعدُّ واحدة من أقدم الهويات الثقافية وأعمقها في هذه الارض، فهي تستند إلى إرث حضاري ونتاج تراكم تاريخي طويل يمتد لآلاف السنين منذ حضارات سومر وبابل وآشور وحتى يومنا هذا، ورغم تعرض العراق لتأثيرات داخلية وخارجية متعددة عبر تاريخه الطويل، فإن الهُوية العراقية أثبتت وأظهرت مرونة وقدرة استثنائية على الصمود والتجدد، مستمدة قوتها من تنوعها الثقافي والاجتماعي، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها، بما في ذلك الاستعمار، والحروب، والعولمة، والصراعات الداخلية، لا زالت تحافظ على أصالتها وتتمسك بقيمها ومبادئها.

١. مكونات الهُوية العراقية

تتمتع الهُوية العراقية بخصائص ومكونات متعددة تدل على تنوعها وثرائها وهذه المكونات تشمل:

ا. **العمق الحضاري:** يعود أصل الهُوية العراقية إلى الحضارات الأولى في وادي الرافدين، حيث ظهرت أولى الكتابات والقوانين، وإن مدن مثل بابل وأوروك وسومر ليست فقط معالم جغرافية، بل رموز للهُوية العراقية القديمة فالعراق هو مهد الحضارة الإنسانية؛ فيه كانت سومر وآشور وبابل ولكش، منه نشأت الكتابة الأولى وحروفها السومرية، ومنه سنت القوانين الأولى في شريعة حمورابي ومسلته الشهيرة، وفيه اخترعت العجلة، وفيه جنائن بابل المعلقة واحدة من عجائب الدنيا السبعة، هذا الإرث العريق يجعل الهُوية العراقية متجذرة في عمق التاريخ.

ب. **التنوع الثقافي:** يشمل العراق مزيجًا غنيًا من الأعراق والأديان والمذاهب، إذ يتألف المجتمع العراقي من تنوع عرقي وديني كبير، يضم العرب، والأكراد،

والتركمان، والأقليات مثل الآشوريين والكلدانيين، والصابئة، والايزيديين، هذا التنوع يُغني الهُوية العراقية ويُظهر قدرتها على التعايش.

ج. **اللغة:** اللغات المتعددة في العراق تشكل جزءاً مهماً من الهُوية الوطنية، إذ تؤدي اللغة دورًا محوريًا في تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي في العراق، نظرًا لتنوعه الثقافي والعرقي والديني، في بلدٍ يضم أعراقًا متعددة مثل العرب، الأكراد، التركمان، الآشوريين وغيرهم، فضلاً عن ديانات وطوائف متنوعة، تعد اللغة وسيلة رئيسة للتواصل والتفاهم، يمكن تحليل دور اللغة في تماسك النسيج الاجتماعي في العراق من خلال النقاط التالية:

١. أداة للتفاهم والتواصل المشترك: اللغة العربية، بوصفها اللغة الرسمية، تلعب دور الجسر بين مختلف مكونات المجتمع، كما أن اللغة الكردية، المعترف بها رسميًا أيضًا، تسهم في تعزيز هُوية الأكراد وتوفير وسيلة للحوار مع المكونات الأخرى.

٢. تعزيز الهُوية الوطنية: استعمال اللغة كرمز للوحدة الوطنية يساعد على تقليل الفجوات بين الفئات المختلفة، عندما تُستخدم اللغتان العربية والكردية في المؤسسات العامة، مثل التعليم والإعلام، فإن ذلك يرسخ الشعور بالمواطنة المشتركة.

٣. إدارة التنوع الثقافي: يمكن أن تكون اللغات المحلية واللهجات، مثل التركمانية والآشورية والسريانية، وسيلة للاحتفاء بالتنوع الثقافي بدلاً من أن تكون مصدرًا للخلاف، الاعتراف الرسمي بهذه اللغات يعزز شعور الجميع بالانتماء.

٤. التعليم كمحور أساسي: التعليم بلغات متعددة يضمن تمكين جميع المكونات من الوصول إلى المعرفة وتطوير قدراتهم، إذ إن التعليم الثنائي أو المتعدد لّلغات يسهم في بناء جيل قادر على التواصل مع مختلف الثقافات في الداخل والخارج.

د. الدين: الدين يلعب دورًا جوهريًا في تماسك النسيج الاجتماعي في العراق، حيث يشكل أحد العناصر الأساسية للهُوية الثقافية والتاريخية للبلاد، بفضل التنوع الديني الواسع الذي يشمل الإسلام ، والمسيحية، والإيزيدية، والصابئة المندائية، والديانات الأخرى، يمكن للدين أن يكون قوة إيجابية لتعزيز الوحدة والانسجام الاجتماعي إذا أُحسن استثماره، ويمكن أن يعزز النسيج الاجتماعي من طريق:

١. تعزيز القيم الأخلاقية المشتركة: الأديان المختلفة في العراق تشترك في القيم الإنسانية والأخلاقية مثل التسامح، الإيثار، واحترام الآخر، وهذه القيم يمكن أن تكون أساسًا لتعزيز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع.

٢. دعم الروابط الاجتماعية: المؤسسات الدينية والمساجد والكنائس تمثل فضاءات للتواصل الاجتماعي والتفاعل بين الأفراد، مما يسهم في بناء شبكات اجتماعية قوية تدعم التماسك الاجتماعي.

٣. تقريب وجهات النظر: الحوارات بين رجال الدين من مختلف الطوائف والديانات يمكن أن تسهم في تقليل التوترات وتعزيز التفاهم بين المكونات المختلفة.

٤. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي: الدين يلعب دورًا في تقديم الدعم للمجتمعات، لا سيما في أوقات الأزمات مثل الحروب والنزاعات، وهذا الدعم يعزز من قدرة المجتمعات على الصمود والتماسك.

٥. الاحتفاء بالتنوع الديني: العراق بمكوناته الدينية المتنوعة، يمكن أن يكون إنموذجًا للتعايش إذا تم الاحتفاء بهذا التنوع كثراء ثقافي وليس كعامل تفرقة.

٦. توجيه الخطاب الديني نحو الوحدة: الخطاب الديني المعتدل الذي يركز على المشتركات بين الأديان والطوائف يعزز من روح التسامح ويقلل من الفجوات بين المكونات المختلفة.

٢: التحديات التي واجهتها الهُوية العراقية

أ. **التأثيرات الخارجية:** شهد العراق تأثيرات إمبراطوريات متعددة (الفارسية، العثمانية، والاستعمار الغربي)، مما أثر على ملامح هويته الثقافية، ورغم ذلك، حافظ العراقيون على خصوصيتهم الحضارية.

ب. **الصراعات الداخلية:** الحروب الطويلة والصراعات الداخلية والحروب الأهلية، والطائفية، والغزو الأجنبي أثرت على تماسك المجتمع وعلى البناء النفسي والاجتماعي للعراقيين، لكنها لم تنجح في محو الهُوية الوطنية الاصيلة، بل عززت مناعتهم في مواجهة الأزمات المختلفة.

ج. **الأزمات الاقتصادية:** عانى العراقيون من العقوبات الاقتصادية والوضع الاقتصادي المتردي طيلة سنوات وعقود من تاريخه والتي عدت عاملا مهما للتأثير في طبيعة الشخصية العراقية وتنميط الهُوية والتأثير فيها، لكن هذا لم يمنع العراقيون من مواصلة حياتهم والسعي لبناء حياة كريمة والاستمرار في العمل والانتاج والإبداع.

د. **الهجرة والاغتراب:** عانى العراقيون أيضا وخلال أوقات مختلفة من الهجرة القسرية والاغتراب الناتجين عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية المتدهورة، والتي أسهمت في ايجاد تحديات في الحفاظ على الهُوية الشخصية والوطنية.

هـ. **العولمة:** الانفتاح التكنلوجي والتطور الهائل في مجال الالكترونيات وتطبيقاتها والانفتاح الثقافي الكبير الذي شهده العالم في العقود الأخيرة ولا سيما في العراق بعد ٢٠٠٣ والتي دخلت الى البلد على دفعة واحدة،

أصبحت تحديا كبيرا يواجه الهُوية العراقية يتعلق بالحفاظ على القيم الأصيلة التي نشأت عليها وسط التأثيرات الحديثة.

و. **الحكم الشمولي (الدكتاتوري):** قبع العراق وطيلة ثلاثة قرون وأكثر لحكم شمولي بوليس قمعي، منع الحريات وصادر الآراء، واحتكر السلطة، واخذ البلد الى مهاوي التهلكة من خلال حروب عبثية أطاحت بالحرث والنسل، واودت به الى مزالق اقتصادية خطرة، تهاوى امامها الاقتصاد العراقي ودیناره امام العملات الاجنبية، مما ولد فقرا مدقعا، وبابا للفساد والسرقة والغش، أدت اخيرا الى تحولات مهمة في طبيعة القيم والمبادئ التي يحملها العراقيون.

٣. عوامل صمود الهُوية والشخصية العراقية

تمثل الهُوية العراقية إنموذجاً للصمود أمام التحديات المختلفة، سواء كانت داخلية أو خارجية ورغم كل المحاولات لطمس معالمها، فإنها تظل متجذرة في تاريخها وحضارتها ويبقى العراق، بتنوعه وغناه الثقافي، قادراً على التكيف مع المتغيرات والحفاظ على هويته الأصيلة و**هناك عوامل عدة أسهمت في أن تحافظ الشخصية العراقية وهويتها على اصالتها وديمومتها ومنها:**

ا. **التراث الثقافي والحواضر العلمية:** يمتلك العراق إرثاً ثقافياً هائلاً من الفنون، والآداب والشعر والذي لعب دوراً مهماً في الحفاظ على الهُوية، ففيه أشعار المتنبي، والرصافي والزهاوي والجواهري، وفيه ألف ليلة وليلة، وفيه نصب جواد سليم ولوحاته العظيمة، ويمتلك أيضا حواضر علمية كثيرة كبابل حاضرة العلم والمعرفة، ومدارس بغداد القديمة، والحوزات الدينية في النجف الاشرف، وكربلاء، وسامراء، والكاظمية ويعدُّ كل هذا من العوامل المهمة في تأصيل الهُوية العراقية ورسوخها.

ب. **الأضرحة المقدسة ومقامات الاولياء:** يضم العراق في ارضه أضرحة مقدسة ومقامات للأولياء الصالحين كثيرة جدا، وتتوزع من اقصى الجنوب

الى اقصى الشمال، بدءاً من كربلاء المقدسة مرورا بالنجف الاشرف وصولا الى بغداد وسامراء، ، فهي قبلة لكل العراقيين ومنارة يلوذون بها، ويلتفون عليها، و تعد مركز جذب أساساً لكل العراقيين للبقاء في أرضهم وتشبثهم بهويتهم.

ج. **التعليم والتاريخ:** المناهج التعليمية والتاريخ العراقي الذي يُدرس في المدارس يُعزز من ارتباط الأجيال الجديدة بجذورهم، فهو يحكي لهم أصالة تاريخهم، وثقافة اجدادهم، والاثر المعرفي الكبير الذي قدم منهم، وبذلك يزيد فخرهم بتاريخهم واعتزازاً به والذي يعد عاملاً للتشبث بهذه الأرض وهويتها.

د. **الروح الوطنية والصمود في مواجهة الأزمات**: العراقيون أظهروا تماسكاً كبيراً خلال الأزمات، مثل مواجهة الاحتلالات المختلفة أو التصدي للجماعات الإرهابية وغيرها كثير، لان منسوب الوطنية لديهم يرتفع مع ارتفاع التحديات التي تواجه بلدهم، ومن شدة تعلقهم بأرضهم يقدمون الغالي والنفيس من أجلها، والتاريخ حافل بشواهد كثيرة للقدرة على التعامل مع الظروف الصعبة، مثل الحروب والنزاعات والأزمات الاقتصادية، إذ تُعد من أبرز علامات قوة الشخصية العراقية، فالعراقيون يظهرون مرونة كبيرة في تجاوز المحن وإعادة بناء حياتهم، وأمثلة ذلك كثيرة، فقد تعرض العراق الى محن ومآسي كثيرة واحتلالات وحروب كبيرة، لكنه في كل مرة يرجع أقوى ليعيد بناء المدن ويعمرها ويعيد إحياء الاقتصاد رغم كل الظروف والعقبات التي تواجهه.

هـ. **التلاحم الاجتماعي:** الروابط الأسرية والاجتماعية القوية تُعد من أبرز سمات الهُوية العراقية، حيث يتكاتف المجتمع لمواجهة التحديات المختلفة، منها مظاهر التعاون بين الجيران والعشائر في أوقات الأزمات مثل الفيضانات أو الحروب، وهذا ما لمسناه جلياً عندما تعرض العراق الى اعتداءات كثيرة من

قبل القوات الامريكية مطلع تسعينات القرن الماضي، والذي على أثره نزح كثير من العراقيين من مناطقهم الى مناطق أكثر أمنا في العراق، إذ استقبلتهم العوائل واحتضنتهم ومدتهم بكل ما يحتاجونه، وأيضا الشاهد الحي والكبير هو مدة سيطرة الجماعات الإرهابية على المحافظات الغربية والشمالية والتي رافقها موجة نزوح كبيرة، انتخى العراقيون وفتحوا بيوتهم ومساجدهم وحسينياتهم لتكون مأوى لكل هذه العوائل، وقد تمت اعالتهم وتوفير كل احتياجاتهم لمدة سنوات طوال الى حين تحرير كامل أراضيهم وعودتهم الى مناطقهم، وايضا من الشواهد المهمة أبان حرب التحرير من عصابات داعش الاجرامية وعندما كان يقاتل (المتطوعون من المواطنين في الحشد الشعبي) أنتخى العراقيون بالتبرع بالأموال والمواد الغذائية وايصالها الى ساحات المعركة، فضلا عن إقامة المواكب لتوفير المأكل والمشرب لكل المقاتلين وعلى طول حدود المعارك.

و. **التشابك المجتمعي**: يتميز المجتمع العراقي بالتداخل والتشابك المجتمعي من طريق التصاهر والتزاوج بين مختلف الأديان والمذاهب والقوميات، مما يولد نسيجاً اجتماعياً متماسكاً، يقوي روابطه بهويته العراقية الأم ويزيد من تمسكم بها.

ز. **الكرم والضيافة**: الكرم من السمات البارزة للشخصية العراقية، وهو جزء من التقاليد والثقافة الاجتماعية، فالعراقيون معروفون بكرمهم في استقبال الضيوف، حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية، والشواهد كثيرة ومتعددة على هذا الكرم، واهمها الكرم والسخاء الذي يقدمه العراقيون بمختلف توجهاتهم ومذاهبهم في زيارة «أربعينية الامام الحسين عليه السلام»، وفي غيرها من المناسبات المختلفة.

ولم يقتصر كرم العراقيين على بلدهم وأبناء جلدتهم فحسب بل تجد

أياديهم ممدودة بالمساعدة لكل أشقائهم من العرب وجيرانهم من الدولة القريبة والبعيدة منها وفي كل أزماتهم المختلفة، فعندما واجهت سوريا حربا داخلية كبيرة قدم العراقيون المساعدات الكبيرة لهم، وعندما تعرضت تركيا الى زلزال تجد العراقيون أول من تبرع لهم بالمال والغذاء وكل ما يحتاجونه، وعندما تعرضت لبنان مؤخرا الى حرب ظالمة من الكيان الإرهابي هرع العراقيون لتقديم المساعدات لبيروت وعلى المستويين الرسمي والشعبي، وعندما نزح اللبنانيون الى العراق قدم لهم العراقيون أفضل ما يمكن تقديمه لهم واحتضنوهم وعدوهم ضيوفا لا نازحين، فضلا عن الدعم والاسناد غير المنقطع للشعب الفلسطيني المقاوم الأصيل.

ح. **الانتماء والتضحية:** الشخصية العراقية تتميز بحس عالٍ بالانتماء للأرض والوطن، إذ يدافع العراقيون عن وطنهم ويعملون من أجل بنائه رغم كل التحديات، هذا يظهر بشكل واضح في أوقات الحروب أو التهديدات الخارجية، حيث يتوحد الشعب العراقي للدفاع عن بلده، وقد تجلت هذه الروح في مواقف ومواطن عديدة أهمها في استجابة العراقيين لفتوى «الجهاد الكفائي» التي أطلقها سماحة المرجع الأعلى السيد علي السيستاني في النجف الاشرف للدفاع عن العراق وارضه ضد الجماعات الإرهابية، إذ تزاحم المتطوعون ولم تسعهم مقرات التطوع والتدريب وغاصت بهم الأرض للذهاب الى ساحات المعارك والذود عن الوطن ومقدساته، وهو مثال رائع عن روح الانتماء لهذا الوطن وفي الدفاع عنه.

ط. **الإصرار والطموح**: العراقيون يتميزون بإرادة قوية لتحقيق النجاح والتقدم، سواء داخل البلاد أو في المهجر، إذ دائما ما كانت هناك قصص نجاح كثيرة رافقت مسيرة العراقيين وعلى مر تاريخهم، وقد تفوق العلماء والباحثين العراقيين على المستوى الدولي أيضا وفي مختلف الاختصاصات.

ي. **المرونة والتكيف**: الشخصية العراقية قادرة على التكيف مع المتغيرات السريعة في البيئة السياسية والاجتماعية، هذا يظهر في قدرة العراقيين على استيعاب الصدمات وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات اليومية.

ك. **التمسك بالقيم والمبادئ:** الشخصية العراقية تُظهر تمسكًا قويًا بالقيم الأخلاقية والمبادئ، سواء في العلاقات الاجتماعية أو في مواجهة المواقف الصعبة ومنها الاحترام المتبادل، الوفاء، والنزاهة في التعامل، والكرم والتضحية.

٤. الشخصية العراقية ...أصالة وصمود

الشخصية العراقية تمثل انموذجًا فريدًا للصمود والقوة، حيث تحملت على مر التاريخ تحديات متعددة شملت الحروب، الأزمات الاقتصادية، الاحتلالات، والتغيرات الاجتماعية والسياسية، ورغم تلك الظروف الصعبة، أظهرت الشخصية العراقية مرونة وقدرة على التكيف والإبداع، مستندة إلى إرث ثقافي عريق وقيم اجتماعية متجذرة، وقوتها ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج تاريخ طويل من الصمود والإبداع، ورغم التحديات الكبرى التي واجهها الشعب العراقي، فإن الروح العراقية ما زالت قادرة على النهوض والابتكار، مما يجعلها مصدر إلهام لكل الشعوب التي تسعى إلى التغلب على الأزمات وبناء مستقبل أفضل.

الشخصية العراقية تُمثل أنموذجًا للصمود والإرادة القوية في مواجهة التحديات، حيث صقلتها الظروف الصعبة التي مر بها العراق على مدار التاريخ، وسمات خاصة جعلت الشخصية العراقية متميزة بقوتها وثباتها، هذه السمات لم تأتِ من فراغ، بل هي نتاج تفاعل عوامل تاريخية وثقافية واجتماعية أثرت على الفرد العراقي وجعلته مثالاً للقوة والمرونة، فهي إنموذج للقوة والصلابة، تتجسد في الصمود أمام التحديات، والإبداع في مواجهة الأزمات، والاعتزاز بالهُوية الثقافية، ورغم كل الظروف الصعبة التي مر بها العراق، تظل هذه الشخصية مثالاً للإرادة والمرونة، مما يجعلها قادرة على الاسهام في بناء مستقبل أفضل للعراق وللعالم.

نسيج وطن

المهددات الاجتماعية وصمود الهوية

٢

الفصل الثاني

مقومات تماسك النسيج الاجتماعي

الفصل الثاني
مقومات تماسك النسيج الاجتماعي

اولاً: التضامن

يعد مفهوم التضامن من المفاهيم الاجتماعية المهمة التي تعكس الاستقرار الاجتماعي للمجتمعات وعاملاً مهماً في نهضة المجتمعات وبنائها وتقدمها؛ لأنه يحافظ على روح الجماعة ويخلق نسيجاً مجتمعياً متماسكاً، ومن العلماء الذين اكدوا على اهمية التضامن المجتمعي عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركهايم والذي ميز بين نوعين من أنواع التضامن أحدهما اسماه التضامن الميكانيكي والذي يقصد به نوعاً من التضامن الذي يسود المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة قوة الضمير الجمعي ويكون على درجة عالية من التماثل بين افراد المجتمع لأن أفراده يمتلكون عادات وتقاليد وقيم ومشاعر متطابقة ويسود هذا النوع من التضامن في المجتمعات التقليدية، في حين يرى أن النوع الثاني هو التضامن العضوي والذي يسود في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الفردانية (بعكس الميكانيكي) ويقوم على الاعتماد المتبادل في إنجاز وظائفه فالمجتمع مكون من مجموعة من البنى المختلفة لكل منها وظيفته وكل بنية تعتمد في إنجاز وظيفتها على وظيفة البنية الأخرى وهكذا، ومجتمعنا العراقي في اغلبه يعتمد التضامن الميكانيكي.

والتضامن الاجتماعي بمعناه العام يقوم على مجموعة من المقومات والبنى الاساسية في تحقيقه ومنها الأهداف المشتركة والعادات والقيم والتقاليد والدين والعدالة والانصاف والمواطنة وعدم التمييز.

إن مجتمعنا العراقي لا يزال يمتلك درجة عالية من التضامن والتماسك المجتمعي لإمتلاكه العديد من هذه المقومات على الرغم من التحديات والحوادث الكثيرة التي مر بها من حروب وتحديات امنية وصعوبات معيشية

ولاسيما التهديدات الإرهابية لمحاولة شق وحدة المجتمع وتمزيق بنيته الاجتماعية وكانت هناك العديد من المواقف الاجتماعية التي اكدت دور مجتمعنا في تحقيق التضامن الاجتماعي وعلى مستوى عال من المسؤولية ومن هذه المواقف والتي ليس ببعيد منها عند دخول الجماعات الإرهابية إلى العراق داعش وقبلها القاعدة واحدثت عمليات تهجير قسري لكثير من مكونات المجتمع العراقي واجبارهم على ترك منازلهم وما يملكون من ممتلكات والنزوح إلى المناطق التي تشهد استقراراً امنياً في وسط وجنوب العراق ومناطق الفرات الأوسط فوجدوا حاضنة اجتماعية تضامنت معهم واستطاعت أن تقدم لهم يد العون بكل ما تملك، وتقديم شتى انواع المساعدة، وكذلك فتوى الدفاع المقدس للمرجعية الرشيدة في النجف الاشرف بتشكيل قوى الحشد الشعبي للدفاع عن العراق من خطر الجماعات الإرهابية داعش، فانتفض ابناء الطائفة الشيعية لدفع الخطر عن اخوانهم من مكونات المجتمع الأخرى وتحرير اراضيهم وبذلوا الغالي والنفيس وأستشهد عشرات الآلاف من أبناء الوسط والجنوب من اجل إعادة الحياة إلى هذه المناطق وتحريرها من الجماعات الإرهابية.

وهذا مؤشر عالٍ جداً يعكس مدى قوة وقدرة التضامن الاجتماعي في مجتمعنا الذي قد تفتقده الكثير من المجتمعات الأخرى، فضلاً عن إن اغلبية المجتمع العراقي يدين بدين الاسلام الذي يؤكد في اكثر من موقف وسورة قرآنية وحديث قدسي على أهمية التضامن والتعاون والتكافل الاجتماعي وتقديم المساعدة منها قوله تعالى﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** [1]﴾ وهذه الآية وغيرها من الآيات القرآنية التي تعظم من قيمة التضامن والتعاون في الأعمال التي يرتجى منها تحقيق مرضاة الله سبحانه وتعالى والتي تؤسس لخلق مجتمع سليم يتمتع بمستوى قيمي واخلاقي يدعم تماسك النسيج الاجتماعي .

(١) المائدة: ٢

ثانياً: المشاركة الاجتماعية والسياسية الفاعلة

تعد المشاركة الاجتماعية والسياسية واحدة من أهم سمات المجتمعات الحية التي تسعى إلى تحقيق وجودها من خلال مشاركتها الاجتماعية والسياسية في الكثير من القضايا المهمة التي تخص شؤون الحياة العامة وتمسها التي تعزز الشعور بالمسؤولية وتعمقها تجاه الوطن أو ترتبط بقضايا مصيرية أخرى، وواحدة من المحطات التاريخية المهمة التي تعكس المشاركة الاجتماعية والسياسية هي رغبة الجماهير في التخلص من حكم الطغاة «كالانتفاضة الشعبانية» في التسعينات من القرن الماضي التي استطاعت الجماهير أن تتحرك بانتفاضة عارمة شملت اغلب محافظات ومدن العراق للتخلص من الحكم البعثي الدكتاتوري الذي مارس أبشع اساليب التعذيب والقتل والتنكيل بأفراد المجتمع، فاخذ يتفنن في التعذيب وفاق جميع الطغاة بوحشيته وكانت الجماهير تعلم إذا فشلت الانتفاضة ستُعامل بأبشع اساليب القتل والتعذيب لكنها على الرغم من ذلك انتفضت لأجل الخلاص من ذلك الحكم الشمولي.

ومن الجدير بالذكر ان مجتمعنا العراقي كمجتمع مسلم يؤمن بالتكليف الشرعي الذي يفرض على الفرد وكتنمية ثقافية ذاتية قائمة على المشاركة الفاعلة في كثير من القضايا لاسيما ذات البعد الديني فنشهد وجود حراك اجتماعي في رفض العديد من الممارسات والسلوكيات ذات القضايا المصيرية، فنجد هناك مشاركة موسمية ثابتة في آخر جمعة من شهر رمضان لرفض واستنكار وجود الكيان الصهيوني الغاصب وهذه من القضايا المصيرية التي تهم الأمة الإسلامية إذ اسس لها الامام الراحل السيد الخميني (قدس سره الشريف) تحت عنوان يوم القدس العالمي وكان نص دعوة الامام: «ادعو جميع مسلمي العالم إلى اعتبار آخر جمعة من شهر رمضان المبارك التي هي من ايام القدر أن تكون حاسمة في تعيين مصير الشعب الفلسطيني يوماً للقدس»، وأن يعلنوا من خلال مراسم الاتحاد العالمي

للمسلمين دفاعهم عن الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني المسلم» واصبحت هذه المناسبة كشعيرة دينية سياسية اجتماعية يتبناها معظم شعوب الدول الإسلامية وهي كحالة فريدة من نوعها في الوسط الدولي والاقليمي لتذكير الاجيال بجرائم الكيان الصهيوني وبضرورة الخلاص من هيمنته، ولبث روح الانتفاضة والثورة على الباطل ورفض الهيمنة والذل.

وفي مجتمعنا نجد حرص أعداد كبيرة من الشباب الواعي المسلم الملتزم بإحياء هذه المناسبة والتي تعكس عمق المشاركة المجتمعية والاحساس بآلام وعذابات الآخرين من المسلمين بصرف النظر عن الجغرافية والقومية والجنسية، فضلاً عن المشاركات الأخرى التي تعكس حرص أفراد المجتمع في مواجهة العديد من المخططات الصهيوامريكية، كالمشاركة الفاعلة في الكثير من التجمعات الشبابية ضد السياسة الامريكية التي تحاول من خلالها المس بسيادة البلد فنلاحظ انتفاض الكثير من افراد المجتمع ضد هذه القرارات، ومنها القرارات الامريكية بتجريم بعض قوى المقاومة ووضعها تحت مسمى الإرهاب أو فرض الحصار الاقتصادي على بعض الدول الاسلامية وتدخلاتها بالشؤون الداخلية لبعض البلدان كتدخل السفيرة الامريكية في العراق بخصوص تعديل قانون الاحوال الشخصية العراقي المزمع إقراره هذا العام، وغيرها من القرارات والتدخلات السافرة وغير المبررة.

فضلاً عن المشاركات الأخرى التي تتضمن الجانب السياسي كالمشاركة في الانتخابات والادلاء بأصواتهم لاختيار من يمثلهم في الحكومات المتعاقبة ولاسيما في البدايات الاولى للعملية الانتخابية، إذ شهدت مراكز الاقتراع اقبالاً كبيراً من قبل المواطنين وكان الحضور لافتاً للنظر للدلالة على الحرص المجتمعي لأفراد المجتمع ورغبتهم في اختيار حكومات تخدم المواطن بعد الخلاص من الحكم الدكتاتوري الصدامي.

وكما في الوقت نفسه نلاحظ حرص الكثير من أفراد المجتمع في نقدهم للعديد من عمليات الفساد وتلكؤ الحكومات المتعاقبة في تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية التي تخدم الفرد والمجتمع وعندما تكون المحاسبة من القاعدة المجتمعية أو من الأسفل إلى الأعلى أي إلى هرم السلطة يمثل تعبيراً يرقى لمستويات متقدمة من الديموقراطية.

فضلاً عن وجود الكثير من المواقف التي تعكس حرص ورغبة وتوجه أفراد مجتمعنا في المشاركة الاجتماعية والسياسية الفاعلة من خلال العديد من الفعاليات والنشاطات المهمة التي توفر الاجواء والفضاءات المهمة لمناقشة الكثير من القضايا المصيرية، وكذلك لمعالجة الانتماءات الضيقة والتخندقات الطائفية والاثنية والقبلية، والتأسيس للانتماءات الواسعة التي تعزز قيم المواطنة وتحافظ على متانة النسيج الاجتماعي.

ثالثاً: العدالة الاجتماعية

تعني العدالة الاجتماعية بمفهومها العام اعطاء كل ذي حق حقه وهذا يتحقق من خلال مؤسسات الدولة التي تعمل من خلال التأكيد على التوزيع العادل لكل الموارد في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والثقافية والنفسية وغيرها، وعلى الرغم من أن الإنسان في طبيعته يمتلك مجموعة من القدرات والقابليات الجسدية والفكرية المتنوعة والمتباينة وهذا التنوع في القدرات يفرض نوعاً من التعاون لتحقيق التقدم والازدهار في مشاريع حياتهم، لكن هناك مجموعة من الحاجات والخدمات تتطلب تدخل المؤسسات الحكومية في توزيعها بشكل عادل يضمن وصولها للجميع بطرائق متساوية دون تمييز أو محاباة وتشمل الحقوق والحريات والثروة وتوزيع الدخل واشكال الاعتراف الاجتماعي لتحقيق احترام الذات.

فتطبيق العدالة الاجتماعية تجعل من الفرد غاية في حد ذاته من خلال صيانة

كرامته والحفاظ على حقوقه التي تتماشى مع معايير حقوق الإنسان، فضلاً عن أحد مبادئ العدالة الاجتماعية هو مكافأة اولئك الذين عملوا بجد وتمكنوا من زيادة انتاج موارد ذات قيم اجتماعية عالية وأسهموا في بناء المؤسسات الرصينة التي تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية، فضلاً عن ان اساسيات تحقيق العدالة الاجتماعية هو تكافؤ الفرص أمام جميع أفراد المجتمع دون تمييز فتكون فرصها في الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية وفرص العيش الكريم متساوية ومتاحة للجميع بالدرجة والقدر نفسهما بعيداً عن المحاباة والمحسوبيات وفق الأسس القبلية والطائفية والسياسية وبعيداً عن الاستبعاد الاجتماعي والاقصاء والتهميش وغير ذلك.

وهذا بدوره سيضيق من الفجوة الاجتماعية بين جميع مكونات المجتمع فضلاً عن انه سيحقق مزيداً من الترابط والانسجام الاجتماعي بين أطياف المجتمع ويعظم من دور الثقة المجتمعية التي بدورها توسع وتزيد في تراكم رأس المال الاجتماعي بين أفراد المجتمع من جهة وبين المؤسسات الحكومية من جهة أخرى.

وعكس ذلك عندما يفقد أفراد المجتمع الانصاف في تحقيق فرصهم بسبب الفساد والنزاعات القبلية والطائفية والحزبية ويفقدون الإحساس بالقدرة على التحكم في البيئة التي يعيشون فيها وتحقيق الامان في يومهم، وسيفقدون الثقة في الآخرين وكذلك يفقدون الثقة في قدرتهم على التحكم في جوانب حياتهم الأخرى وفي مستقبلهم، مما يولد لديهم الإحساس بالعجز والاغتراب.

إن تحقيق العدالة الاجتماعية مهم جداً في تحقيق بناء الإنسان والحفاظ على كرامته لذلك عظم الاسلام من اهمية تحقيق العدالة والحفاظ على حقوق الإنسان لخلق مجتمع سليم ومتماسك خالٍ من المشكلات والظواهر السلبية ومن الآيات القرآنية التي أكدت على اهمية الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية قال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (١) وكذلك ذكر الله سبحانه وتعالى في سورة النحل دعوة لافتة إلى العدل المطلق إذ يأمر الله تعالى بتحقيق العدل في قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ(٢)﴾.

وفي السياق ذاته وردت كثير من الأحاديث والأقوال الشريفة للنبي وآل بيته صلوات الله عليهم اجمعين قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في حديث قدسي عن الله تبارك وتعالى قال: (يا عبادي أنى حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا)(٣)، وكذلك ورد في العديد من أقوال وافعال امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام في تأكيده على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك ورد له العديد من الاقوال في مجال الحقوق في نهج البلاغة من خلال تأكيده عليه السلام على جملة من الحقوق لتحقيق العدالة الاجتماعية وللحماية والحفاظ على صيانة إنسانية الإنسان منها:

أ. الحق في الحياة: لقد شدد الإمام على أن حق الإنسان في الحياة هو حق مقدس لا يجوز الاعتداء عليه، بل إن من أشد الكبائر والذنوب المهلكة هو قتل النفس الإنسانية بغير موجب شرعي للقتل، وبهذا فإن الإمام يريد أن يضع حداً لاستهداف حياة الإنسان ولمن تمشي بهم أقدامهم نحو سفك الدماء ببرودة واستسهال ما يجعل الدنيا تمور بالاضطرابات والأزمات وتؤول إلى الفناء، فيقول في عهده لمالك الأشتر: «إياك والدماء وسفكها بغير حلها، فإنه ليس شيء أدنى لنقمة، ولا أعظم لتبعة، ولا أحرى بزوال نعمة وانقطاع مدة، من سفك الدماء بغير حقها».

(١) النساء: ٥٨

(٢) النحل: ٩٠

(٣) صحيح مسلم عن ابي ذر الغفاري ص ٢٥٧٧.

ب. الحق في المساواة: إن الكثير من المشاكل والصراعات تنتج من جهة ما يقوم به البعض من تمييز وتصنيف وتفاضل وتفاوت طبقي واجتماعي وعرقي وسياسي، ما يؤدي إلى الاستئثار وطغيان شخص على شخص وفئة على فئة، وسيراً على هدي الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وآله فقد أرسى الإمام علي (عليه السلام) قاعدة في هذا المجال عندما قال إن الناس صنفان: «إما أخٌ لك في الدين أو نظيرٌ لك في الخلق»، ما يعني أن الإنسان يتساوى مع أخيه الإنسان بأنه نظير له في الخلق، بحيث لا يكون لصاحب لون أو لغة أو موقع أو امتياز ما أفضلية من هذه الجهات، فكل بني البشر متساوون وهم من أصل واحد ونظراء في أساس الخلقة، ويقول عليه السلام في نص آخر: «وليكن القريب والبعيد عندك في الحق سواء»، ثم يشدد على عامله مالك الأشتر ويحذره من الاستئثار بقوله: إياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة. وفي هذا يضع الإمام أسس مجتمع صحيح سليم ومعافى، بعيد عن الفوارق الاعتبارية التي يعززها البعض بهدف الاستعلاء والتمايز عن الآخرين والانتقاص من القيمة الإنسانية لمن هم دونهم موقعاً اجتماعياً ومعرفياً وما إلى ذلك.

ج. الحق في الحرية: لقد أراد الإمام للإنسان أن يعيش حريته المسؤولة بأوسع معانيها وأجمل أشكالها، وبديهي أن يريد الإمام ذلك لأن هبة الحرية هي من الله ولا يحق لأي كان أن يستعبد إنساناً فقط لأنه أقوى منه سطوة وقدرة ومالاً، وعندما نتأمل بسيرته عليه السلام ندرك كم من الجهود بذلها في سبيل تحرير الرقاب من الاستعباد والعمل «بالسخرة»، وكم أنفق من مال ليعتق العبيد ليعيشوا كما بقية الناس أحراراً كراماً، بل إنه يدعو إلى رفض هذه الظاهرة المقيتة لأن الله جعل الإنسان حراً وخلقه حراً وأنشأه حراً، يقول عليه السلام: «أيها الناس إن آدم لم يلد عبداً ولا أمة وأن الناس كلهم أحرار

ولكن الله خوّل بعضكم بعضا» فالقائد والولي ليس سيداً يستعبد الناس وإنما يتحمل مسؤوليات وواجبات في تنظيم أوضاع المجتمع وليس له أن يتحكم بخياراتهم وطريقة عيشهم وحرية تفكيرهم، وإنما عليه واجب في تقديم النصيحة لهم والإحسان في معاملتهم وإقامة الحق فيهم، ففي خطبة له يشير خلالها إلى نعله فيقول: «والله لهي أحب إليّ من إمرتكم إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً".

د. حق الفقراء في العيش بكرامة: لقد خصص الإمام مساحة واسعة من فكره ومشاغله في رفع المستوى المعيشي للفقراء لكي يعيشوا بكرامة من دون مِنّة أو استعطاف، وقد وجّه عماله على الأمصار ليرفع الحاجة الماديّة عنهم بأن يُعطى لهم كفايتهم من بيت المال يقول (عليه السلام) لمالك الأشتر النخعي لما ولاه على مصر: واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غـلات صوافي الإسلام في كل بلد، فإن لـلأقصى منهم مثل الذي لـلأدنى، وكلٌّ قد استرعيت حقَّهُ فـلا يشغلنك عنهم بطرٌ، فإنك لا تعذر بتضييعك التافه لأحكامك الكثير المهم، وبهذا الفعل يهدف الإمام إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال ضمان معيشة كريمة لجميع الفقراء والمعوزين.

هـ. حق الضعيف أن يأخذ حقه من القوي: يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لاَ يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ».

و. حق أهل الذمة وغير المسلمين أن لا يضاموا ولا يظلموا: ففي عهده إلى محمد بن أبي بكر يقول الإمام عليه السلام:«أُوصيك بالعدل على أهل الذمة، وبإنصاف المظلوم، وبالشدّة على الظالم وبالعفو عن الناس، والإحسان ما استطعت، وليكن القريب والبعيد عندك في الحق سواء»، وفي عهده إلى نصارى نجران: نقف عند هذه الكلمات له عليه السلام:«...لا

يُضاموا ولا يُظلموا ولا يُنقص حق من حقوقهم».

ز. حق اليتامى والمسنين بالكفالة والتعهد من قبل الحكومة الاسلامية: يقول في عهده للأشتر: «وَتَعَهَّدْ أَهْلَ الْيُتْمِ وَذَوِي الرِّقَّةِ فِي السِّنِّ مِمَّنْ لاَ حِيلَةَ لَهُم»، وذلك بسبب كونهم لا يقدرون على تأمين معيشتهم إما لصغرهم كاليتامى وإما لكبرهم كالمسنين، فحقهم على الدولة أن تضمن وتكفل لهم معيشة كريمة وعزيزة.

ح. الحق في التقاضي على اساس المساواة بين جميع الناس: يقول عليه السلام إلى بعض عماله: «وَآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ، حَتَّى لاَ يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ لَهُمْ، وَلاَ يَيْأَسَ الضُّعَفَاء مُنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ». ما يعني إن الناس جميعاً لهم الحق في الترافع والتحاكم بعيداً عن المحاباة والقوة والجاه والنفوذ والغنى، بل كلهم سواسية حتى لا يكون هناك تعدٍ على حدود الله.

ط. الحق في اقامة الحدود: وهو حق للناس والأمة وحياة للإنسان كما ورد في القرآن الكريم قوله عز وجل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيْ الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، وقد جهد الإمام على تنفيذ الحدود رعاية لأحكام الله وصوناً لأمن المجتمع وحماية لأخلاق الناس، ونجد أن الإمام عندما توانى البعض من إقامة حد على قريب للخليفة عثمان بن عفان خوفاً، تقدم بنفسه وحمل السوط على قريب الخليفة الذي ناشده الله بقرابته لعثمان أن يرجع فقال له: «اسكت أبا وهب، فإنما هلك بنو إسرائيل لتعطيلهم الحدود».

ي. الحق في العيش في كنف حاكم عادل: يقول عليه السلام لبعض عماله: «فلا يكن حظك في ولايتك مالاً تستفيده وغيظا تشفيه ولكن إماتة باطل وإحياء حق»، وفي موضع آخر يقول عليه السلام: «وايم الله، لأنصفن للمظلوم ولأنصحن للظالم».

ك. الحق في الحصول على العفو: يقول عليه السلام للأشتر: «فَأَعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلِ اَلَّذِي تُحِبُّ وَ تَرْضَى أَنْ يُعْطِيَكَ اَللَّهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ، وَلاَ تَنْدَمَنَّ عَلَى عَفْوٍ وَلاَ تَبْجَحَنَّ بِعُقُوبَةٍ».

ل. حق الناس على الوالي أن يستر عيوبهم: يقول عليه السلام في عهده للأشتر: «وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ أَطْلَبُهُمْ لِمَعَايِبِ النَّاسِ فَإِنَّ فِي النَّاسِ عُيُوباً الْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا، فَلَا تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ».

م. الحق في التفاضل على أساس الإحسان: يقول عليه السلام: «ولا يَكُونَنَّ الْمُحْسِنُ والْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ تَزْهِيداً لأَهْلِ الإِحْسَانِ فِي الإِحْسَانِ، وتَدْرِيباً لأَهْلِ الإِسَاءَةِ عَلَى الإِسَاءَةِ»، وإنما يفعل عليه السلام ذلك ليحث الناس على العمل بالفضائل والأخلاق واتباع سيرة الصلحاء.

ن. حق الرعية في التواصل مع الحاكم: يقول عليه السلام للأشتر: «ولاَ تُطَوِّلَنَّ احْتِجَابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ احْتِجَابَ الْوُلاَةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيقِ، وَقِلَّةُ عِلْمٍ بِالأُمُورِ; وَالاِحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ مَا احْتَجَبُوا دُونَهُ فَيَصْغُرُ عِنْدَهُمُ الْكَبِيرُ، وَيَعْظُمُ الصَّغِيرُ، وَيَقْبُحُ الْحَسَنُ، وَيَحْسُنُ الْقَبِيحُ، وَيُشَابُ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ. وَإِنَّمَا الْوَالِي بَشَرٌ لاَ يَعْرِفُ مَا تَوَارَى عَنْهُ النَّاسُ بِهِ مِنَ الأُمُورِ»، فإن هذه الحقوق التي عددنا بعضها وتناولت جوانب متعددة إنما تؤكد على معانٍ أساسية [1].

(١) مركز الإشعاع الإسلامي العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان

https//:www.islam4u.com

رابعاً: مفهوم السلام

يتبنى دعاة السلام تعريف السلام بأنه «غياب الخلاف، العنف، الحرب» وهذه نظرة شائعة في العديد من الكتابات، التي لها جذور في الحضارة اليونانية القديمة، وامتدت في التاريخ الإنساني الديني، ويري الباحثون في مجال العلاقات الدولية أن السلام يعني غياب الحرب، ووجود الحرب يعني عدم وجود السلام، وفي المجتمعات الإنسانية يعني السلام غياب كل ما له علاقة بالعنف، مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهاب، أو النزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية (أي تلك التي تنشب بين مناطق جغرافية في مواجهة مناطق أخرى داخل إقليم الدولة ذاته).

ومنهم من يعرف السلام بأنه: «الاتفاق، والانسجام، والهدوء...». وعلى وفق هذا التعريف فإن السلام- عكس التعريف السابق- لا يعني غياب العنف بأشكاله كافة فقط، بل يعني توافر صفات ايجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجة للتوصل إلى اتفاق، الرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر، سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة...وهكذا، إذن- هو حالة إيجابية في ذاتها (الاستقرار والهدوء مثلا)، أكثر من كونه غيابا لحالة سلبية مرفوضة (العنف، الحرب مثلا)، إذ يفتح هذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة للتعامل مع مفهوم «السلام»، هناك سلام بين دول، وبين جماعات بشرية، في داخل الأسرة، وبين المرء وذاته.

أ. مفهوم السلم الاجتماعي

انطلاقا من معنى السلام بصفة عامة، والذي يُعرف بغياب المظاهر السلبية مثل العنف، أو بحضور المظاهر الإيجابية مثل الهدوء، والاستقرار، والصحة، والنماء، الخ، يمكن أن نقترب من مفهوم السلم الاجتماعي، ويمكن تعريفه على أنه وجود علاقة جيدة وقوية بين الشعب والدولة والجماعات المجتمعية المختلفة، ويقصد

به ايضا وجود حالة السلام والوئام الإنساني داخل بيئة المجتمع المعاش كعنصر اساسي من عناصر تقدم وتطور بناء المجتمع وأفراده وتتحدد عوامل دراسة وتقييم طبيعة سلوك وممارسات هذا المجتمع أو ذاك بواقع السلم الاجتماعي والأهلي السليم من خلال بروز ظواهر حسن روابط بناء علاقاته المجتمعية وقبوله بواقع حالة التعايش السلمي البيني ومد جسور التواصل الاجتماعي بين مختلف أفراده وشرائحه المختلفة وقواه الحية الدينية والعرقية والسياسية والطبقية، وبمدى فهم وتطبيق معاني السلم الاجتماعي القويم، فاذا ما وجدنا بأن هذا المجتمع يعيش بسلام ووئام اجتماعي آمن ومستقر فهو من المجتمعات المتحضرة والراقية وفيه تحقق إمكانية نهوضه وبنائه وتطوره وتعليمه وازدهاره.

وإذا لم تتوافر فيه معاني السلم الاجتماعي بكل تأكيد ستجده مجتمعاً متخلفاً ويعيش في حالة فوضى ومظاهر فوضويته وتخلفه غياب الأمن والأمان وحالات القتل والاقتتال وأعمال السلب والنهب والتمادي بالبغي والجور والظلم وفقدان العدالة والمساواة وغياب النظام والقانون الرادع لذلك، ومن ثم يظل واقع السلم الاجتماعي لهذا المجتمع بحالة مخيفة وغير آمنة ولا مستقرة.

فالسلم الاجتماعي في أي مجتمع يمثل القاعدة الاجتماعية الاساسية التي ينطلق منها افراد المجتمعات في بلدان العالم لتأمين تعايشهم الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي ، ومن خلالها يتحقق لهم توفير أمنهم واستقرارهم والبحث عن مصادر معيشتهم ومصالحهم المادية، وفي رحاب السلم الاجتماعي يمكن تحقيق التنمية والتقدم والبناء مع حفاظ الجميع على صون ممتلكاتهم وتبادل منافعهم المشتركة، وبالسلم الاجتماعي الحامل للسلام والوئام تتعاضد الجهود بين افراد المجتمع وتوحد قدراتهم وتعاونهم في خدمة بعضهم البعض وخدمة وصلاح مناطقهم ووطنهم فإذا ما فقدنا سلمنا الاجتماعي والأهلي فإن النتيجة الطبيعية من جراء ذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار

واضطراب سكينة المواطن وستظل حالة الخوف هي السائدة في نفوس الكثير من أولئك البسطاء الذين يبحثون عن لقمة العيش الآمنة ومصادر دخلهم الآمن والمستقر .

ب. السلم الاجتماعي في الإسلام

يشمل كلّ الأمور المادية والمعنوية في المجتمع، وهو حقٌ لجميع الأفراد والجماعات، مسلمين كانوا أو غير مسلمين، وهو يتضمن مقاصد الشريعة ومنها حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض، ويُعدُّ السلم الاجتماعي في الإسلام ضرورةً وفريضة، والدليل على مشروعيته قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾[1]، وقوله صلى الله عليه واله وسلم: «الْمُسْلِمُ مَن سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِن لِسانِهِ ويَدِهِ» وقد أكّد القرآن الكريم مضامين السلام في سورٍ قرآنيةٍ عديدةٍ وآياتٍ كثيرةٍ، حتى أصبح السلام هو الميزة البارزة لهذا الدين الحنيف؛ لأنّ هذا الدين يحرص بشدّة على دعوة أعدائه إلى الإسلام والسلم بدلاً من محاربتهم؛ لأنّ الحرب والقتال ليس مقصوداً لذاته، ولأنّ دين الإسلام جاء لإرشاد الناس جميعهم إلى سبيل الله تعالى، فمقصده وغايته نشر الأُلفة والمودة، ونبذ التنازع والتخاصم، ونشر السلام والإسلام في كلّ بقاع الأرض، وذلك ما أرشدت إليه الآيات الكثيرة التي احتوت على الجذر اللغوي «سلم» وما يدور في فلك معناه من الأمن والإصلاح.

ومن معالم السلم الاجتماعي في زمن الامام علي (عليه السلام) قوله مخاطباً أحد ولاته: «استعمل العدل واحذر العسف والحيف، فإن العسف يعود بالجلاء، والحيف يدعو إلى السيف»، وهكذا فإن العدل يقي المجتمع أخطار التمزق والفتن، وجميل جداً ما رواه المجلسي حديثًا منسوباً إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله قال: «العدل جنة واقية وجنة باقية» فالعدل في الدنيا وقاية من الأخطار،

(١) البقرة، ٢٠٨.

وفي الآخرة نعيم وثواب في جنان الخلد[1].

أما عن التعامل مع فئة من المسلمين لها مذهب أو مسلك مخالف، ففي سيرة الإمام علي (عليه السلام) مثل إنساني حضاري رائع، حيث كان حريصاً على حماية حقوق ومصالح مناوئيه من الخوارج، مع ما أظهروه من معتقدات مخالفة لما عليه جمهور الأمة، كاعتبارهم مرتكبي كبائر الذنوب كفاراً، مخلدين في نار جهنم، وكتكفيرهم بعض الصحابة كعثمان والامام علي(عليه السلام) وطلحة والزبير، وأصحاب الجمل، والحكمين ومن رضي بحكمهما وكاستحلالهم دماء المسلمين وأموالهم، إلا من خرج معهم، ومع ما ورد من أحاديث عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله في ذمهم وأنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، لكن الإمام علي (عليه السلام) وهو الخليفة الحاكم نهى أصحابه أن يسطوا على الخوارج حتى يحدثوا حدثاً، وعن عبد اللّه بن الحارث عن رجل من بني نضر بن معاوية قال: كنا عند علي فذكروا أهل النهر فسبهم رجل فقال علي: «لا تسبوهم، ولكن إن خرجوا على إمام عادل فقاتلوهم وإن خرجوا على إمام جائر فلا تقاتلوهم فان لهم بذلك مقالاً[2]»، كما تكشف هذه المواقف عن عظمة نفس الإمام علي (عليه السلام)، وسيطرته الكاملة على عواطفه وانفعالاته، وإلا فأي حاكم في مكانه غالباً ما يندفع للانتقام من المناوئين الصلفين، وخاصة في مثل انحراف الخوارج وطيشهم، بهذه المقومات يتجذر السلم في المجتمع، وتوصد أبواب الفتن والنزاع، وإذا حصلت بادرة من بوادر الشر أمكن تطويقها ومحاصرتها، وهبّ الجميع لمقاومتها.

(١) المجلسي في بحار الأنوار في الجزء ٧٤ والصفحة ١٦٥.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة صفحة ٣٠٨ جـ ١٥ حديث رقم (١٩٧٣٩). وجاء تحت رقم (١٩٧٦٢)

ج. مظاهر السلم الاجتماعي في الإسلام

- المساواة ونبذ التفرقة والتمييز:

إنّ المساواة بين أبناء المجتمع هي من أهم مظاهر السلم الاجتماعي في الإسلام، والمساواة مبدأ عظيم من مبادئ الإسلام، وأصل ثابت من أصوله، فقد جاء الإسلام محارباً لكلّ أشكال التفرقة والتمييز، مهما كان سبب التفرقة والتمييز، فالإسلام لا يعترف بالعصبية القبلية، وليس لديه تمييز عنصري على أي أساس كان، ويتجلى هذا المبدأ في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[1]، وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (يا أيها الناسُ، إنَّ ربَّكم واحدٌ، وإنَّ أباكم واحدٌ، ألا لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ، ولا لعجميٍّ على عربيٍّ، ولا لأحمرَ على أسودَ، ولا لأسودَ على أحمرَ إلا بالتقوى).

- العدل والإحسان

إن الإسلام هو دين العدل والإحسان، ولم يعرف التاريخ البشري عدلاً كعدل الإسلام، فهو سمة واضحة في هذا الدين، وقد جاءت النصوص الكثيرة داعيةً إليه وآمرةً به، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ[2]﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ[3]﴾، فالعدل والإحسان من أهم أسباب ومظاهر السلم الاجتماعي، وإذا ساد العدل والإحسان في المجتمع؛ ساد السلام والوئام، وانتشر الأمن والطمأنينة فيه، وقد أكد الرسول صلى الله عليه واله وسلم هذا المعنى وشددَّ على خطورة التهاون فيه بقوله: (أَيُّهَا

(١) الحجرات، ١٣.
(٢) النساء، ٥٨.
(٣) النحل، ٩٠.

النَّاسُ، إنَّما أَهْلَكَ الَّذينَ قَبْلَكُمْ أنَّهُمْ كَانُوا إذَا سَرَقَ فِيهِم الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وإذَا سَرَقَ فِيهِم الضَّعِيفُ أَقَامُوا عليه الحَدَّ، وَايْمُ اللهِ لو أنَّ فَاطِمَةَ بنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا).

- التعاون والتآخي والتكافل

أمر الإسلام أبناءه بالتعاون في كل خيرٍ، وعلّمهم أنّهم إخوة ما دامت تجمعهم رابطة الدين والإيمان، فالتعاون والتآخي خلق إسلامي عظيم، وصفة إيمانية عظيمة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[1]، وقال تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[2].

وإذا التزم المسلمون بأمر الله تعالى صنعوا مجتمعاً سليماً وسالماً من كلّ شرٍ، تسوده المحبة ويعمه السلام، وهذا ما حدث فعلاً عندما آخى الرسول -صلى الله عليه واله وسلم- بين المهاجرين والأنصار، وتكافل المسلمون فيما بينهم؛ فساعدَ الغني منهم الفقير، وأعان القوي منهم الضعيف، وقد حث الرسول -صلى الله عليه واله وسلم- على هذا التكافل بقوله: «الْمُسْلِمُ أخُو المُسْلِمِ، لا يَظْلِمُهُ ولا يُسْلِمُهُ، مَن كانَ في حاجَةِ أخِيهِ كانَ اللَّهُ في حاجَتِهِ، ومَن فَرَّجَ عن مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عنْه بها كُرْبَةً مِن كُرَبِ يَومِ القِيامَةِ، ومَن سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَومَ القِيامَةِ».

(١) الحجرات، ١٠.

(٢) المائدة، ٢.

د. مقومات السلم الاجتماعي

هناك كثير من المقومات الضرورية والأساسية التي ترتكز عليها قواعد ومبادئ تحقيق السلم الاجتماعي الناجح ومن اهمها الآتي:

١- وجود سلطات حكم قوية معززه بقواها الأمنية والعسكرية الانضباطية العاملة بقوة النظام والقانون والتمسك به في معاقبة ومحاسبة وردع المخلين بالسلم الاجتماعي والاهلي.

٢ – تحقيق أسس العدالة والمساواة في المجتمع ومنع التمييز العنصري والديني والفئوي بين افراد المجتمع وجعلهم سواسية امام تطبيق النظام والقانون السائد.

٣ – منع ومحاربة الظواهر المخلة بأمن وأمان المواطن وكل الاعمال غير السوية المقلقة للسلم والسكينة العامة للمواطنين.

٤ – ضمان تبادل الحقوق والمصالح المشتركة بين فئات المجتمع وشرائحه وشعور الجميع بمسؤولياتهم المشتركة تجاه حماية سلمهم الاجتماعي والتزامهم باحترام تطبيق العمل بقواعد ومبادئ السلم الاجتماعي والاهلي المطلوب حيال ذلك.

٥- وجود وعي مجتمع تعليمي وارشاد ديني مغروس بين أوساط المجتمع بفهم واستيعاب أهمية العمل بمعاني ودلالات السلم الاجتماعي والاهلي، فهو القاسم المشترك بين الجميع في تعايشهم وتوادهم وتراحمهم تجاه بعضهم البعض.

ولا يعني السلم الاجتماعي بالضرورة إزالة جميع الاختلافات بين أفراد المجتمع ومؤسساتها وإجماع هذه الأطراف على نفس الميول والعادات والرغبات، بل يعني إدارة القرارات بما يحقق أفضل مصلحة مشتركة لجميع الأطراف.

٦- يعد السلم الاجتماعي من ضروريات الحياة منذ بدء الخليقة إلى اليوم الحالي، وذلك بسبب العديد من الفوائد التي يقدمها السلم على الأفراد

والمجتمعات، وتظهر أهميته في عدة جوانب، منها:

- غياب العنف والصراع والحرب والخوف لدى شرائح المجتمع المختلفة.
- وجود مواطنين صالحين منتظمين بأنظمة الدولة وقواعدها.
- تحقيق الوحدة والتعاون بين أفراد المجتمع.
- تطور المجتمع وتقدمه وازدهاره.
- زيادة مستويات السعادة والراحة للمواطنين.
- وسيلة للحفاظ على الحياة الاجتماعية في معزل عن الصراع الداخلي.
- حل سليم للنزاعات والصراعات الناتجة عن الاختلافات والتوترات الاجتماعية.

هـ. أركان السلم الاجتماعي

هناك عدة أركان للسلام الاجتماعي في أي مجتمع، لا تتصل فقط بالتاريخ، لكنها تقترب أكثر فأكثر من الإدارة السياسية للمجتمعات ومنها:

١. الإدارة السلمية للتعددية.

تعرف المجتمعات البشرية ظاهرة التعددية الدينية والمذهبية واللغوية والإثنية، ولم تعد هناك مجتمعات خالصة تضم أهل دين معين، أو مذهب معين، أو عرق معين أو لغة معينة تحولت التعددية إلى قيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة، بشرياً ودينياً وثقافياً، والتعددية في ذاتها لا تعني سوى ظاهرة اجتماعية، ويتوقف الأمر بشكل أساسي على إدارة التعددية هناك إدارة سلمية، تحفظ للجماعات المتنوعة التي تعيش مع بعضها بعضا مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل، وهناك تعددية سلبية تقوم على اعتبار التنوع "مصدر ضعف" وليس "مصدر غناء"، يترتب على ذلك العمل بقدر المستطاع على نفي الآخر المختلف، لصالح الجماعات الأكبر عددا، أو الأكثر سلطة، أو الأوسع ثراء ونفوذاً، يؤدي ذلك إلى حروب إثنية، ومذهبية، ودينية، ويخلف وراءه قتلى

وجرحى وخراب اقتصادي، والأكثر خطورة ذاكرة تاريخية تتناقلها الأجيال محملة بمشاعر الحقد، وذكريات الكراهية، والرغبة في الانتقام.

٢. الاحتكام إلى القانون

يمثل "حكم القانون" في المجتمع الحديث أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الأفراد، والجماعات، يعني حكم القانون عدداً من النقاط الأساسية:

أ. الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق.

ب. مؤسسات العدالة، الدوائر التنفيذية والقضائية تطبق القانون على الأفراد بحياديه كاملة بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي، أو انتمائهم الديني، أو نفوذهم السياسي.

ج. يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسوراً مكفولاً للجميع، لا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق إمكاناته المالية أو مستواه الثقافي.

د. يحاكم الشخص أمام قاضيه الطبيعي، ولا يواجه أية إجراءات استثنائية بسبب انتمائه السياسي أو الديني أو المذهبي.

ه. تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجدية، وفي الوقت ذاته لا يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي على نحو يضيع حقوق المواطنين.

و. تنفذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويف أو تأخير.

هذه المعايير الأساسية التي تحكم وتجسد مفهوم «حكم القانون» في المجتمع، إذ يؤدي حضورها إلى ما يمكن أن نطلق عليه «التوقع الاجتماعي»، ويعني ذلك أن الأفراد يتوقعون نظاماً قانونياً في المجتمع، يحكم علاقات بعضهم بعضاً، يقوم على وضوح القوانين، وشفافية عملية التقاضي، والحزم في تنفيذ

الأحكام القضائية النهائية واجبة النفاذ، وغياب بعض هذه المعايير أو جميعها يؤدي إلى إهدار لمفهوم المساواة بين المواطنين في المجتمع، ويدفع الأفراد إلى الاستناد إلى قوانين من صنعهم، كالرشوة، وجميعها تعبر عن اهتزاز مفهوم "حكم القانون" في نفوس الأفراد، وهو ما يؤثر على السلام الاجتماعي في المجتمع.

خامساً: الدين

يعد التجمع الديني للمسلمين في موسم الحج من كل عام في مكة المكرمة من اعظم المشاهد المعبرة عن التواصل الاجتماعي والتقارب البشري، اذ يلتقي قرابة ثلاثة ملايين مسلم من قارات العالم اجمع ومن جنسيات وأعراق مختلفة في بقعة جغرافية صغيرة جداً في ايام معدودات، وفي العقدين الأخيرين برزت في موازاة تلك الظاهرة وذلك الحشد ظاهرة مشابهة في بعض تفصيلاتها وأوسع في تفصيلات اخرى، إذ يجتمع ملايين الناس من طوائف ومذاهب واديان مختلفة وإن كان الأعم الأغلب هم من المسلمين الشيعة ومن داخل العراق وخارجه يجتمع هذا الحشد الكبير في مدينة كربلاء المقدسة وسط العراق مع اقتراب ليلة ٢٠ من شهر صفر من كل عام هجري في مناسبة (زيارة الاربعينية للإمام الحسين بن علي ابن ابي طالب عليهما السلام) الذي استشهد واهل بيته سنة ٦١ للهجرة في واقعة كربلاء، وقد اشارت احصائية هذا التجمع للعام الحالي ١٤٤٦هـ/٢٠٢٤م الى تجاوز عتبة (٢١) مليون زائر.

والسؤال الاهم الذي يرد لأذهـان الكثير من المتابعين والمفكرين والمتخصصين يكمن في البحث عن طبيعة الاثار والانعكاسات المترتبة عن هذه التجمعات الدينية لاسيما على التعايش السلمي والنسيج الاجتماعي؟

وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي البحث عن دور الدين عموماً في حركة الناس الاجتماعية وتركيزه على تثبيت القيم الداعمة لوحدة المجتمع ونسيجه الاجتماعي فضلاً عن تفاعله وتكافله، واي المجتمعات – حاليا- أقرب الى التماسك والألفة والتعاضد وتحصيناً لوحدتها ونسيجها، أهي المجتمعات التي تلتزم بالقيم الدينية وثوابت الاحكام والضروريات الشرعية؟ أم تلك المجتمعات التي تبتعد عن كل ما له علاقة بالمناخ والطقوس الدينية، وقد اشارت كثير من الادبيات والدراسات العلمية ذات العلاقة بالمناخات الاجتماعية وتباين

المجتمعات في علاقتها بالخالق والدين والآخرة وكل ما يتصل بها من افكار ومتعلقات وقضايا.

أشارت تلك الادبيات والدراسات الى إن التجمعات الدينية تعد من أهم الاحداث والممارسات التي تؤثر وبشكل مباشر في حياة الناس الاجتماعية وفي تفاعلها ونسيجها ووحدتها، إذ إنها تعمل بشكل عفوي - تلقائي – غير رسمي على جمع حشود بشرية تحت ظل ظروف واحدة في المكان ذاته والزمان ذاته، بصرف النظر عن الصفات والعناوين الوظيفية أو الاعتبارية للأفراد الحاضرين، كما إنها - التجمعات الدينية – تسهم بشكل كبير ومنقطع النظير في تعزيز الروابط والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات محور هذا التجمع.

إن هؤلاء الناس حينما يجتمعون في هذه التجمعات الدينية يتمكنون من عقد اللقاءات والتفاعلات المباشرة فيما بينهم ويتبادلون الافكار والحوارات والمشاعر المرتبطة بالذكرى محور اللقاء والتجمع ، او لعامة الامور ذات العلاقة المرتبطة بالشأن العام، ونلحظ بشكل جلي إن تلك التجمعات الدينية توفر مناخات آمنة للتواصل والتفاعل والمشاركة في كل تفصيلات الحياة تقريباً، فضلا عن ذلك فإن التجمعات الدينية تسهم بشكل هادئ في تعزيز القيم والمبادئ الاجتماعية المشتركة بين الناس، كذلك تقدم تلك التجمعات الدينية التهذيب اللازم (وفق الاحتكاك الثقافي المختلف) لبعض الممارسات والطقوس غير المقبولة، كما إن التجمعات الدينية تعمل على تقوية وتدعيم الانتماء للمجتمع الديني والهوية الدينية لأفراد المجتمع عموما، وكذلك تعزز الوجود الروحي و الأخلاقي.

ومن ناحية اخرى فإن هذه التجمعات الدينية تتيح الفرصة الرحبة للتلاقي والتعارف بين افراد المجتمع الكبير فضلا عن الافراد الذين يمثلون ثقافات وبيئات اجتماعية اخرى تبعا لمواقع جغرافية ابعد، فهذه التجمعات الدينية تجمع الناس من خلفيات مختلفة ثم تعمل على تعزيز التفاهم والألفة المتبادلة وتحسين

التواصل الفاعل بين الافراد والجماعات، ويمكن إجمال الدور الذي تلعبه التجمعات الدينية الملاحظ في المدن الدينية المقدسة في العراق على النحو الاتي:

١. توفر التجمعات الدينية – كالزيارة الاربعينية للأفراد فرصة كبيرة للتواصل والتفاعل مع أفراد آخرين من ذوي الاختصاصات الدينية المتشابهة وهذا يساعد على بناء علاقات قوية ومتينة بين مكونات المجتمع الواحد وعندما يجتمع الأفراد بهذه الأعداد وهم يمثلون ألواناً وشرائحاً متباينة ومتنوعة يمكنهم من تبادل الخبرات والمعرفة والمشاركة في انشطة تعزز ترابط تلك الشرائح والأفراد والطبقات.

٢. تعزيز الوحدة الاجتماعية: تسهم التجمعات الدينية في توحيد الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية حول قيم ومعتقدات مشتركة، مما يعزز الشعور بالانتماء والوحدة.

٣. تقوية القيم الأخلاقية: من خلال الأنشطة والخطب التي تُلقى في هذه التجمعات، يتم التركيز على القيم الأخلاقية، مثل الصدق، والتسامح، والتكافل الاجتماعي.

٤. دعم الأعمال الخيرية: غالباً ما تُنظم خلال هذه التجمعات حملات لجمع التبرعات وتقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين، مما يسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي.

٥. إحياء التراث الثقافي والديني: تعد هذه التجمعات فرصة للحفاظ على التراث الديني والتقاليد المتوارثة من الأجيال السابقة، من خلال إحياء المناسبات والشعائر.

٦. تعزيز التعليم الديني: توفر هذه التجمعات بيئة لنقل المعرفة الدينية وتعليم الأجيال الجديدة، مما يساعد في تعزيز الوعي بالدين وأحكامه.

٧. خلق فرص للتواصل الاجتماعي: تُعد التجمعات الدينية مكاناً للقاء الناس وتكوين علاقات اجتماعية جديدة، مما يعزز الروابط بين أفراد المجتمع.
٨. تقوية الهوية الوطنية والدينية: من خلال الشعائر والفعاليات، يتم تعزيز الهوية الوطنية والدينية المشتركة، مما يساعد على مواجهة التحديات الثقافية الخارجية.
٩. الحد من العزلة الاجتماعية: تُعد التجمعات وسيلة لكسر العزلة التي قد يعاني منها البعض، خاصة كبار السن أو الفئات المهمشة.
١٠. دعم السلام الداخلي والروحي: تشكل هذه التجمعات فرصة للأفراد للتأمل الروحي وتجديد العلاقة مع الخالق تبارك وتعالى، مما يسهم في تحقيق السلام النفسي.
١١. تنشيط الاقتصاد المحلي: خلال المناسبات الدينية، ينتعش الاقتصاد المحلي من خلال التجارة وبيع السلع والخدمات المتعلقة بالمناسبة.

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

نسيج وطن

المهددات الاجتماعية وصمود الهوية

٣

الفصل الثالث

التحديات والمهددات التي طرأت على نسيج المجتمع العراقي

الفصل الثالث
التحديات والمهددات التي طرأت على نسيج المجتمع العراقي

اولاً: التعدد الثقافي والصراع

١. تباين الولاءات واختلاف الانتماءات. مثلث الولاءات (المذهبية، الاثنية، القبلية)

إن هذه الثلاثية رافقت الدولة العراقية منذ تأسيسها أو منذ ايام الدولة العثمانية وإلى الآن وهذه الانتماءات ليست وليدة اللحظة إنما لها عمقها التاريخي، وصراعها مع كل التغيرات والتحديات كان صراعاً وجودياً، فالتنوع الإثني والمذهبي والقبلي في مجتمعنا يرجع بعده التكويني إلى الأيام الأولى من استقرار الحضارات والجماعات السكانية في هذه الأرض لا سيما أنه يمثل اثراء للثقافة العراقية، ويمثل الحالة الطبيعة للنسيج الاجتماعي العراقي عندما تمارس هذه الثلاثية دورها الطبيعي غير المبالغ فيه، وعندما تبتعد عن الاستقطابات والصراعات السياسية.

لكن الذي يجعل من هذا التعدد والتنوع أن يفرز تحدياً هو ان الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق لم تتبن دولة المواطنة واعتمدت في تقوية نظامها من خلال استغلال ولاءاتها وانتماءاتها القبلية والطائفية في إدارة الحكم، مما أخذ ببعض ممن يمثلون هرم السلطة أو المقربين من السلطة أو نظام الحكم أن يستغل نفوذه القبلي أو المذهبي في كثير من القضايا لتحقيق منافع خاصة.

وخير مثال على ذلك ما تركته الاوضاع السياسية المضطربة في البلاد من آثار على توجهات الرئيس عبد السلام عارف في ستينات القرن الماضي الذي رأى في الاعتماد على المؤسسة العسكرية لفرض هيمنته على مقاليد الحكم لم يعد كافياً، الأمر الذي دعاه إلى الأخذ بالرابط القبلي كمفهوم لترسيخ حكمه في ضوء تبنيه

النظام القرابي للنخبة الحاكمة والذي يركز على النسب الواحد سواء للعشيرة أو المدينة التي ينتمي إليها، لتظهر لنا ظاهرة ليست بالجديدة على المنظومة السياسية التي اعتمدت على القبلية السياسية منذ نشوئها.

ففي مدة ادارته للحكم عاشت البلاد في جو شابه الاضطراب في حالة الصراع الذي نشب بين النخبة العشائرية والنخب العسكرية والمدنية من اجل الاستيلاء على مقاليد الحكم في البلاد[1]، وامتد هذا الصراع إلى أيام الحقبة البعثية الصدامية الذي عزز كذلك من الرابط القرابي والقبلي والمذهبي في إدارة الحكم متبعاً بذلك سياسة التمييز ضد الآخرين، مما ساعد ذلك على تغول القبلية والطائفية في مجتمعنا، والان بدأت تأخذ مدى أوسع لتدخلاتها في كثير من القضايا المجتمعية، وهذا بدوره قد يؤدي إلى أن تكون مهددة للنسيج الاجتماعي؛ بسبب انفلات العنف من عقاله وقد يشهد مديات متقدمة وهذا ما شاهدناه في فترات الإرهاب وعمليات العنف التي اجتاحت البلاد.

ومن ثم هذه الثلاثية تعد سلاحاً ذا حدين قد تكون جانب مهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عندما تكون هناك سلطة سياسية تسعى لتحقيق دولة المواطنة بعيدة عن توظيف الولاءات والانتماءات القبلية والطائفية والاثنية وجعلها هي الآمر الناهي في إدارة حكم البلاد، وبالتالي تكون هذه الثلاثية داعمة للاستقرار الاجتماعي وبانية لنسيجه، وعكس ذلك يكون تأثيرها سلبيا عندما تستغل من قبل السلطة السياسية لشرعنة سطوتها وبطشها ببقية افراد المجتمع.

(١) طالب هاشم عاتي، رحيم كاظم محمد الهاشمي، نشوء الحكم في العراق واثره في تصفية القوى القومية ونهاية حكم عبد السلام عارف ١٩٦٤-١٩٦٦، بحث منشور، ص ٧٤

٢. المساحة الاجتماعية للتنوع الثقافي العراقي بين حدود الرفض والسماح.

مجتمعنا العراقي من المجتمعات متعدد الاثنيات والقوميات والمذاهب وهذا التنوع ضارب في القدم، وقد عاشت هذه المكونات جنباً إلى جنب ويشارك أفرادها مناسبات بعضهم البعض دون أن يكون هناك أي رفض من مشاركة الآخر المختلف إثنياً أو قومياً في حضوره لمناسبة غيره، فهناك بعض المناسبات العامة كالأعياد الدينية «عيد الفطر وعيد الأضحى» اللذين يشهدان عمليات تفاعل وتواصل اجتماعي مهم يهدف إلى إعادة الانسجام والوئام المجتمعي والتخلص من العداوات والبغضاء، وكذلك اعياد لديانات أخرى غير الديانة الإسلامية كأعياد رأس السنة الميلادية الخاصة بالديانة المسيحية، فنلاحظ تبادل التهاني والتبريكات من قبل المسلمين تجاه اخوانهم المسيحيين، وكذلك ما لمسناه في الوقت الحاضر لمشاركة الاخوة المسيحيين في مناسبات المسلمين الشيعة كزيارة اربعينية الامام الحسين عليه السلام وكانوا محط احترام وتقدير من قبل اخوانهم المسلمين، وكذلك مشاركة الطوائف الأخرى ومبادرة المسلمين الشيعة في دعمهم لبعض المكونات التي تعرضت للهجمات الإرهابية ومنهم المسيحيين والايزيديين، ومن ثم هذا القبول في التضحية من اجل الآخر المختلف دينياً ومذهبياً يعكس عمق اللحمة الوطنية وقبول التنوع الاثني، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الحدود التي تحفظ لكل إثنية خصوصيتها لدعم ديمومة استمرارها ووجودها.

وفي هذا الصدد يرى علماء الاجتماع أن الجماعة الإثنية لا تتحدد ببساطة بسمات ثقافية موضوعية، بل إن الحفاظ على الحدود الإثنية هو العامل المكون الاساس، فثقافة جماعة إثنية معينة قد تنطوي على تمايز داخلي كبير بفعل تباين الظروف البيئية، كما إنها قد تتعرض للتغيير في مجرى الزمن، ولكن لا هذا ولا ذاك سيؤثر على الاحتفاظ بحدود واضحة تميزها عن البيئة المحيطة، وفق هذه

النظرة تتحدد الجماعات الإثنية بالحدود التي تميزها عن جماعات إثنية أخرى، ويتطلب الحفاظ على الحدود، استخدام مميزات واضحة لرسم الحدود الفاصلة واستخدام رموز دالة على هوية الجماعة (وغالباً ما تستخدم بعض السمات الثقافية كعلامات فارقة لرسم الحدود[1]).

ومن ثم ان حدود السماح في المشاركة لها مقبولية كبيرة وله حضور أوفر من حدود الرفض، وإنما الرفض أسس له بفعل الفاعل السياسي من اجل السيطرة والحصول على المكاسب والنفع السياسي من خلال التجييش والتحشيد المكوناتي لتحقيق منافع فئوية شخصية، في حين على المستوى المجتمعي قد نكتشف من خلال الكثير من الشواهد على ان أفراد المجتمع لا يمانعون ولا يعترضون على هذا التنوع مع الحفاظ على خصوصية كل إثنية وقومية في إحياء شعائرها وطقوسها دون التأثير السلبي على الآخر أو الانتقاص من عقيدته وبهذا نجد ان مساحات القبول تتسع اجتماعياً وقد تنكمش وتتقلص سياسياً .

(١) اسحاق نقاش وآخرون، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، الفرات للنشر، بغداد، ط١، ٢٠٠٦، ص ٢٤٨.

٣. التعدد الهوياتي وجدلية الاستبعاد والاعتراف.

إن الاعتراف بتعدد الهويات حاجة ملحة وضرورية كي نخرج من حصر أو اختزال الفرد ضمن هوية واحدة ويعامل على اساسها وتهمل الهويات الأخرى، فهنا مثلا قد تكون جماعة أو فرداً ما سنياً أو شيعياً أو عربياً أو كردياً أو غيرها وفي الوقت نفسه هو مسلم وهو عربي وهو عراقي وإنسان، إن الرؤية للآخر الشريك في الوطن من منظار التعدد الهوياتي مهمة جداً وتحّقق قبول الآخر وتعزز ثقافة التعايش السلمي، فنحن عندما نختزل فرداً أو جماعة ما بهوية واحدة محددة ونستبعد الهويات الأخرى المشتركة حتماً سيؤسس ذلك إلى نوع من الاضطهاد والاستبعاد والتعسف تجاهه، فمثلا عندما نقولب جماعة ما في هويتهم الدينية كأن تكون اسلامية مثلاً فإننا هنا نختزل هذه الجماعة بهذه الهوية فقط ونهمل هوياتهم الأخرى المشتركة معنا كبشر.

فالفرد أو الجماعة يمكن أن يندرجوا تحت هويات عدة، فإلى جانب الهوية الدينية يمكن أن ينظر إليهم على انهم عرب وعراقيون ومواطنون وانهم يشتركون مع الجميع بإنسانيتهم قبل هذا وذاك ومن ثم هذا يحتم علينا احترامهم (كما يحبذ لي أن أكون محترماً) وفي هذا الصدد نورد ما ذكر عن الامام علي في وصيته لأبنه الامام الحسن (عليهما السلام): يابني اجعل نفسك ميزاناً فيما بينك وبين غيرك فأحبب لغيرك ما تحب لنفسك، وأكره له ما تكره لها، ولا تظلم كما لا تحب أن تظلم، وأحسن كما تحب أن يحسن إليك، واستقبح من نفسك ما تستقبحه من غيرك، وارض من الناس بما ترضاه لهم من نفسك، ولا تقل مالا تعلم، ولا تقل مالا تحب أن يقال لك[1].

حرص الإسلام بتعاليمه وشرائعه على تنظيم علاقة الناس بالله تبارك وتعالى، وعلاقاتهم ببعضهم البعض من خلال ما شرعه لهم، ولا يتحقق ذلك إلا إذا حرص كل فرد من أفراده على مصلحة غيره كحرصه على مصلحته الشخصية،

(١) نهج البلاغة، ج٢، ص ٤٣.

ولكي يتحقق ذلك يتطلب كمالاً إيمانياً يتحقق من خلاله السمو في التعامل، ورفعة في الأخلاق مع الآخر، انطلاقاً من رغبتها في أن تُعامل بالمثل.

فعندما تعمل القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع على استئصال ظاهرة الاستبعاد والاضطهاد للآخر، والتعامل على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق والواجبات وتعزيز روح المواطنة بعيداً عن المسميات المذهبية والقبلية والإثنية، سيخلق حالة من الانسجام والوئام المجتمعي بين جميع مكونات المجتمع، ولاسيما عندما يكون الاعتراف مبني بحسب «**اكسيل هونيث**» وفق ثلاثية الاعتراف «الحب والحق والتضامن» التي ضمنها في نظريته الصراع من اجل الاعتراف، فهذه الثلاثية تضع حداً للصراع والهيمنة والاضطهاد والظلم الاجتماعي.

فاعتراف الحب يحقق للأفراد أو لمكون ما تقدير الذات والاحترام المتبادل وينعش العلاقات الاولية بين الأفراد أو بين المكونات المجتمعية، والذي يؤسس لثقافة القبول والتعايش السلمي، ويُحجم ويحد من الصراعات المجتمعية ويخفف من العذابات والعنف الجسدي والاحتقار وغيره، في حين أن مبدأ الاعتراف الثاني الحق أو القانون بما يضمن لجميع الأفراد والمكونات الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤسس لتحقيق العدالة والانصاف والتي توفر حصانة لأفراد المجتمع من انتهاكات الدولة.

اما التضامن (هذا المبدأ) يحقق تضامن الأفراد والمكونات في المشاركة الفاعلة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ويضمن حقوق جميع الأفراد دون تمييز لتحقيق الاعتراف الكامل بدلاً من الاعتراف المنقوص أو المشوه القائم على تغذية الهيمنة والانصياع الإجباري لتحقيق التماثل مع النظام، كما كان يستخدمه النظام السابق مع مكونات المجتمع العراقي، الذي كان يرى في شرط الاعتراف المنقوص هو الانصياع والتسليم التام لسياسة النظام لتحقيق هيمنته وتعظيم جبروته، واخضاع الجميع لسلطته التي بالنتيجة أدت إلى إماتة الهوية اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

وهذا ما حدث فعلاً في أثناء حكم النظام السابق الذي أدى إلى اماتة وصهر لهويات الكثير من مكونات النسيج الاجتماعي العراقي بفعل القوانين التمييزية والأحكام التعسفية ضد بعض مكونات المجتمع، فضلاً عما عملت عليه التنظيمات الإرهابية من تنظيم القاعدة ووليدتهم داعش كيف عملت بكل وحشية وعنف ضد بعض المكونات والإثنيات في المجتمع العراقي، وما فعلته من عمليات ابادة ممنهجة ضد المكون الايزيدي وكذلك المكون المسيحي وعمليات القتل والتمثيل بالجثث ضد ابناء الطائفة الشيعية وغيرهم من العراقيين، مارست هذه الجماعات الإرهابية اقصى درجات العنف من اجل إماتة بعض المكونات المهمة للمجتمع العراقي.

وقد اكدت المنظمات والقوانين الدولية على أهمية الاعتراف بالحقوق والواجبات المتساوية لجميع أفراد المجتمعات بما فيهم الاقليات، وكفلت تضمينها في العديد من المدونات والقوانين وهذا ما شهده القانون الدولي في العقود الثلاثة الماضية تطوراً ايجابياً إذ تناولت عدة معاهدات واتفاقيات دولية موضوع عدم التمييز كما حظيت الحقوق الخاصة باهتمام كبير ولاسيما بعد ابرام إعلان حقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ٢٧ برقم ١٣٥ في ١٨ كانون الاول\ديسمبر ١٩٩٢ والذي عُرف بحقوق الاقليات عام ١٩٩٥ اعتماداً على الحقوق الثقافية، واستكمل ذلك قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٧[1].

لذا فمبدأ الاعتراف بحقوق جميع مكونات المجتمع العراقي مهم جداً في تدعيم النظام الاجتماعي للمجتمع، وفي تمتين النسيج الاجتماعي لجميع مكونات المجتمع العراقي.

(١) عبدالحسين شعبان، الهوية والمواطنة (البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص٦٨

ثانياً: مهددات النسيج الاجتماعي.

١. المهددات الاجتماعية

أ. التفكك الاجتماعي

يمثل البناء الاجتماعي لكل مجتمع من المجتمعات اطاراً تنظيمياً تنتظم فيه علاقات الأفراد وسلوكاتهم المبنية وفق مجموعة من المعايير والقيم والعادات والتقاليد التي تضبط وتوجه وتحكم الانشطة الإنسانية المتعددة لأفراد المجتمع، وهذه المعايير تضبط هذه السلوكات والعلاقات وتنسجها وفق علاقات تبادلية بين الأفراد والجماعات قائمة على عمليات الفعل ورد الفعل وبطبيعة هذه القيم والمعايير قد تتعرض لعمليات تغيير وتحول بشكل يتلائم مع متغيرات العصر، لكنها على الرغم من ذلك تبقى محافظة على وظيفتها الاجتماعية كسلطة ضبط غير رسمية ترسم محددات الحق والحرية والحياء الاجتماعي فيما يفعله الأفراد من سلوكات وافعال اجتماعية، وما مر به المجتمع العراقي من ازمات وتغيرات فرضت نفسها على الواقع الاجتماعي لتضع أفراد المجتمع العراقي امام مجموعة من التحديات التي تهدد البناء الاجتماعي للمجتمع، فعملية التحول السياسي والانتقال من سلطة دكتاتورية وحكم شمولي قبل ٢٠٠٣ والتغييرات التي مربها المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ كدخول القوات الامريكية وما رافقها من عمليات تخريب وحرق لمؤسسات الدولة، وحل لبعض المؤسسات، والانفلات الامني في الشارع العراقي وما رافقها من عمليات تهجير وقتل وعمليات إرهاب وغيرها من السلوكات التي يرفضها المجتمع العراقي، وغيرها من الأحداث التي جعلت المنظومة القيمية للمجتمع تتعرض إلى هزات عنيفة.

وكذلك الجانب الايجابي الذي رافق عملية التحول السياسي والانتقال إلى سلطة ديمقراطية وتعددية حزبية وتداول سلمي للسلطة، وكذلك الانفتاح السريع والمفاجئ للمجتمع العراقي على العالم الخارجي، كالاتصال والتواصل في

تطبيقات التواصل الالكتروني وغيرها، بعد أن كان المجتمع يعيش في عزلة دولية واجتماعية في الوقت نفسه بسبب سياسة النظام السابق، فرضت هذه التغييرات على المواطن العراقي بشكل أو بآخر مجموعة من التحديات أفرزت واقعاً جديداً سمح بظهور أنواع جديدة من الجرائم منها جرائم الإرهاب والفساد وانتشار جرائم المخدرات والتعاطي والإدمان التي باتت تفتك بالكثير من شبابنا فضلاً عن تأثيرها الذي يمتد لارتكاب جرائم أخرى تحت تأثيرها، وكذلك أرتفاع نسب البطالة والتسرب من التعليم الذي رافقه أرتفاع نسب الامية في المجتمع، وأرتفاع نسب التفكك الاسري بسبب ارتفاع حالات الطلاق أو بسبب فقدان أحد طرفي العلاقة الزوجية بسبب السجن أو الموت وغيرها من الاسباب الأخرى، فضلاً عن تحديات الغزو الثقافي وما تحمله الثقافات الوافدة من عادات وسلوكات تتقاطع مع قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا، لاسيما عندما يكون الغزو الثقافي محاولة لضرب الثوابت الاجتماعية بهدف اشاعة ثقافة الانحلال والتهتك والانحراف لاستمالة بعض المراهقين والشباب تحت عناوين حرية الرأي وحرية المرأة ومغادرة انماط الثقافة التقليدية ومواكبة الحداثة.

هذه الظروف جميعها تؤثر سلباً على المنظومة القيمية للمجتمع، فكثير من عاداتنا وقيمنا وتقاليدنا بدأت تتراجع فاعليتها أو تفقد تأثيرها على بعض أفراد المجتمع، وعندما تضعف هذه المنظومة القيمية وتقل فاعليتها في المجتمع تظهر حالة من اللامعيارية أو ما يسميها علماء الاجتماع بـ (الانومي) التي تهدد استقرار البناء الاجتماعي للمجتمع والتي تنذر بتفككه، ففي هذه المرحلة تفقد فيها المنظومة القيمية فاعليتها في توجيه سلوك الأفراد وتصبح سلوكاتهم وأفعالهم تنجز وفق اهوائهم ورغباتهم بدون وجود لأي ضابط يضبطها ويوجهها فترتفع حالات الجريمة ونسب الانتحار وغيرها من السلوكات غير المرغوبة والتي تهدد النظام الاجتماعي للمجتمع.

وقد أشارت بعض الاحصاءات التي تؤشر ارتفاع نسب الانتحار في المجتمع العراقي الى أرقام مخيفة، إذ سجلت دائرة النجدة (٢٥١) حالة انتحار، منها(١٢٨) حالة في بغداد، وكانت نسبة انتحار النساء أكثر من الرجال، وفي عام ٢٠١٩ سجلت مفوضية حقوق الإنسان (٧٢٥) حالة ومحاولة انتحار في العراق، ٢١ رجلاً وامرأة لاقوا حتفهم نتيجة الانتحار (٩ نساء و١٢ رجلاً)، فيما تركز العدد الأكبر من الوفيات في محافظة ذي قار، بواقع ٩ حالات، وشهدت محافظة كركوك العدد الأكبر في محاولات الانتحار (١٠٦)، تلتها بغداد (١٠٢)، فيما توزعت حالات ومحاولات الانتحار بين الذكور والإناث على التوالي: ٣٤٦، ٣٧٩، وتنوعت طرائق الانتحار بين الشنق والغرق واستخدام السلاح الناري والحرق وتناول السّم.

عدد حالات الانتحار لسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٣

السنة	عدد حالات الانتحار
٢٠٠٣	١٣
٢٠٠٤	٣١
٢٠٠٥	٤٦
٢٠٠٦	٥١
٢٠٠٧	٦٤
٢٠٠٨	١٠٣
٢٠٠٩	٩٥
٢٠١٠	١٦١
٢٠١١	٢٥٣
٢٠١٢	٢٧٦
٢٠١٣	٤٣٩

عدد حالات الانتحار خلال ا لسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠ [١].

السنة	حالات الانتحار
٢٠١٦	٣٨٣
٢٠١٨	٥١٩
٢٠١٩	٥٩٠
٢٠٢٠	٣٧٥

نلاحظ من خلال الجدولين اعلاه إن عدد حالات الانتحار في المجتمع العراقي تأخذ شكلاً تصاعدياً إذ إنها بدأت تأخذ بالارتفاع من خلال التقدم بالسنوات، وهذا مؤشر على وجود تغيرات سلبية في المجتمع كنتيجة لتفاعل مجموعة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تدفع بالبعض للإقدام على محاولات الانتحار، وقد تتطور هذه الاسباب وتأخذ مديات أوسع وتهدد استقرار النسيج الاجتماعي في حال استمرارها.

ب. الطلاق

كانت ولا تزال الأسرة هي العمود الفقري للدول والشعوب والأمم، وكلما كانت الأسرة مستقرة كلما كانت الشعوب أكثر استقراراً وأمناً، وأصبحت أكثر تآلفًا وانسجاماً، وينعكس ذلك على البنية الاجتماعية والنسيج المجتمعي لتلك الشعوب والأمم؛ لذلك اهتمت القوانين الشرعية والوضعية على حد سواء ببناء الأسرة وحمايتها من التفكك والانحراف لما له من مآلات على الأسرة نفسها و على المجتمع وبنيته أيضا، إذ وضعت التشريعات الكثيرة والقوانين المختلفة بما يضمن سلامة هذه الأسر واستقرارها.

ولكن يبقى استقرار هذه الأسر واستمرارها مرهون ببقاء الآصرة التي تربط

(١) https://ar.wikipedia.org الانتحار في العراق

هذه الأسرة وتعزز بقاءها ووجودها ألا وهي الزواج؛ الذي هو سر وجودها ودوامها وهو الخيمة التي يجتمع تحتها الأبناء لتؤسس بشكل يسهم في بناء الإنسان والذي هو مقدمة لبناء الأوطان؛ لكن ومع شديد الأسف ولأسباب عدة وكثيرة تكسرت أواصر هذه الأسر في بلداننا عامة ليكون الطلاق هو المسار الأخير في نعشها ولينهي حياة وآمال أطفال كثر كانوا يحلمون بأن يعيشوا في كنف أب وأم يعتنيان بهما ويرشدانهما إلى الصواب؛ فتشتت العوائل وتفرق الأبناء وضاعت الأسرة بين شد وجذب، وبين قانون وضعي يؤمن به بعضهم ويكفر به بعضهم الآخر، فتداعت الشعوب من انعكاسات ذلك على مستقبلها ومستقبل هذه الأجيال التي تربت في بيئة غير مستقرة، تتخبطها الأوضاع المادية والمعيشية الصعبة بعيدا عن أعين الآباء بقوة القانون او بقوة الأعراف القبلية والعرفية والعشائرية.

وهذا كله حتما سيلقي بظلاله على مستقبل الأمم والشعوب واستقرار مجتمعاتها ونسيجها البنيوي، ولعل هذه الأوضاع من أكثر الأوضاع التي يعاني منها العراق اليوم، إذ ارتفعت في السنوات الأخيرة حالات الطلاق بشكل ملحوظ وكبير ومخيف، وهي ظاهرة أقلقت المجتمع العراقي والمتابعين لشأنه، لا سيما أن نسبة الطلاق ترتفع بين أوساط الشباب بشكل كبير جداً:

١. ففي عام ٢٠١٧ شهدت محاكم (١٥) محافظة باستثناء محافظات أربيل ودهوك والسليمانية،(٤٩٣٤٨) ألف حالة طلاق بدعوى مقدمة للمحكمة و(٢٠,٧٦٩) ألف حالة طلاق أجرتها المحكمة من أصل (٢٦٢,٧) ألف حالة زواج و(٥٨,٩٥٤) ألف توثيق عقد زواج خارج المحكمة والذي يمثل (٢١,٨٪).

٢. وفي عام ٢٠١٨ سجل العراق ارتفاعا بنسبة الطلاق إذ وصلت الى (٣٠٪) وقد سجل (٢٤٥,٢٩٦) ألف عقد زواج قابله (٧٣,٥٩٦) ألف حالة طلاق.

٣. بينما في عام ٢٠١٩ إذ سجل (٢٤٥,٥٠٦) ألف عقد زواج و (٥١,٨٩٥)

ألف توثيق لعقود زواج أجريت خارج المحكمة قابلها (٤٧,٦٤٢) ألف حالة طلاق بدعوى مقدمة للمحكمة و(١٨,٣٦٩) ألف حالة طلاق أجرتها المحكمة والتي تمثل نسبة (٢٢,١٩٪) بينما سجلت محاكم العراق.

٤. في عام ٢٠٢٣ أكثر من (٧٠٠٠٠) ألف حالة طلاق من أصل (٢٩٨,٥٩٥) حالة زواج وهو ما يمثل نسبة (٢٣,٤٤٪).

٥. في عام ٢٠٢٤ شهد العراق تسجيل (٢٧,٢٩٥) ألف عقد زواج فضلا عن توثيق (٣,٦٠٠) آلاف عقد زواج أجري خارج المحكمة قابله (٥,٦١٠) آلاف حالة طلاق بدعوى مقدمة للمحكمة و(١٨٤٣) حالة طلاق أجرتها المحاكم.

ويرى متخصصون أن من أهم أسباب ارتفاع حالات الطلاق هو قلة الثقافة الزوجية وعدم التفاهم بين الزوجين، اضافة الى العنف الأسري والتدخلات من قبل الأهل والأصدقاء والزواج المبكر والظروف الاقتصادية وارتفاع معدلات الخيانة الزوجية والاستخدام السيء للاتصالات وضعف الواعز الديني وضعف منظومة القيم المجتمعية والتفكك الأسري ووجود أكثر من عائلة في بيت واحد مما يزيد المشكلات الاسرية.

وهذه الأرقام كلها تشير وبوضوح الى أن أكثر من خُمس الزواجات تبوء بالفشل ومصيرها الطلاق وهو رقم مخيف ومقلق لأن (٢٠٪) من أبناء هذا البلد سيعيشون وينشأون في بيئة غير مستقرة، فاقدة للجو الأسري المثالي والمتمثل بوجود الأبوين كداعمين ومربين وساندين لهؤلاء الأطفال، وما يترتب على ذلك من آثار كبيرة تتعلق بانزلاق عدد لا يستهان به من أبناء هذا البلد في الجريمة والمخدرات والعصابات المنظمة، والجماعات الإرهابية، والتي تنعكس سلباً على بناء هذا المجتمع وتسهم بتفككه، وتعكر صفو نسيجه المجتمعي.

٢.المهددات السياسية

أ. المحاصصة السياسية

إن مفهوم المحاصصة بمعناه العام عملية حسابية مشتقة من الحصص والتوزيع وفق مبدأ الاستحقاقات، فالمحاصصة السياسية احياناً تكون ضرورة يفرزها الواقع السياسي لاسيما في مجتمعات متعددة الطوائف والمذاهب والإثنيات لتحقيق توزيع عادل يرضي جميع المشاركين في العملية السياسية ولهذه العملية سلبياتها وايجابياتها، وتتحقق الأخيرة عندما يتفق جميع المشتركين في العملية السياسية على تحقيق المصلحة العليا للوطن والمجتمع، في حين تكون سلبية عندما تفكر كل جهة حزبية أو سياسية بمصلحتها الشخصية والحزبية على حساب المصلحة العامة، وعندما تكون توافقية ارضائية هدفها تقديم التنازلات لتحقيق التوافق مع الآخر على حساب الاستحقاق الانتخابي؛ ستنتج مجموعة من المشكلات منها:

- انقسام القرار السياسي للبلد وتشرذمه وفق توجهات المشاركين في العملية السياسية وارتباطاتهم الخارجية.
- ارتفاع في تراجع مستوى الثقة بين جميع الاطراف المشاركة في العملية السياسية.
- ازدياد الجماعات الإرهابية والعصابات والجماعات المسلحة التي تعمل وفق الاجندات الخارجية.
- ظهور طبقية طفيلية من السياسيين التي تمتهن الارتزاق السياسي على حساب أفراد المجتمع.
- يعمل كل طرف سياسي على اساس ارضاء جمهوره الخاص دون الاكتراث لبقية أفراد المجتمع.
- تعمل كل جهة سياسية على تعظيم مواردها الحزبية ومصلحتها الخاصة على

حساب المصلحة العامة.

- تتعامل كل جماعة حزبية مع مؤسسات الدولة على أنها ملكية خاصة للحزب.
- ترتفع نسب الفساد بأنواعه المالي والاداري بسبب الحماية التي توفرها الكتل السياسية لعناصرها.
- يسعى معظم اعضاء الجماعات او الكتل السياسية على اختيار اشخاص يفتقرون إلى الكفاءة والخبرة اللازمة في إدارة بعض المؤسسات لتمرير مصالحهم الخاصة.
- تساعد المحاصصة السياسية على تعميق وزيـادة التخندقات الطائفية والمذهبية والقبلية على حساب هوية المواطنة.
- تجعل المحاصصة القرار التشريعي الخاص بعمل البرلمان خاضع لعملية مساومات وعمليات شد وجذب لتحقيق مصالح حزبية أو مكوناتية.

إن هذه السلبيات بشكلها العام تنتجها المحاصصة السياسية عندما يكون هناك توجيه من قبل جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية للعمل بعقلية نفعية تغانمية لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة، وما حدث في العراق بعد عملية التغيير السياسي في ٢٠٠٣ والذي استبشر أفراد المجتمع من ورائه خيرا للخروج من حقبة زمنية مظلمة مليئة بالاضطهاد وإلغاء الآخر تحت سيطرة حكم شمولي وسيادة الحزب الواحد الذي كان يتعمد استخدام التغييب الهوياتي لمعظم مكونات المجتمع العراقي وتفرده مع أزلامه في السيطرة على السلطة وفي إدارة الحكم، فكان الحكم يدار بصورة إلغائية للمكونات الأخرى، وعند الانتقال إلى نظام ديموقراطي يؤمن بالتعددية الحزبية، لكن بسبب التركة الثقيلة والتراكمات السلبية في إدارة الحكم من قبل النظام السابق انتج شعوراً اجتماعياً وسياسياً بانعدام الثقة بين القوى السياسية العراقية الممثلة لمكونات المجتمع في إدارة العمل السياسي، فشُكلت اغلب هذه الأحزاب بهوية طائفية

وإثنية وضخمت من شعارها الطائفي لغرض استقطاب الجماهير، فعملت على تصدير نفسها كممثل لكل مكون وطائفة وإثنية وتعمل من اجل توفير الضمانات والسند القانوني الذي تؤمن من خلاله الحفاظ على مكتسبات وحقوق كل مكون، فانتهجت هذه القوى نموذج المحاصصة الطائفية وعملت على تقسيم الرئاسات والوزارات بشكل طائفي وإثني، وامتد نظام المحاصصة ليشمل كل مرافق الدولة، وانعكس أثرهُ على البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، وتم تعبئة وأدلجة الجماهير طائفياً، مما انعكس ذلك على صعود العديد من الهويات الفرعية.

وعمدت اغلب هذه القوى السياسية في إدارة الحكم بنظام الديمقراطية التوافقية والتي كان الهدف من ورائها اشراك الجميع في إدارة الحكم بصرف النظر عن نتائج الانتخابات، لكن عمدت بعض الأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية على افتعال الأزمات وإعادة إنتاجها للحفاظ على مكانتها وديمومة استمرار مصالحها من خلال تعبئة الجماهير طائفياً تحت حجج ضياع حقوق المكون والتهميش وغيرها من اساليب التحشيد الطائفي مما خلق قطيعة طائفية تطورت إلى حد القتل والتهجير لبعض الطوائف.

فضلاً عن قيام معظم القوى السياسية بانتهاز الفرصة واستغلال بعض موارد وعائدات الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تديرها لتمويل أحزابها وتوظيفها لإدارة مصالحها الحزبية والشخصية على حساب أفراد المجتمع، وان بقاءها واستمرار سيطرتها مرهون باستمرار نظام المحاصصة ويتم ذلك من خلال تقسيم المجتمع طائفياً واثنياً وتحويلهم إلى جماعات متصارعة مما يؤدي ذلك إلى تمزيق النسيج المجتمعي.

ب. التغيير الديموغرافي:

لقد مر المجتمع العراقي بعمليات تغيير ديموغرافي بصور واشكال مختلفة منها طوعية ومنها اجبارية تعسفية فلو تمعنا في التاريخ الحديث لمجتمعنا لوجدنا تغييرات وتقلبات في حراكه الاجتماعي على مستوى الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية أو تهجير قسري داخلي وخارجي، ففي الفترات السابقة حدثت هجرة من الريف الى المدينة بسبب تردي الوضع المعاشي في المناطق الريفية وافتقارها لأبسط مقومات الحياة رافقها تحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدينة مما دفع بهجرة أعداد كبيرة من الفلاحين وابناء الريف إلى المدينة وهذا الانتقال قطعاً سيرافقه عمليات تغيير في العادات والتقاليد مما قد تدفع ببعض الأفراد إلى أن يكونوا مجبرين على التكيف مع هذا الوضع الجديد أو قد تبرز حالات وظواهر انحرافية تنعكس سلبًا على النسيج الاجتماعي.

اما التهجير والنزوح القسري الداخلي والخارجي ايضاً كان على فترات وأشكال مختلفة وليس ببعيد ففي ظل حكومة البعث قام النظام السابق بعمليات تهجير قسري لبعض المكونات الاصيلة في مجتمعنا، ومنهم الأكراد الفيلية ففي عام ١٩٦٩ شنت الحكومة العراقية حملة ترحيل ونفي قسري استهدفت الأكراد الفيليين بسبب خلفيتهم العرقية ومذهبهم الشيعي، وفي عام ١٩٧٠، تم ترحيل أكثر من (٧٠) ألف فيلي إلى الجمهورية الاسلامية الايرانية وتم سحب جنسيتهم، وتم استهداف التجار والأكاديميين الأكراد الفيلية البارزين ورفيعي المستوى في بغداد على وجه التحديد وكذلك صودرت اموالهم وأملاكهم وتهجيرهم إلى خارج العراق تحت ذريعة التبعية الايرانية على الرغم من انهم متعايشين في مجتمعنا ومتصاهرين مع المكونات الأخرى ولهم جذورهم الضاربة في القدم في ارض العراق.

إذ كانت هذه المرحلة تعبر بوضوح عن سياسة البعث التي تهدف إلى تمزيق النسيج الاجتماعي بتهم واهية هدفها تشويه هذا النسيج، ولم تكتف حكومة البعث عند هذا الحد بل قامت بعمليات تشويه وتزييف للحقائق للانتقاص من مكونات المجتمع الأخرى ومنها ما صُرح به تجاه المكون الأكبر في العراق وهم المسلمين العرب الشيعة من ابناء الجنوب، إذ بادر النظام إلى اتهام أهل الجنوب والتشكيك بإصولهم الاجتماعية وأصالتهم العربية وبمباركة من بعض المأجورين المحسوبين على الفكر والثقافة بأن أصولهم هندية وتارة ايرانية، وهذا ما ورد بعد قمع انتفاضة ١٩٩١ إذ ظهرت سلسلة من سبع مقالات صحفية باسم حزب البعث في صحيفة الثورة يعتقد اغلب المحللين بأن صدام هو كاتبها، وأكد ذلك عبد الجبار محسن مدير التوجيه السابق للجيش العراقي وأحد القلائل الذين شكلوا الحلقة الضيقة حول رئيس النظام المقبور صدام حسين، يقول في حوار تلفزيوني مع حميد عبدالله عام ٢٠١٢ بثته قناة المشرق العراقية إن صدام كان يكتبها أو مكتب التوجيه وتسلم إلى صحيفة الثورة مغلقة وعلى غلافها مكتوب للنشر، وكانت بعنوان لماذا حصل ماذا حصل؟، وفي الحلقة الثالثة بعنوان فساد اخلاق أهل الأهوار جاء «إن هذا الصنف من الناس بوجه عام، كان مركز إيواء وتغطية غير شريفة لعناصر الشغب والخيانة التي اجتاحت جنوب العراق ومن الفرات الأوسط في الأحداث الأخيرة، إذا عرفنا كل هذا وغيره، وعرفنا أن بعض هذا الصنف من الناس في أهوار العراق هم من أصول جاءت مع الجاموس الذي استورده القائد العربي محمد القاسم من الهند وعرفنا أن من أبرز عاداتهم سرقة ممتلكات الخصم، سهل علينا تفسير ظواهر النهب والتدمير والحرق وانتهاك الأعراض التي أقدم عليها المجرمون المأجورون».

هكذا كان يتعامل النظام السابق مع بعض أفراد الجنوب العراقي، فضلاً عن عمليات الافقار المتعمد لهذه المناطق وإجبارهم على النزوح من خلال

تجفيف الاهوار وإهمال الاراضي الزراعية؛ بسبب عدم تقديم الدعم الحكومي وارتفاع نسبة الأملاح في أراضيهم، كل هذه الاوضاع دفعت بعدد كبير من ابناء مجتمع الجنوب العراقي إلى النزوح القسري تحت تهديد الإهمال الحكومي وتردي الأوضاع، ودفعهم ذلك إلى العمل كفلاحين بأجور متدنية في بعض أراضي المناطق الأخرى في غرب وشرق وشمال العراق، وهذا النزوح القسري والاقتلاع المتعسف لهذه الجماعات من بيئتها الأصيلة وتعمد اضعافها خلق شرخاً كبيراً في النسيج المجتمعي وشوه الهوية الوطنية.

ولم تتوقف سياسة التهجير التي اتبعها النظام البائد عند هذا الحد فعمد كذلك إلى سياسة التعريب والتهجير المعاكس في شمال وجنوب العراق ففي قرار حكومة البعث رقم ٢٩ في ٢٤ اب ١٩٨٩ عمدت الحكومة آنذاك إلى توطين عدد كبير من العائلات العربية في كركوك بعد تهجير ما يقارب ١٠٠ الف من سكان كركوك من التركمان والأكراد إلى شمال العراق، وكذلك نقل بعض العرب من الجنوب والوسط إلى شمال العراق واقتلاع هذه المكونات من بيئتها الاصيلة تحت تأثير عمليات التهديد أو الترغيب، وفي ٢٠٠٣ مورست ردة فعل عكسية من قبل السلطات الكردية بعملية تكريد لهذه المحافظة من خلال جذب العديد من العوائل الكردية واسكانها في هذه المحافظة على حساب المكونات الأخرى، فعملية المد والجزر الديمغرافي هذه و التلاعب في نقل الجماعات بين الحين والآخر قطعاً سيشوه هويتهم الاجتماعية ويسهم في تشظي النسيج المجتمعي لاسيما الاستقواء بقوة السلطة التي تميل مع سيطرة كل طرف فيخلق ارضية للصراع والبغضاء بين هذه المكونات من خلال ادعاء كل منهم بأحقيته بتلك الارض.

أماعن التهجير الخارجي إذ بلغ عدد الأفراد الذين تم تهجيرهم إلى خارج البلد في بدايات حكم البعث ولاسيما بعد عام ١٩٦٨ تحت تأثير سياسة التبعيث القسري والقمع والتمييز العرقي والطائفي وانتهاء بعام ٢٠٠٧ بلغ عددهم

ما يقارب (أربعة ملايين ومئتي ألف لاجئا عراقياً) وبحسب ما صرح به مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بأن النزوح العراقي هو الاكبر في منطقة الشرق الاوسط منذ النزوح الفلسطيني عام ١٩٤٨، وهذا النزوح أسهم في تشظي مكونات المجتمع العراقي بسبب سياسة التمييز المتبعة آنذاك من قبل النظام.

ولم تتوقف عمليات التهجير والنزوح عند هذا الحد بل امتدت إلى الفترة الاخيرة من عمليات الإرهاب وتنظيم داعش التي شهدت عمليات تهجير ونزوح قسري على أسس طائفية وقومية لأعداد كبيرة من أبناء المجتمع مع مصادرة أملاك وثروات هذه الجماعات مما أحدث ذلك شرخاً عميقاً في نسيج المجتمع العراقي ولازالت آثاره فاعلة إلى الآن، إذ أسهمت عملية التهجير هذه إلى تفكك أسري واجتماعي فقد أجبرت عدداً من الأسر ممن كانت لهم زواجات من طوائف أخرى على تطليق هذه الزيجات بدعوى تكفيرهم، فضلاً عن تقسيمها لأراضٍ شاسعة من العراق على أسس طائفية سيطرت عليها الجماعات الارهابية وبدأت تتعامل مع الطوائف والقوميات الأخرى باستخدام سياسة العنف والقتل والتهجير وبذلك استطاعت إلى حدٍ ما هذه الجماعات أن تمزق النسيج الاجتماعي العراقي وتقسمه وفق الانتماءات الطائفية والإثنية.

ج. الاقاليم والفدراليات

إن الخروج من نظام الحكم الشمولي ومن سلطة الظلم والتهميش السياسي، والاقصاء الاجتماعي لمكونات المجتمع الأخرى، والقائم على إخضاع جميع المدن والمحافظات بمكوناتها الإثنية والدينية لحكم أقلية قائمة على النسق القرابي والقبلي طيلة أربعة عقود من الزمن، دفع القوى السياسية إلى المطالبة في جعل نظام الحكم اتحادي فيدرالي تحكمه المؤسسات الدستورية، وتتوزع فيه السلطات بشكل يخدم التنوع الديني والإثني، وتوزع الحقوق وفق الاستحقاقات الدستورية بشكل يسهم في الحفاظ على التنوع المجتمعي، ويتم

التعامل مع أفراد المجتمع على أساس المواطنة دون تمييز، وهذا استناداً لما ورد في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ إذ نصت المادة (١١٦) على أن يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية، ونصت المادة (١١٩) على انه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه يقدم باحدى الطريقتين:

اولاً: طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

ثانياً: طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

وهذا حق كفله الدستور العراقي، لكن هذا الحق قد يكون سبباً لتمزيق وتقسيم العراق اولاً والنسيج المجتمعي ثانياً عندما يسيء استخدامه من قبل القائمين على تطبيقه، وعندما توظف الفيدرالية والأقلمة بشكلها الطائفي والقبلي التغانمي النفعي القائم على ثقافة الاستحواذ على حساب اضعاف الآخر، ولاسيما وأن اليوم أكثر من ينادي بتطبيق الأقلمة هم ذوي النزعات القبلية كشيوخ العشائر في بعض المحافظات الغربية، واذا ما روجعت خلفية هؤلاء الأشخاص وتم فحص خلفياتهم لكشفنا أن أصل وجودهم الاعتباري قائم على وجود قبائلهم وعشائرهم فهم يؤمنون بالعصبية القبلية أكثر من غيرهم ويستأثرون بالغلبة للقبيلة على حساب كل التوجهات الأخرى، وقوتهم مستمدة من قوتهم القبلية.

ومن ثم فأن هذا سيؤسس إلى ثقافة قوة الغاب القبلية القائمة على إخضاع القبائل الأخرى الضعيفة أو التي لا تضاهي الأخرى في قوتها، وهذا قد يشرذم المجتمع ويفكك نسيجه الاجتماعي، وله تأثيره السلبي على البنى الاجتماعية للمجتمع ويصبح مهدداً لنظامه الاجتماعي، فضلاً عن إنه يخلق دكتاتوريات اقليمية قائمة على الحكم العائلي القرابي تستفرد بثروات الاقليم لصالحها وتحرم

بقية ابنائه من ثرواته، ولاسيما عندما تستعين هذه الأقاليم وتستقوي بالآخر من دول الجوار التي تكون قريبة منها اثنياً أو دينياً أو قومياً مما يجعلها تؤسس لخطر الانفصال عن الوطن الأم واقتطاع جزء مهم من تركيبه الاجتماعي.

د. اثننة الفضاء السياسي

الفضاء السياسي العراقي منذ قيام الدولة العراقية الحديثة في العشرينات من القرن الماضي إلى الآن مقسم وفق رؤى وتوجهات طائفية وإثنية قرابية قبلية، فمنذ الستينات وهي الفترة التي توالت فيها الانقلابات العسكرية، بدأت كل مجموعة تستلم السلطة تعمل جاهدة على تثبيت اصول حكمها، من خلال توزيع المراكز القيادية والوظيفية المهمة لأشخاص يكنون الطاعة والولاء المطلق وتربطهم علاقات قرابية أو طائفية أو إثنية بمن يتربع على هرم السلطة.

وأوضح مثال على ذلك الحكومات التي حكمت العراق ابتداءً من الحكم الملكي مروراً بالحكم العارفي وانتهاء بحكومة الطاغية صدام، ففي الحكم الملكي اسندت معظم المراكز القيادية لبعض الضباط من بقايا الجيش العثماني وبعض الملاكين والتجار، واستمرت إدارة الحكم بهذا الأنموذج إلى أن توالت الانقلابات العسكرية حتى وصلت إلى الحكم العارفي وحكومة البعث الصدامي، ففي فترة حكمهم اسندت كل المراكز القيادية العليا إلى أقاربهم أو من أبناء قبيلتهم وطائفتهم، وتمكن الاخير من خلال ذلك أن يصنع أجهزة أمنية معقدة تقوي من سطوته وجبروته لا يعلو صوتها فوق صوته، وخلق تصوراً في اذهانهم على أن العراق ملك خاص لهم ولأسرهم، وإدارته للحكم بهذه الطريقة خلفّت شرخاً كبيراً بين المجتمع والحكومة فأصبحت الحكومة في واد والشعب في وادٍ آخر، فأخذت الأسرة الحاكمة ورجالاتها تتمتع وتتنعم بخيرات العراق والشعب محروم من ابسط حقوقه الإنسانية، ناهيك عن المهاترات السياسية التي قام بها الحكم الدكتاتوري الصدامي من زج الدولة في صراعات وحروب انهكت

المجتمع ومزقت نسيجه الاجتماعي ابتداءً من تصفيته لخصومه السياسيين والأحزاب الإسلامية كحزب الدعوة الإسلامي وغيره مروراً بالحرب مع الجارة الجمهورية الاسلامية الايرانية التي استمرت لأكثر من ثمان سنوات، ومروراً بغزوه للكويت وما رافقه من تدمير للبنى السياسية والإدارية والمجتمعية للدولة، وما رافقه من فرض حصار استمر لأكثر من عقد وانتهاء بالغزو الامريكي في ٢٠٠٣ كل هذه الأحداث اضعفت وحاولت تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي، وهذه الأحداث كان سببها العصبية القبلية التي يمتلكها الطاغية والنزعة الشيفونية الدكتاتورية التي يمتلكها قادته القبليين من اسرته.

اليوم وبفعل التغيير السياسي بعد ٢٠٠٣ وكنتيجة لانعدام الثقة بين المكونات السياسية بسبب التركة السلبية للنظام السابق، فهذه المكونات التي عانت من الظلم والتهميش من النظام السابق اخذت تبحث عن ضمانات دستورية وقانونية للحفاظ على حقوق مكوناتها فأسست لنظام حكم برلماني ديمقراطي يكون الحكم فيه تشاركي توافقي من خلال انتخابات تدار كل اربع سنوات يتم تداول السلطة فيها بصورة سلمية بدلاً من حكم تأبيدي وراثي يناط بشخص واسرته وقبيلته كما فعل النظام السابق، لكن هذا الافراط في تقسيم وتوزيع السلطات والوزارات بهذه الطريقة خلق ايضاً فضاءات سياسية وادارية قائمة على الحزبية والإثنية والطائفية.

٣. المهددات الدينية

أ. خطاب الكراهية

بعد التطور والتقدم التكنولوجي الالكتروني وفاعلية مواقع التواصل الاجتماعي وارتفاع نسب مرتاديه من المتعلمين وغير المتعلمين بدأت تجتاح العالم موجة من سلوكات تشجع على العنف وخطابات الكراهية بقصد أو بغير قصد، فبدأ البعض يستغل مواقع التواصل ودعم بعض الجهات له في انشاء منصات وقنوات الكترونية، فضلاً عن الاذاعات والفضائيات المخصصة لبث العمليات الإرهابية المعززة بشعارات واناشيد ترسل من خلالها رسائل تدعو وتشجع البعض من مرتادي هذه المواقع للانضمام إلى هذه الجماعات وتبني هذا الفكر التكفيري، ولاسيما ما تحتويه هذه الصور والمقاطع من خطابات الكراهية التي تؤدلج البعض وتعبئهم للنيل من عقيدة الآخر، ومن ثقافته، بهدف شق وحدة المجتمع والنيل من رموزه وقادته.

ومن هذه القنوات هناك العديد التي تم تشكيلها بقصد اختلاق الأكاذيب وتشويه عقيدة الآخر وتتبع سياسة التنميط وتعميم الأحكام والحوادث، ناهيك عن فبركة بعض الفيديوهات أو اقتطاعها وإعادة منتجتها بقصد الاساءة والتشويه لبعض مكونات المجتمع، وتنشط هذه السلوكات في الأجواء التي تغيب فيها لغة الحوار والتسامح فتصبح هذه السلوكات من المحفزات المهمة للعنف، وخلق حالة من التقاطعات المجتمعية المتصارعة، فلو دققنا النظر بمجموعة من القنوات المستخدمة والممولة من قبل بعض داعمي الإرهاب والتطرف سنجد كماً هائلاً من هذه القنوات ومقاطع الفيديو التي تروج وتستثمر في خطابات الكراهية كقناة صفا وقناة وصال وغيرها من القنوات التي لا زالت تروج للفكر الداعشي، وبعض القنوات الشيعية مجهولة المصدر التي تبث من دول أوربية وحتى بعض القنوات التبشيرية من ديانات أخرى، ومن ثم نمو وانتشار خطاب الكراهية سيؤثر سلباً على

اللحمة الاجتماعية للمجتمعات، لذلك ما أكدته الكثير من التشريعات الدولية والمحلية على تجريم خطاب الكراهية، ومن هذه التشريعات اكدت المادة (٢٠) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحظر القانوني على كل ما يشكل تحريضاً على التمييز والعداوة بدعوة عنصرية قومية أو إثنية، وكذلك المادة (٤) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري.

وكذلك كفل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ حرية الفكر والعقيدة وهذا مؤشر مهم على كفالة الدستور العراقي الذي يجب أن يحتكم له الجميع في رفضه لخطاب الكراهية وتأكيده على حرية ممارسة العقيدة دون الاساءة إلى الآخر، فخطاب الكراهية يعد أحد مهددات السلم والأمن الاجتماعي لتأثيره على مقومات الحياة من خلال الاتي:

- تهديده لمبدأ التعايش السلمي : تتطلب استمرارية الحياة الاجتماعية تحقيق ثقافة التعايش السلمي وتعزيز قبول الآخر الشريك في الوطن بصرف النظر عن جنسه ودينه ولونه وعرقه وهذا لا يتحقق إلا من خلال مبدأ الاعتراف والالتزام المتبادل بالحقوق والواجبات كافة تجاه كل مكونات المجتمع، من خلال توظيف البعض لكل منصات وسائط التواصل الاجتماعي وتسخيرها لخدمة خطاب الكراهية الهادف إلى تقويض مبدأ الاعتراف وتعزيز من هيمنة الخطاب الاقصائي والتهميشي مما يقضي على ثقافة التعايش السلمي ويقوض مبدأ قبول الآخر وينمي ثقافة الكراهية التي تؤدي إلى حالة من الانقسام المجتمعي وفوضى اجتماعية مفادها ان كل جماعة تدعي هي صاحبة الحق وهي فقط على الطريق القويم وغيرها على خطأ مما يعزز من حالة التفكك والتمزق للنسيج الاجتماعي للمجتمع ويمتد أثره إلى مكونات المجتمع فلا يمكن لأي جماعة أن تكون بمأمن من ذلك الخطاب التمييزي الذي يزيد من زخم التعصب المجتمعي والذي يصل إلى حد الاقتتال والإبادة

لبعض المكونات ودليل ذلك ما فعله داعش تجاه بعض مكونات المجتمع العراقي كنتيجة لخطابه التحريضي التكفيري للآخر .

- يهدد السلم والأمن المجتمعي والدولي: لاشك في أن ما ينتجه خطاب الكراهية التحريضي القائم على العنف والتمييز واقصاء الآخر هدفه الأساس تقسيم المجتمع وضرب السلم الاجتماعي وضرب النسيج الاجتماعي من خلال اذكاء الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية ونشره للكراهية والعداوة والبغضاء ويقضي على كل علاقات التسامح والعفو ويجرد البعض من إنسانيته في التعامل مع الآخر وتصبح لغة السلاح هي التي تحكم المجتمع والتي تلحق ضرراً بالغاً بالمواطنين العزل وتنشر الرعب والخوف بينهم وتنتهك حقوقهم، وقد تصل بعض هذه الأعمال إلى حد الإبادة وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتهدد الوجود الإنساني، مما يعرض جميع الحقوق الأمنية التي ضمنت في صكوك وقوانين الأمم المتحدة كالحق في الأمن الاجتماعي والإنساني والاقتصادي والصحي والبيئي والنفسي وغيرها، وقد تمتد آثار هذا العنف ويخرج عن اطاره المحلي إلى الدول الأخرى او الإطار الاقليمي وقد يتمدد إلى الإطار الدولي فيهدد الحياة بأسرها ولا يوجد أحد في مأمن منه، هكذا يؤسس خطاب الكراهية لخطر العنف والرعب.

ب. الإرهاب والجماعات المسلحة

يمثل الإرهاب جريمة دولية تهدد الوجود الإنساني ومن جرائم العصر التي أفرزتها المتغيرات المتسارعة للأحداث، واتخذ الإرهاب صوراً عدة لاسيما في مجتمعنا ما بعد ٢٠٠٣ وقد ظهرت جماعات متطرفة عدة وبدأت بعملياتها الإرهابية منذ نهايات العام ٢٠٠٤ واستمرت إلى الآن تمارس اعمالها الاجرامية باسم القاعدة وتحت مسميات عدة كجماعة النقشبندية وجيش الطائفة المنصورة وجيش محمد وجماعة انصار السنة وتنظيم داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية،

وعمدت هذه القوى الظلامية إلى استخدام أبشع الأساليب الدموية والتمثيل والتنكيل بالجثث بأبشع الاساليب مستمدة فكرها من القراءة المغلوطة للدين الاسلامي مستعينةً بالدعم الدولي من قبل بعض الدول التي تتفق وتتقارب افكارها وأيديولوجيتها مع فكر الإرهاب وبدعم ومباركة من قبل الإدارة الامريكية في تشكيل هذه الجماعات وتدريبها من أجل تحقيق مخططاتهم الإرهابية من خلال تجنيد بعض المرتزقة الذين لبسوا لباس الدين لتمرير مخططاتهم الخبيثة وتحقيق مصالحهم على حساب المجتمعات.

وهذا ما أكدته تصريحات المرشح الجمهوري للبيت الأبيض دونالد ترامب امام حشد من انصاره في ولاية فلوريدا في عام ٢٠١٦ التي اتهم فيها الرئيس الأميركي **باراك أوباما ووريثته السياسية هيلاري كلينتون** بتأسيس تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) قائلاً إن أوباما وكلينتون هما « أكثر اللاعبين قيمة بالنسبة لتنظيم الدولة الاسلامية»، وأكد ذلك في تصريحات متكررة في عدة تجمعات انتخابية ومقابلات صحفية قال فيها «إنني أعد الرئيس أوباما وهيلاري كلينتون مؤسسا تنظيم الدولة الإسلامية».

فقام هذا الفكر الظلامي بعمليات التهجير القسري لكثير من ابناء المجتمع بدوافع طائفية واستولوا على الكثير من أملاك وأموال أفراد المجتمع بدوافع طائفية ومذهبية، واستطاعت هذه الجماعات المسلحة من الإرهابيين أن تفرض وجودها بقوة السلاح فأخذت تهيمن على بعض الموارد والسيطرة على بعض المشاريع الاقتصادية وفرضها اتاوات على بعض أفراد المجتمع مما ضاعف وعزز من قوتها وعظم من سطوتها، واخذت هذه الجماعات تستغل نفوذها وتستقوي به في تعاملها مع الآخر، وتمنح لنفسها شرعية، وأثرت سلباً على الصف الوطني ومزقت النسيج الاجتماعي من خلال بث افكارها عن طريق استغلال بعض الشباب واستقطابهم بإقناعهم أو عن طريق ترغيبهم ببعض الأموال وتمكنت هذه الجماعات من اختراق النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي وأثرت سلباً على التنوع المجتمعي،

من خلال عمليات القتل والتهجير والإبادة لبعض مكونات المجتمع كالايزيديين والمسيحيين وتقتيل وتهجير للشيعة العرب والكرد والتركمان في المناطق التي سيطرت عليها هذه الجماعات التكفيرية ولاسيما عمليات التفجير التي استهدفت من خلالها المدنيين، إذ كانت بغداد تشهد وبشكل يومي تفجيرات إرهابية وسمي كل من أيام الأسبوع باليوم الدامي لبشاعة ما ارتكب فيه من تفجيرات ففي يوم الاحد المصادف ٢٠٠٩\١٠\٢٥ سقط اكثر من ١٠٠ شهيد واصابة ٧٠٠شخص في تفجيرات مجلس محافظة بغداد ووزارة العدل وهذه حصيلة ليوم واحد من الاعتداءات الإرهابية، في حين وبحسب بعض التقارير الدولية وصل عدد ضحايا الإرهاب في فترات تنظيم القاعدة أكثر من ٦٠٠٠٠٠ شهيداً تقريباً وعدد كبير من الجرحى في حين بلغ العدد في فترة داعش أكثر من ١٥٠٠٠٠ شهيداً تقريباً، فضلاً عن أن بعض هذه الهجمات طالت أماكن تحتل مكانة دينية وقدسية لأغلب العراقيين كالهجمات التي طالت المراقد المقدسة والمساجد الشيعية وبعض الكنائس والاديرة ودور العبادة الاخرى في العراق، كما في استهداف مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام في سامراء، ومقتربات مرقد الامام علي (عليه السلام) ومرقدي الامام الحسين وأبي الفضل العباس (عليهما السلام) فضلاً عن مسجد براثا في بغداد وعدد غير قليل من المساجد، والحسينيات، ومجالس العزاء، وبعض مراسيم الزيارة، فكان افراد المجتمع العراقي في كل يوم يسمعون اخباراً عن سقوط أعداد من الشهداء والجرحى وجثث مقطوعة الرأس مجهولة الهوية.

وكان اغلب هذه الحوادث تستهدف المكون الشيعي بالدرجة الأساس في الأيام العادية وفي أيام تأدية شعائرهم الدينية، ومن ثم هذه الحوادث خلقت آنذاك حالة من عدم الاستقرار المجتمعي وتراجعاً في تعزيز سياسة قبول الآخر وضعفاً في ثقافة التعايش السلمي بسبب الفكر الإرهابي والأعمال الوحشية التي يرتكبها ضد أفراد المجتمع مما أثر على وحدة النسيج المجتمعي.

ج. انحرافات عقدية

إن التغيرات السياسية المتسارعة مع تطور ثورة الاتصالات والتواصل الاجتماعي وتنامي حركة العولمة التي اخترقت الحدود والجماعات ومع عدم اكتساب بعض أفراد المجتمعات مستويات تعليم جيدة أسهمت بمجملها بإفراز مجموعة من الانحرافات الفكرية والدينية بظهور عدد من الشخصيات والجماعات التي تدعي الدين والتدين لتُمرر من خلالها مجموعة من المخططات الدولية بهدف اضعاف مكون ديني ما أو الحط من رموزه الدينية، وشهد العراق ظهور بعض من الجماعات الدينية المنحرفة التي استغلت ضعف الدولة وانشغالها بمحاربة الإرهاب ومن هذه الحركات المنحرفة ما يسمى «بجند السماء» التي كانت قريبة من أهم بقعة دينية في العراق وهي محافظة النجف الأشرف في منطقة الزركة والغاية من ذلك هو محاولة ضرب أهم مركز ديني في البلد سواء من خلال استخدامهم للقوة المادية أو من خلال الإساءة المعنوية ببعض السلوكات والأفعال التي تسيء من خلالها للإسلام بصورة عامة وللمذهب الشيعي بصورة خاصة، فتعمل هذه الحركات المنحرفة من خلال استغلال جهل البعض واستقطابهم معتمدةً في ذلك سياسة التجهيل ونشر الفوضى وضرب الرموز والثوابت الدينية لخلق افكار وتصورات هدفها زعزعة ايمان البسطاء واستغلالهم .

وتستمد هذه الحركات انشطتها من خلال القراءة المغلوطة للدين باستغلال بعض النصوص القرآنية والحديثية دون وعي وتدبر ومعرفة كما فعلت داعش والقاعدة وكذلك الجماعات الدينية المنحرفة الأخرى كجماعة النقشبندية وجيش محمد الذي شكل من مجموعة من ضباط الجيش السابق والبعثيين وجيش الطائفة المنصورة وجماعة الجيش الإسلامي وجماعة جيش المجاهدين وجماعة انصار الإسلام وجماعة انصار السنة وقاعدة الجهاد في بلاد الرافدين بزعامة الإرهابي (ابو مصعب الزرقاوي) والقائمة تطول بالعديد من الحركات

الدينية المنحرفة التي اعتمدت ثقافة التجهيل من خلال تفسيرات دينية مغلوطة للدين وتفسير آيات القرآن الكريم بشكل ينسجم مع سياستهم لغرض تحقيق مصالحهم مما ولد ذلك مزيداً من القتل والتهجير وسبي النساء وقتل الاطفال والتمثيل بالجثث وقطع الرؤوس ونسب ذلك إلى الاسلام بحسب تصوراتهم وفهمهم القاصر للدين والشريعة، مما انعكس سلباً على الحياة الاجتماعية بشكل عام وخلق المزيد من التخندقات الطائفية، وولد شرخاً اجتماعياً أثر سلباً على وحدة النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي.

إن عملية إنتاج الجماعات المنحرفة لم تقف عند هذا الحد بل هي مستمرة حتى الان، ففي الأيام القليلة الماضية والشهور الأخيرة من سنة ٢٠٢٤ ومن خلال الإعلام العراقي ألقي القبض على بعض الأفراد الذين ينتمون إلى ما يسمى بجماعة القربان إحدى الجماعات الدينية الشيعية المنحرفة وهي مجموعات سرية تعتمد مجموعة من الطقوس من خلال قراءة بعض الأدعية وإجراء القرعة فيما بينهم وعندما تقع على أحدهم يقوم بشنق نفسه كقربان، وتستغل هذه الجماعة جهل البعض وحالات الفقر والبطالة في استقطاب البعض من الشباب والانتماء إلى هذه الحركات المنحرفة.

٤. المهددات الاقتصادية:

أ. الأزمات الاقتصادية (تضخم او ركود)

إن الاقتصاد العراقي لم يشهد استقراراً منذ ثمانينات القرن الماضي وإلى الآن فهو متذبذب بين التضخم والركود لأسباب عدة منها التخبط السياسي للنظام السابق وإدخال البلاد في دوامة حروب ونزاعات وحصار اقتصادي اثقلت من كاهل المواطن واثرت سلباً على المستوى المعاشي وانخفاض مستوى الدخل مع تراجع القوة الشرائية للدينار العراقي مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر، ولاقتصار الاقتصاد العراقي على صادرات النفط المتذبذبة ولارتباطها بأسعار النفط العالمية التي هي بدورها تشهد عدم الاستقرار لارتباطها بالسياسات الدولية الأخرى وما تفرضه منظمة أوبك من آلية تحدد بموجبها كميات وأسعار النفط ومن ثم فان الاعتماد الكلي للاقتصاد العراقي على الثروة النفطية مما تجعله عرضه لتقلبات تلك الأسعار و لكثير من الازمات الاقتصادية، فضلاً عن أن الاقتصاد العراقي يعكس سياسة البلد التي مرت بالعديد من الانتكاسات والحروب منذ زمن النظام السابق وإلى الوقت الراهن من خلال التهديدات الأمنية وتهديد الجماعات الإرهابية التي جعلت الاقتصاد العراقي يستنزف كثير من الأموال على الجانب الأمني لغرض تأمين متطلبات الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع، وتراجع البنى التحتية للبلد بسبب الحروب والهجمات الإرهابية التي أثرت سلبا على الواقع الاجتماعي مما ادت إلى ارتفاع نسب الفقر وتراجع الوضع المعاشي لأغلب الأسر العراقية لا سيما وأن طبيعة الوضع العراقي المختلف عن الكثير من البلدان من ناحية عدد الأزمات التي مر بها ولاسيما بعد العمليات الإرهابية وما تعرضت له اغلب المؤسسات والمشاريع الحيوية لعمليات الحرق والتفجير.

واستناداً لتقرير وزارة التخطيط الذي كشف عن نسبة العراقيين الذين يعيشون تحت خط الفقر نحو حوالي (٢٠٪) وكانت نسبة الفقر في جنوب العراق

هي الأعلى تاريخياً وقدرت بـ (٣١٪) وبسبب الأزمة المزدوجة التي واجهها العراق في هذه المرحلة (احتلال داعش لقسم من الأراضي العراقية وانخفاض اسعار النفط) تسبب بارتفاع نسبة الفقر في شمال العراق إلى (٣٠,٢٪) وهي مرتفعة مثلما هو الحال في جنوب العراق[١].

وكذلك النسب التي حددها التقرير التطوعي الاول حول أهداف التنمية المستدامة إذ بلغت نسبة الفقر في العراق (٢٢,٩) عام ٢٠٠٧ وانخفضت في عام ٢٠١٢ إلى (١٨,٩) وبسبب تداعيات الازمة المزدوجة في عام ٢٠١٤ ارتفعت نسبة الفقر إلى (٢٠,٥)، وكذلك بلغت نسبة الفقر في عام ٢٠١٨ (٢٠,٥)، وبسبب تراكم الازمات ومروراً بأزمة كورونا وما انتجته من مشاكل اقتصادية، وهذه المشاكل بمجملها وغيرها من التحديات التي اسهمت بتراجع الوضع الاقتصادي والمعاشي لبعض أفراد المجتمع.

ومن الجدير بالذكر إن ما تمر به العملية السياسية بعد كل عملية إنتخابية من حالات الانسداد والفراغ السياسي التي تلقي بضلالها سلباً على الواقع الاقتصادي، فضلاً عن ضعف الإستراتيجية الاقتصادية وعدم وضوح الرؤية للاقتصاد العراقي؛ بسبب عمليات التسويف والمماطلة في إقرار الموازنات لعدد من السنوات مما أثر بشكل أو بآخر بالعديد من المشاريع التنموية، وكذلك الاحتجاجات المتكررة بين مدة وأخرى، وتعطل عمل القطاع الخاص والاعتماد الكلي على القطاع العام الذي بدأ يعاني من تراجع نسب الإنجاز مع الترهل بارتفاع أعداد الموظفين، كل هذه المشكلات وغيرها أدت إلى التراجع الاقتصادي للبلد على كل المستويات وأسهمت في ارتفاع نسب الفقر وما صاحبه من ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية واستفحال الجريمة بسبب تراجع فاعلية المنظومة القيمية والتي تنذر بتفسخ قيمي للمجتمع يهدد النسيج الاجتماعي للمجتمع.

(١) وزارة التخطيط، تقويم اثر جائحة كورنا على الفقر والهشاشة في العراق، دراسة معدة بالشراكة مع البنك الدولي (WB)ومنظمة الامم المتحدة(UNICEF)٢٠٢٠، ص ٧.

ب. البطالة

تعد البطالة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع العراقي كبقية الدول العربية الأخرى، ولاسيما الدول النفطية الريعية التي تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على تصدير النفط، فالظروف الاقتصادية السيئة التي مر بها المجتمع العراقي لاسيما في تسعينات القرن الماضي بسبب الحروب وعسكرة المجتمع التي أدت إلى التراجع الاقتصادي وهجرة كثير من المهن لسوق العمل بسبب انخفاض الطلب على بعضها، فضلاً عن مدة الحصار الاقتصادي التي اضرت باقتصاد البلد بشكل كبير مما أدى إلى تراجع المستوى المعاشي لكثير من الأسر العراقية وهجرة الكثير من الشباب إلى الدول المجاورة لغرض العمل، واليوم بسبب توقف عمل القطاع الخاص وجعل القطاع العام هو المتسيد للموقف مما أسهم في ارتفاع نسبة البطالة بين الكثير من الشباب بسبب انعدام فرص العمل أمامهم، وغياب التنوع في ايرادات الدولة واعتمادها الكلي على القطاع النفطي إذ بلغت عوائد القطاع النفطي نحو (٩٨٪) من اجمالي عوائد الصادرات للخارج وانعدام التنوع في مصادر الموارد الاقتصادية للبلد سيرافقه انحسار في فرص العمل.

ومن الجدير بالذكر إن البطالة لا يمكن اختزالها بسبب معين فهناك اسباباً عدة ترتفع من خلالها نسب البطالة ومنها:

- عدم الاستقرار السياسي والتحديات التي تواجه العملية السياسية أدت إلى تراجع فرص الاستثمار في البلد.
- التحديات الأمنية وتراجع الوضع الأمني أسهم بتراجع ثقة المستثمر.
- ارتفاع نسب الفساد في معظم مؤسسات الدولة وهدر الكثير من الأموال على المشاريع الوهمية التي فاقمت من مشكلة البطالة.
- تراجع فاعلية القطاع الخاص في جذب الأيدي العاملة وتركيز الدولة في

سياستها على القطاع العام.

- تهالك البنية التحتية لكثير من المعامل والمصانع الحكومية وتعرضها لعمليات النهب والتخريب وتلكؤ عمليات اعمارها.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني وقلة الموارد الاقتصادية.
- ضعف الخطط والاستراتيجيات التي تحقق توازناً بين سوق العمل ومخرجات التعليم.
- عدم وجود رؤية اقتصادية واضحة للاقتصاد العراقي مع الافتقاد إلى استراتيجية للتشغيل لاستثمار الأيدي العاملة.
- كثرة الطلب على العمالة الأجنبية الوافدة وتراجع الطلب على الأيدي العاملة المحلية.
- الاعتماد الكلي لبعض العاطلين عن العمل على مشاريع شبكة الحماية الاجتماعية التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

كل هذه الاسباب قد فاقمت بشكل أو بآخر من مشكلة البطالة وبذلك أصبحت البطالة عاملاً أو مهدداً اقتصادياً هيكلياً يهدد البناء الاقتصادي للمجتمع ولم يكن عاملاً موسمياً أو دورياً بل بات معوقاً للبناء الاقتصادي وقد اكدت احصاءات وزارة التخطيط على ارتفاع نسب البطالة بين الشباب إذ بلغ معدل البطالة في العراق لعام ٢٠٢١ (١٦,٥٪) والذي يمثل النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل، اي هناك عاطلاً لكل خمسة اشخاص تقريبا في سوق العمل وبلغ معدل بطالة الاناث (٢٨,٢٪) وهو ضعف معدل بطالة الذكور والبالغ (١٤,٧٪)، اما على مستوى الدول العربية فقد تجاوز متوسط معدل البطالة (١٠٪) في عشر دول عربية من ضمنها العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٢) واحتل العراق المركز (١٤)

بأعلى معدل بطالة إذ بلغ (١٥,٥٪) لعام [١]٢٠٢٢.

فضلاً عن ارتفاع في عدد الأسر التي تعيلها نساء بسبب فقد الازواج في اثناء الحروب والعمليات الإرهابية مما صاحب ذلك انتشار ظاهرة ترمل النساء وهذا ما أكدته التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة (مكتب تنسيق الشؤون الاجتماعية) عن وجود أكثر من (٣) ملايين أرملة عراقية بحسب السجلات الرسمية، ووجود (٥٠٠-٧٠٠) ألف أرملة في بغداد لوحدها، وإن ما بين(٩٠-١٠٠) امرأة تترمل يومياً بسبب أعمال العنف والقتل والجريمة المنظمة والإرهاب الذي تتعرض له العائلة العراقية، وأن أكثر من (١١٪) من الأسر العراقية تعيلها نساء بعد فقدانها المعيل الوحيد لتعيش في ظروف نفسية واجتماعية قاهرة[٢] ، ومن ثم إن ما تعانيه هذه الأسر التي تعيلها نساء من مشكلات اقتصادية متراكمة تؤثر سلباً على استقرار هذه الأسر؛ لأنها تعاني من خلل وظيفي لغياب أحد الادوار الاسرية الرئيسة المتمثلة بدور المعيل خصوصاً ونحن نعيش في مجتمعاً ذكورياً قد تقل فيه فرص العمل للنساء مما يضاعف من مشكلاتهن الاقتصادية.

تاسيساً على ما سبق، إن ارتفاع معدل البطالة ينتج عنه خلل هيكلي في أداء الأدوار على مستوى الاسرة وكذلك على مستوى المجتمع مما ينتج او يتمخض عنه مجموعة من المشكلات والأزمات الاقتصادية التي قد تنذر بمشكلات تهدد النسيج الاجتماعي للمجتمع، ومنها ارتفاع نسبة الجريمة بكل أنواعها فضلاً عن ارتفاع المشكلات الاجتماعية التي تهدد المنظومة القيمية للمجتمع.

(١) د. حنان جميل عاشور، مجلس النواب دائرة البحوث والدراسات النيابية/ قسم البحوث، ٢٠٢٤، ص ١.

(٢) صادق عباس راهي الحسناوي، تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٣، ص ١٢٠.

ج. الفساد بأوجهه المتعددة

الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها كثير من الدول لكنها نسبية تختلف من دولة لأخرى، ففي بعض الدول ذات المؤسسات الرصينة والدول المتقدمة تنخفض نسبتها وترتفع في دول العالم الثالث والعراق واحد من هذه الدول التي ترتفع فيه نسب الفساد في مؤسساته، والفساد في العراق ليس وليد اللحظة فهو موجود قبل ٢٠٠٣، -لكنه بحسب تعبير بعض المتخصصين- كان هناك ما يسمى بدكتاتورية الفساد، أي ان الفساد بدرجاته القصوى كان مقتصراً على أزلام النظام من أقاربه وقبيلته، إذ استولى على الكثير من الموارد الاقتصادية والاراضي الزراعية التي في حقيقتها كانت ملك الشعب.

واليوم الفساد المستشري أخذ يتوسع وينتشر في كل مفاصل الدولة، وعلى الرغم من ذم الفساد في القرآن ووعيد الباري عز وجل في بعض آياته من سوء عاقبة المفسدين في قوله تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1] وعلى الرغم من التحريم الديني والتأكيد من قبل الباري عز وجل على ذم الفساد بكل أنواعه وجعله من الأفعال المستقبحة، وكذلك رفضه واستهجانه من قبل المؤمنين لما له من آثار سلبية تنعكس نتائجه على أفراد المجتمع وتمتد هذه الآثار الى المدى البعيد على العملية التنموية، مازال العراق يعاني من ارتفاع نسب الفساد، ففي تقارير منظمة الشفافية التي تنشر تقاريرها الدولية الدورية عن نسب الفساد في العالم لا زال العراق يتصدر قوائم الفساد كونه يحتل النسب الاعلى بين بعض الدول الأخرى في نسب الفساد، وهذا ما أثبتته التقارير الدولية لنسب الفساد في العراق -والتي ترتب الدول تنازليا بدءاً من الدول الأقل فساداً الى الدول الأكثر فساداً- وخلال بعض السنوات وبحسب ما يوضحه الجدول ادناه:

(١) الروم: ٤١

موقع العراق في مؤشر الفساد العالمي[1] خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)

السنوات	مؤشر مدركات الفساد	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق
٢٠٠٣	٢,٢	١٣٠	١١٣
٢٠٠٤	٢,١	١٤٦	١٢٩
٢٠٠٥	٢,٢	١٩٤	١٧٠
٢٠٠٦	١,٩	١٦٣	١٦٠
٢٠٠٧	١,٥	١٨٠	١٧٨
٢٠٠٨	١,٣	١٨٠	١٧٨
٢٠٠٩	١,٥	١٨٠	١٧٦
٢٠١٠	١,٥	١٧٨	١٧٥
٢٠١١	١,٨	١٨٣	١٧٥
٢٠١٢	١,٨	١٧٦	١٦٩
٢٠١٣	١,٦	١٧١	١٧٧
٢٠١٤	١,٦	١٧٠	١٧٤

ويتخذ الفساد بنوعيه الاداري والمالي صوراً وأشكالاً عدة تختلف وترتبط بالمراكز الوظيفية والادارية التي يديرها المتورطون بعمليات الفساد ومن أشكاله:

١. الرشوة.

٢. المحاباة والمحسوبية.

(١) مؤشر مدركات الفساد (CPI) يصدر عن منظمة الشفافية العالمية، وصدر لأول مرة عام ١٩٩٥ يقيّم الدول ويصنفها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين، يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح واستطلاعات رأي متخصصة، ويحسب المؤشر على مقياس موحد يتدرج بين (٠-١٠)، إذ تعدل الدرجة (٠) أعلى مستويات الفساد المدرك، في حين تعدل الدرجة (١٠) أدنى مستويات الفساد المدرك، ويتم ترتب الدول تنازليا بدءاً من الدول الأقل فساداً الى الدول الأكثر فساداً.

٣. هدر المال العام.

٤. الاختلاس وسرقة المال العام.

٥. استغلال المنصب والمركز الاداري الخاص.

٦. التسيب وعدم الالتزام بأوقات الدوام الرسمي.

٧. الاهمال الوظيفي وغياب الشعور بالمسؤولية.

٨. عدم الائتمان على اسرار الوظيفة وإفشائها.

٩. الاحتيال وخداع الأجهزة الرقابية.

١٠. عدم الالتزام باللوائح والقوانين التي تنظم العمل الوظيفي.

وارتفاع نسب الفساد في العراق لم يعد يقتصر على جهة أو طائفة فاغلب المتصدين للعملية السياسية من ساسة العراق ومعظم المراكز العليا في العمل الوظيفي هم في محل شبهة الفساد.

واليوم في مجتمعنا أصبح الفساد يشكل بنية إدارية من خلال شبكة معقدة مترابطة من بعض الأطراف التي تسيطر على الكثير من القرارات، فيما يخص الاستثمارات والعمل والتوظيف، وبات هذا الخطر لا يهدد مؤسسات الدولة فقط بل تنعكس آثاره سلبًا على المجتمع من خلال تراجع الخدمات المقدمة بشكل عام لأفراد المجتمع، فضلاً عما يخلقه من تمايز طبقي بين أفراد المجتمع فيزيد الاغنياء غنًا ويزيد الفقراء فقراً؛ لأنه لا يضمن توزيعاً عادلاً للعوائد والفوائد والثروات، كما انه يعيق تقدم الدولة لأنه يعرقل تنفيذ خطط التنمية، ووفق التقرير السنوي لهيئة النزاهة لعام ٢٠٢٣ فقد بلغ عدد أوامر الاستقدام على وفق أنواع مختلفة لجرائم الفساد (١١١٨٦) وبلغ عدد أوامر إلقاء القبض القضائي خلال هذا العام (٢١٥١) امراً نفذ منها (١٤٦٢) امراً[1].

(١) هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي ٢٠٢٣، ص ٣٥.

ونسبة هذه الأوامر تعد مؤشراً خطيراً لارتفاع جرائم الفساد وبذلك باتت جرائم الفساد تمثل خطراً حقيقياً يهدد كيان الدولة والمجتمع في الوقت نفسه، ولاسيما المطاطية التي تتمتع به هذه الجريمة من خلال استغلال بعض الثغرات القانونية وكذلك تجيير بعض المناصب العليا لانعاش هذه الجريمة، وبهذا بات الفساد كأنه وحـشٌ له أكثر من رأس فهو يؤسس للفساد الاخلاقي والقيمي، ويسهم في ارتكاب أنواع الجرائم وأساليب الاحتيال مما ينذر بتفكك النسيج الاجتماعي، لأن الفساد يرافقه عدد كبير من التغيرات في المنظومة القيمية وموازين الاخلاق في عمل مؤسسات الدولة مما يخلق فوضى اجتماعية كنتيجة لتخلي العديد من الأجهزة الحكومية عن دورها الوظيفي المناط بها.

عندما تتخلى هذه المؤسسات الحكومية عن مهنيتها الوظيفية ودورها الاخلاقي الذي ينعكس في عمل مؤسسات الدولة كالتعليم والصحة والاقتصاد والأمن، التي تعمل على تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني وتحقيق الامان لأفراد المجتمع من خلال معاقبة المجرم والحد من الجريمة وعندما ينخرها الفساد ويتمكن من بنيتها الوظيفية سيؤدي ذلك إلى تراجع قوة القانون وتزداد قوة وسطوة الفساد مما يؤدي إلى استفحال الجريمة وفوضى امنية وحروب ونزاعات داخلية تهدد الاستقرار والنظام الاجتماعي الذي من المفترض أن يلبي أو يحقق حدوداً معقولة من الاحتياجات المادية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لجميع أفراد المجتمع، مما يؤثر على نوعية الحياة، فضلاً عن ذلك ان الفساد بكل انواعه يؤسس للأخلاق الرأسمالية النفعية التي تعمل على تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة والتي تتعارض بشكل واضح مع أغلب قيم التضامن والتكافل الاجتماعي التي تحافظ على وحدة النسيج الاجتماعي وتماسكه.

د. العمالة الوافدة

انفتاح العراق ما بعد ٢٠٠٣ على العالم الخارجي بعد أن كان يعيش في عزلة دولية واقليمية بسبب سياسات النظام السابق، أدى إلى ادخال أيادي عاملة رخيصة وبأجور قليلة من جنسيات أجنبية في حين ان جلب العمالة إلى العراق ليس بجديد ففي النظام السابق تم جلب عمالة من بعض الدول العربية كالمصريين والسودانيين والفلسطينيين وغيرهم، إلا أنه في الوقت الحالي سمح بدخول أعداد كبيرة من الأيادي العاملة الاجنبية من جنسيات مختلفة للعمل في الكثير من المرافق الاقتصادية في العراق، وهذا بدوره أخذ يزاحم عدداً غير قليل من العمال العراقيين وينافسهم في عملهم وقد ينتج ذلك تحدياً آخر ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي لكثير من الأسر العراقية ويؤثر سلباً في تراجع مستواهم المعاشي، وارتفاع نسب الفقر بين بعض أفراد المجتمع، مما قد يؤدي إلى ضغط واستنزاف للموارد الاقتصادية للبلد، ويسهم ذلك في ارتفاع نسب البطالة بين الكثير من الشباب من أفراد المجتمع.

وقد يترتب على ذلك من انحرافات سلوكية وارتفاع نسب الجريمة ذات الدوافع الاقتصادية من عمليات ابتزاز وخطف وغيرها، فضلاً عما تحمله هذه العمالة من ثقافة وافدة قد تختلف في عاداتها وتقاليدها وقيمها عن الثقافة العراقية، وكذلك عن عدم معرفة العراق بخلفية هؤلاء ومدى خطورتهم وسيرهم الذاتية وسجلاتهم السلوكية والجنائية وليس ببعيد ما حدث في ثمانينات القرن الماضي من أنواع مختلفة من الجرائم وأساليب النصب والاحتيال والتزوير كانت غير معروفة لدى العراقيين ومعظمها ارتكبت من قبل بعض العمالة الوافدة كالمصريين وغيرهم آنذاك، وبالتالي قد ينتج عن ذلك مجموعة من الانحرافات والجرائم والتفسخ الخلقي الذي بدوره يضر بالنسيج المجتمعي.

وفيما يخص إحصائية العمالة الوافدة أشارت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى أكثر من (٧١٠٠٠) عاملا أجنبيا تم منحهم إجازة رسمية، وأقرت الحكومة العراقية قبل سنوات قانوناً يلزم الشركات كافة بتشغيل (٥٠٪) من العمالة العراقية، وشددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على ضرورة الحد من العمالة الأجنبية واستبدالها بالعمالة العراقية، إذ وصل عددهم إلى (١٥٠٠٠٠٠) عاملا بحسب لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب[١].

ومن ثم فأن هذه النسبة الكبيرة من العمال الوافدين حتماً سيقابلها عدد كبير من البطالة من العمالة المحلية فضلاً عن كمية الأموال التي ستذهب خارج البلد إلى دول هذه العمالة فقد بلغت قيمة التحويلات السنوية للعمالة الوافدة خارج العراق بـ(٢) مليار دولار استنادا لما ذكره مستشار الشؤون المالية للحكومة العراقية مظهر محمد صالح[٢]، فضلاً عن عدم توافر معلومات رسمية عن أماكن عمل وتواجد هذه الأعداد من العمالة وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً أمنياً للدولة وللمجتمع في الوقت نفسه.

(1) https://alssaa.com.

(2) https//:mdeast.news.

٥.المهددات الأمنية

أ. الجريمة المنظمة

من أهم مهددات النسيج الاجتماعي في أي بلد من البلدان هي المهددات الأمنية ومن بين هذه المهددات هي الجريمة المنظمة والجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي تفتك بالإنسان وبممتلكاته وتجعله عرضة للموت والتعذيب والسرقة وحتى التعويق في حالات كثيرة منها، فضلا عن المشكلات النفسية التي تحصل بسببها وما يرافقها من أصداء وارتدادات قيمية وعشائرية تنعكس غالبا على البنية الاجتماعية للأفراد والجماعات وتكون مهدداً حقيقياً للتآلف الاجتماعي وتضر ضرراً كبيراً في بنية النسيج المجتمعي لهذه المجتمعات على اختلاف تنوعها وألوانها، وتسير به إلى مواطن الخوف وعدم الاستقرار وفقدان الأمن والأمان، وهي أيضاً من أهم مؤشرات السلامة التي تقيسها المنظمات الدولية للبلدان والشعوب والتي تتناسب عكسيا مع ارتفاع معدلات الجريمة في هذه البلدان؛ فكلما ارتفعت الجريمة قل مؤشر السلامة والعكس صحيح.

الجريمة ظاهرة قديمة وجدت منذ بدء تاريخ الإنسان، ومصطلحها مشتق من كلمة الجرم وتعني الاعتداء على حق يحميه الشرع أو القانون، وهي فعل خارج عن القانون وغير مقبول في المجتمع ويتطلب رد فعل يتمثل في إصدار العقوبة ضد من يرتكبها، فهي أفعال تضر الفرد والمجتمع معا، أما من الناحية القانونية فهي كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات باعتباره هو الذي يتضمن الأفعال المحرمة ويحدد مقدار عقوبتها، ولما كانت الجريمة بطبيعتها عملا ضارا بالمجتمع شّرعت الهيئة القضائية عقابا على مرتكبيها.

وللعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة في ارتكاب الجريمة وخدوثها، إذ تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره فتخرج منها تبعا لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من الناس، والظروف

الاجتماعية هنا تقتصر على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا وترتبط حياته بحياتهم لمدة طويلة من الزمن وهؤلاء هم أفراد أسرته ومجتمعه ومدرسته والأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم وقد دلت التجارب قديماً وحديثاً على ان سلوك الفرد يتأثر إلى حد بعيد بسلوك من حوله وبالأخص المقربين إليه، ولما كانت الجريمة سلوكاً يدينه القانون فان إقدام الفرد عليه أو إحجامه عنه مردود في جانب كبير منه إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تميز مجتمعه الصغير عن غيره من المجتمعات.

وتعد الأسرة من أقوى العوامل الخارجية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتتحكم في سلوكه وتوجيهه، ففيها يمارس تجاربه الأولى ومنها يستمد خبراته وعنها يقتبس العادات والتقاليد ويعرف معنى الخطأ والصواب، ومن أهم مظاهر تفكك الأسرة هو التفكك المادي الذي يراد به غياب أحد الوالدين أو كليهما معاً في نطاق الأسرة، وتؤكد الدراسات بهذا الخصوص أن الصلة وطيدة بين التفكك الأسري المادي وبين ارتكاب الجريمة.

فقد أثبتت الإحصاءات الفرنسية أن (٤٠٪) من المجرمين، وكذلك (٧٥٪) من المجرمين العائدين ينتمون إلى اسر مفككة، وأثبتت دراسة قام بها أحد الباحثين الألمان إن معظم الأحداث الجائحين ينتمون إلى أسر مفككة، وفي الولايات المتحدة دلت الإحصاءات إن (٦٧٪) من المجرمين ينتمون إلى أسر مفككة.

وقد أكدت الإحصاءات في مصر في أحدى الدراسات ان (٦١,٥٪) من الأحـداث الجانحين كانت علاقاتهم مع آبائهم سيئة وان (٦٥٪) منهم كانت الخلافات الأسرية تسودها في العلاقة بينهم وبين والديهم، كذلك أثبتت إحصاءات أجريت في المانيا ان (٦٣٪) من الأحداث الجانحين الذكور كانت العلاقة بين آبائهم سيئة وان (٨٢٪) من الفتيات الجانحات ينتمون إلى عائلات

يسودها الخلاف وعدم التفاهم.

وأظهر مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، ارتفاع تصنيف العراق في مؤشر الجريمة خلال عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢١، وجاء العراق في المرتبة ٨٠ عالمياً بمؤشر(٤٤,٧٪) وبمؤشر سلامة (٥٥,٣٪)، وحل في المرتبة الثامنة عربياً بمؤشر الجريمة للعام الحالي، بعد كل من سوريا (٦٩,١٪)، واليمن ثانياً بنسبة (٦٨,٦٪)، وليبيا ثالثاً بنسبة(٦٠,٤٪)، والجزائر رابعاً بنسبة (٥٢,٢٪)، ومصر خامساً بنسبة(٤٧,٣٪)، والمغرب سادساً بنسبة (٤٦,٥٪)، ولبنان سابعاً بنسبة ٤٦,٤٪، وبحسب المؤشر فإن درجة الإجرام في العراق خلال عام ٢٠٢٣ بلغت(٧,١٣)درجة، مقارنة بعام ٢٠٢١ التي بلغت حينها (٧,٠٥) درجة.

وأشارت إحصاءات صادرة عن جهات أمنية عراقية إلى تسجيل نحو (ربع مليون) جريمة في عام ٢٠٢٣ في محافظات العراق عدا إقليم كردستان، ولفتت تلك الإحصاءات إلى أن الجرائم وزعت بالشكل الآتي:

- ٤١٥٨٢ دعوى جزائية محالة لمحاكم الجنايات، وبمعدل ١١٤ جريمة خطرة يومياً.
- ١٧٢٧٨٥ دعوى جزائية محالة لمحاكم الجنح وبمعدل ٤٧٤ جريمة جنحة متوسطة الخطورة يومياً.
- ٩٢٤٣ دعوى جزائية محالة لمحاكم الأحداث وبمعدل ٢٥ جريمة يرتكبها أطفال وأحداث بأعمار أقل من ١٨ سنة يومياً.

وتضمنت أنواع الجريمة المنظمة المنتشرة في العراق العديد من القضايا، وجاءت في المراتب الأولى الأسواق الإجرامية والمتمثلة بالاتجار بالبشر وتهريبه، والابتزاز، والتجارة بالسلع المقلدة، وتجارة الأسلحة والمخدرات.

وخلال العام ٢٠٢٢، سجل العراق ٥٣٠٠ جريمة قتل بنسبة سنوية تتجاوز ١١,٥٪ لكل مئة ألف نسمة، وهي أعلى نسبة لجرائم القتل في العراق تاريخياً

والوطن العربي وإيران وتركيا.

وسجل العراق خلال السنوات الماضية جرائم قتل كثيرة وموزعة كما يلي:

- ٤٣٠٠ حالة قتل في ٢٠١٥
- ٤٤٠٠ حالة قتل في ٢٠١٦
- ٤٦٠٠ حالة قتل في ٢٠١٧
- ٤٦٠٠ حالة قتل في ٢٠١٨
- ٤١٨٠ حالة قتل ٢٠١٩
- ٤٧٠٠ حالة قتل ٢٠٢٠
- ٥٠٠٠ حالة قتل في ٢٠٢١
- ٥٣٠٠ حالة قتل في ٢٠٢٢

ويرهن معنيون تنامي هذا النوع من الجرائم بأسباب عديدة أهمها البطالة والفقر وتفشي السلاح المنفلت والمخدرات، ومنهم من رأى أن سببها الحروب وأثرها في سلوك الشعوب، فضلاً عن تراجع القيم وزيادة نسبة التفكك الاجتماعي وتدهور الالتزام الأخلاقي والبطالة، وضعف الرادع القانوني وعجز المؤسسات عن إنفاذ القانون، فضلاً عن الضعف في هيبة الدولة وفي مؤسساتها التي أدت إلى حالة من الانفلات وعدم الانضباط الاجتماعي.

ب. المخدرات

وعند حديثنا عن مهددات النسيج المجتمعي العراقي بالتأكيد لا يفوتنا أن نعرج على واحدة من أبرز هذه المهددات التي أخذت حيزاً واسعاً بالانتشار ولاسيَما بعد عام ٢٠٠٣ م والتي أطاحت بالكثير من الشباب وجعلتهم أسارى لها تأخذهم حيثما تريد وتدفع بهم إلى مزالق الجريمة والانحراف، مضحين بشبابهم ومستقبلهم من أجل نشوة زائلة تعتاش على قوتهم وصحتهم وترمي بهم إلى وحل الرذائل ومستنقع الموت، كيف لا وهي آفة المخدرات التي غزت بلدنا ومحافظاتنا ودخلت أغلب شوارعنا وسكنت بالقرب من بيوتنا ومدارسنا وجامعاتنا، لترافق النساء والرجال من غير رادع ولا مانع؛ لتتحول هذه الآفة إلى مهدد حقيقي للبنية الاجتماعية العراقية التي اعتادت على رفض كل أفعال الرذيلة والفسوق بحسب طباعها الدينية والقيمية العشائرية التي ترفض هذا السلوك رفضاً قاطعاً وتعده سلوكاً طارئاً وغريباً على بنية هذا المجتمع، وقد ورد في القرآن الكريم آيات تذم الجريمة والفواحش التي تسبب الآفات الاجتماعية ومنها قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١).

وعلى الرغم من التحريم والتحذيرات القرآنية وكذلك تجريم القوانين الوضعية لعدد من الافعال وعدتها جريمة لكن ما زالت مافيات المخدرات وعصاباتها ومن يقف خلفهم من جهات ودول داعمة وبأهداف سياسية واقتصادية وتخريبية تمد شبابنا بهذه السموم وتجعلها في متناول اليد ؛ مستغلة وضع البلد السياسي، ومشكلاته الأمنية الكثيرة والظروف الاقتصادية غير المستقرة لتتوسع وتكون شبكة عنكبوتية كبيرة برؤوس كثيرة، وتوطن نفسها في العراق وتحوله الى سوق لتروج أنواع مخدراتها، وتوقع بأكبر عدد من شبابنا ليكونوا عبيداً لها ولينفذوا كثيراً من مخططاتها، فأصبح المدمن عليها يقتل ويسرق ويحرق حتى وصل بهم الحال لقتل الأطفال واغتصابهم وقتل الآباء والأمهات والأخوة والأخوات فضلاً

(١) سورة الاعراف: الاية ٣٣.

عن الاصحاب والأصدقاء من دون أي رادع أخلاقي وقيمي تربوا عليه، وصولاً إلى الانتحار وهي سلوكات غريبة عن طبيعة المجتمع العراقي وقيمه ومستهجنة من قبله .

لذا تعد المخدرات مهدداً خطراً وحقيقياً لكل البنية الاجتماعية والمجتمعية لما تفرزه من سلوكات خطرة تنذر بتداعيات وردات فعل كبيرة تجاهها والذي يمثل تهديدا للأمن المجتمعي ونسيجه الداخلي، حتى عدت وزارة الداخلية العراقية أن «الحرب ضد المخدرات لا تقل خطورة عن الحرب ضد الإرهاب، بعد أن أصبحت واحدة من الأسباب الرئيسة للجريمة».

والإدمان على مخدر ما ، يعني تكّون رغبة قوية وملحة تدفع المدمن إلى الحصول على المخدر وبأي وسيلة كانت وزيادة جرعته من آن لآخر ، مع صعوبة أو استحالة الإقلاع عنه سواء بسبب الادمان النفسي أو لتعود أنسجة الجسم عضويا، وعادة ما يعاني المدمن من قوة دافعة قهرية داخلية للتعاطي بسبب ذلك الاعتماد النفسي أو العضوي، ولقد تضافرت عديد من العوامل السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية لتجعل من المخدرات خطرا يهدد العالم أو كما جاء في بيان لجنة الخبراء بالأمم المتحدة « إن وضع المخدرات بأنواعها في العالم قد تفاقم بشكل مزعج وأن المروجين قد تحالفوا مع جماعات إرهابية دولية لترويج المخدرات»، وتعرف منظمة الصحة العالمية المخدرات بأنها «كل مادة خام أو مستحضرة أو تخليقية تحتوى عناصر منومة أو مسكنة أو مفترة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان مسببة الضرر النفسي أو الجسماني للفرد والمجتمع».

وقد أشارت إحصاءات مجلس القضاء الأعلى في العراق لعام ٢٠٢١ إلى أن «نسبة الإدمان على المخدرات قد تصل إلى ٥٠ في المائة من فئة الشباب» وإن «النسبة الأكبر للتعاطي تصل إلى ٧٠ في المائة، في المناطق والأحياء الفقيرة التي تكثر فيها البطالة»، وأكثر أصناف المواد المخدرة تعاطيا في العراق، هي

الكريستال الأبيض والحشيش وحبوب الكبتاغون، ومعظمها تدخل البلاد من الخارج» وإن» عدد المقبوض عليهم خلال النصف الأول من ٢٠٢٤ تجاوز ١١ الفاً منهم ٤٥٠٠ مروجاً وتاجراً، وتشكل نسبة النساء من المتعاطيات (٣ بالمئة) منهم.

واستناداً إلى بيانات وإحصاءات الجهات الرسمية المخولة، فإن عدد المتهمين بالإتجار والتعاطي للمواد المخدرة من العام ٢٠٢٠ إلى النصف الأول من العام ٢٠٢٤ ما يقترب من (٥٩٣٠٠) شخصاً، والمخدرات المضبوطة بحدود (١٥إلى١٨) مليون حبة سنوياً، و(٣٠٠ إلى ٥٠٠) كغم من المواد المخدرة، وبحسب بيانات وزارة العدل فإنه حتى شهر آب ٢٠٢٣، بلغ عدد المحكومين بجرائم المخدرات عامة (١٠٩٢٧) محكوماً، وبلغت نسبة المحكومين بجرائم التعاطي والاتجار بالمخدرات قياساً بإجمالي المحكومين (١٩بالمئة).

مع كل ما يترتب على تعاطي المخدرات من آثار اقتصادية وصحية مختلفة ومتنوعة تبقى الاثار النفسية والاجتماعية هي البارزة والأكثر أهمية، فمنها التأثيرات المتعلقة بالعلاقة العامة للمدمن بالمجتمع، والأخرى علاقة المدمن بالأسرة، فالإدمان على المخدرات يجعل المدمن منبوذاً اجتماعياً، وهذا يتجلى واضحا عند تعامل الآخرين معه، سواء في مكان العمل أو مع الأصدقاء، والذي يولد ضغطاً نفسياً كبيراً عليه قد يؤدي به إلى الانتحار، واحصاءات الانتحار المتزايدة تؤيد ذلك بشكل كبير.

أما بالنسبة لتأثير المخدرات على الأسرة، فيتجلى ذلك بشكل أساسي في العلاقة بين الوالدين في المنزل، وولادة أطفال مشوهين، إلى جانب زيادة الإنفاق على المخدرات، مما يحد من دخل الأسرة، الأمر الذي قد يدفع الزوجة، أو أفراد الأسرة الآخرين إلى هاوية الجريمة، أو انتهاج السلوك نفسه بالتعاطي، فضلا عن التوترات والمشكلات بسبب هذا الموضوع، والتي لا يمكن حلها وغالبًا ما ينتهي بها الأمر إلى فقدان الأسرة وتفككها، وهو ما ينعكس على المجتمع وتماسكه.

ج. النزاعات العشائرية

المجتمع العراقي لا يختلف كثيراً عن المجتمعات العربية المجاورة من حيث البنية الاجتماعية المكونة له من اتحاد لبعض العشائر المترابطة والمتجاورة والمتعاونة فيما بينها فلا يوجد فرد في المجتمع إلا ويرتبط بقبيلة أو عشيرة معينة، ولا يمكن إغفال المواقف الوطنية والدور النبيل لبعض القبائل العراقية في مقاومة الاستعمار وكانت ثورة العشرين خير دليل على ذلك، فضلاً عن ذلك إن لهذه القبائل مجموعة من السنن والاعراف التي تضبط من خلالها الكثير من سلوكات أفرادها، لكن في المدة الأخيرة ومع تراجع قوة الدولة أدى ذلك إلى استفحال دور القبيلة لا سيما السلبي منها واخذت تنازع بعض المؤسسات الأخرى لدورها ووظائفها.

إن ارتفاع وتزايد وتيرة النزاعات العشائرية قد أفرزت مجموعة من المشاكل الاجتماعية؛ لأن المنطق السائد هو الانتماء العشائري والتعامل مع الآخر على أساس العصبية القبلية وباتت هذه القوة تتوسع في سيطرتها لتمتد في تأثيرها، لتشمل النخب المجتمعية فتجدها مضطرة للركون إلى العشيرة وقبولها في الحل العشائري في التعامل مع الآخر لتسوية بعض المشاكل التي تواجهه، بدلاً من اللجوء إلى المؤسسات الحكومية، وهذا ما نلمسه في مجتمعنا من عمليات تهديد لبعض الاطباء ولموظفي الدولة وغيرهم، فأخذ البعض أو الأغلب يستقوي بقبيلته ويلجأ اليها في حل مشاكله دون اللجوء الى مؤسسات الدولة في حسم بعض القضايا، فضلاً عن تعثر بعض الأجهزة الأمنية في فرض سيطرتها وتدخلها لحل بعض أنواع النزاع وقبولها بالحل العشائري، وعلى الرغم من تجريم مجلس القضاء الاعلى العراقي في عام ٢٠١٨ لبعض القضايا العشائرية كالدكة العشائرية والتعامل معها وفق قانون مكافحة الإرهاب، إلا إن ذلك القانون لم يستطع أن يضع حداً للقضاء على هذه الظاهرة السلبية، التي تخلف آثاراً اجتماعية واقتصادية

ونفسية سلبية لطرفي النزاع، فأحيانا تصل بعض النزاعات العشائرية إلى استخدام مختلف الأسلحة وتمارس عمليات القتل والتهجير وحرق لبيوت أحد طرفي النزاع بمجرد الانتماء القبلي، واحياناً يمتد النزاع ليشمل غير أسرة الجاني ويعاقب بمجرد الانتماء إلى عشيرة الجاني وذلك لأن العقاب في العرف العشائري هو عقاب جماعي قد يطال اي فرد من العشيرة، وهذا العنف واتساع رقعة النزاع ناجم عن انتشار العديد من قطع السلاح بيد أبناء العشائر ففي احدى الاحصاءات التي تشير إلى انتشار الأسلحة في العراق ما يقارب ٧,٥ مليون قطعة سلاح خارج المنظومة الامنية.

وتفاقم هذه النزاعات العشائرية التي تعود في اغلبها لمشاكل اقتصادية واجتماعية وبعضها تتعلق بقضايا الثأر أدى هذا التفاقم وارتفاع نسب النزاعات العشائرية الى تغول القبلية في المجتمع وبدا يثير القلق من أن تكون هذه السلوكيات سبب في تفسخ النسيج المجتمعي، فضلاً عما تفرضه بعض القبائل من مبالغ مالية باهظة في قضايا الفصول العشائرية، أو مبالغ قليلة وفي كلتا الحالتين جنبة سلبية كونها تهون الجريمة من جهة وتجعل الذي يملك المال يستطيع أن يفلت من العقاب من جهة أخرى.

٦ .المهددات الإعلامية (الخطاب الاعلامي الموجه لبث التفرقة المجتمعية)

الإعلام ظاهرة اجتماعية دخلت إلى المجتمعات البشرية منذ العصور البدائية للإنسان حتى اليوم، إذ يؤثر بالمجتمعات ويتأثر بها، فهو يشكل عصب الحياة المعاصرة ووجهاً من وجوه الحضارة، لذا يعد من أهم العوامل التي تؤثر على العالم، بل إنه صانع الحدث الأول، حيث بلغ الإعلام في عصر الثورة المعلوماتية والسبق التكنولوجي شأناً عظيماً، لازدياد أعداد المحطات الفضائية ازديادا هائلا، وشيوع شبكة الإنترنت وربطها العالم بشرايين معلوماتية لم تكن متاحة سابقاً، الأمر الذي جعل من الميسور وضع الناس في دول العالم كافة عرضة لتأثير وسائله المتنوعة، ومن المعلوم أن لوسائل الإعلام تأثيراً ربما يكون المثير الأقوى من بين جميع المثيرات التي يتعرض لها الفرد، سواء كان تأثيراً مباشراً أو غير مباشر، من خلال تأثيرها في تغيير المواقف والاتجاهات والقيم، فكثيراً ما يقبل الناس ويتعاملون بلامبالاة، مع سلوك كانوا يرفضونه بل كان يثير اشمئزازهم، وكثيراً ما تخلى الناس عن قيم كانت راسخة لديهم، واستبدلوا بها قيماً أخرى.

بعد الانفتاح الكبير للعراق على تكنلوجيا المعلومات وشبكات الانترنت والفضائيات الكثيرة؛ واجه العراق كغيره من شعوب المنطقة ولا سيما العربية منها هجمة كبيرة من مسلسلات مدبلجة، وبرامج إعلامية مدفوعة الثمن اجتاحت الساحة العراقية لتحل بديلا عن المسلسلات والبرامج العراقية المعروفة بالالتزام ومراعاة الآداب العامة، فضلا عن معالجتها للمشكلات بطريقة مفيدة للمشاهد العراقي؛ لكن وعلى غير ما اعتادت عليه الذائقة العراقية لأسرنا وعوائلنا فأن المسلسلات المستوردة من الخارج ضربت كل القيم والعادات التي تربى عليها المجتمع العراقي، وحتى تحولت لدى بعض الناس من العوائل والأفراد إلى سلوك طبيعي يمارسه اين ما ذهب وأين ماحل من دون أي وازع ديني وأخلاقي

يمنعه عنه، والتي أسهمت بشكل كبير في انفراط عقد كثير من الزيجات لسبب ولآخر، وبسبب محبة ممثل ما، وتسمية ممثلة ما، أو لاعتقاد بفكرة تحررية باسم (النوع والجندر) وكثير من الأسباب الأخرى.

وإن المتتبع للمسلسلات الأجنبية المستوردة وباختلاف مصادرها يجد إنها تحتوي على أفكار كثيرة تخل بالنسيج المجتمعي وتعمل على تهديمه، وبث الأفكار المنحرفة فيه ومن هذه الأفكار ما يلي:

- تشجيع العلاقات المحرمة القائمة على الصداقات والزنا واختلاط الأنساب وقبول ذلك فـي الأسرة الواحدة.
- نشر ثقافة العري والأزيـاء الغربية الفاضحة وتعاطي الخمور والمسكرات.
- تشجيع النساء للتمرد على أزواجهن وجعل القوامة في أيديهن.
- دفع الفرد الى أن يتقبل أن يكون هناك عشيقاً لأمه أو لأخته أو لأبنته.
- قبول الإجهاض الذي تحرمه كل الشرائع على أنه حل لمشكلة الزنا، بل لا نجد فيه مـا يحرم ذلك من طب أو قانون أو عقيدة.
- شرب الخمر للاحتفال أو تخفيف الهم والأحزان.
- القمار للكسب المادي.

قبال هذا كله نجد انسياقا كبيراً للعوائل والافـراد على مشاهدة هذه المسلسلات والبرامج والترويج لها على مواقع التواصل الاجتماعي مما يسهم في نشر الرذيلة والفسوق والأفكار الهدامة لكل قيم المجتمع وعاداته وتقاليده فضلا عن ضرب المنظومة القيمية الدينية لهذا البلد، والتي ستطيح بالبناء المجتمعي وتحيله إلى ركام إذا لم يواجه بوقفة دينية أخلاقية من المؤسسات الدينية والحكومية للسيطرة عليها وعلى تداعياتها الآنية والمستقبلية.

في دراسة علمية عراقية لتعرف تأثير المسلسلات المدبلجة في سلوك وجمهور الشارع العراقي تبين أن اغلب المبحوثين يشاهدون هذه المسلسلات وتتراوح مدة

المشاهدة من (١ - ٥) ساعات في اليوم، وبينت أيضا ان هناك ادمانا على مشاهدة هذه المسلسلات، وبينت النتائج ان تأثير هذه المسلسلات يكمن في تأثر الشباب في طريقة التعامل، ومن ثم طريقة اللبس، يليهما طريقة التفكير، وبينت أيضا ان اكثر من (٥٠٪) يرون انها تؤثر في التعليم وعدم الاهتمام بالمستوى الدراسي، وان تأثيراتها السلبية تكمن في التقليد الاعمى لها، وممارسة الشذوذ الجنسي، وإشاعة التمرد على الأسرة والمجتمع.

لذا كان رأي المرجعية العليا في النجف الاشرف واضحاً عند سؤالها عن حكم النظر إلى المسرحيات والمسلسلات الأجنبية (المدبلجة).

فكان الجواب: مع اشتمال هذه المسلسلات والمسرحيات على لقطات غير شرعية وغير اخلاقية – التي لا تخلو منها غالباً – يحرم النظر إليها مع التلذذ الشهوي أو خوف الوقوع في الحرام، بل الاحوط لزوماً ترك النظر إليها وإن كان بدونهما وعلى المؤمنين – اعزهم الله تعالى – ان يلتزموا جانب الحيطة والحذر فيما يُعرض من المسرحيات والمسلسلات، وعلى أولياء الأمور ان يتحملوا مسؤولياتهم تجاه أفراد أسرتهم، وأن يختاروا لأبنائهم كل ما فيه صلاح دنياهم وآخرتهم وان يبعدوهم من كل ما يلوّث فطرتهم النقية او يفسد اخلاقهم.

ويشير بعض المتخصصين في علم الاجتماع إلى أن المسلسلات المدبلجة لا تخلو من طروحات تؤثر على الشباب، وتسهم في ابتعادهم عن الالتزام بالقيم الاخلاقية، لذا يجب على أولياء الامور القيام بتوعية مستمرة لأبنائهم عبر جلسات حوارية ونقاشية هادئة توضح كيفية تلقي ما يقدمه التلفزيون من أعمال درامية.

ويمكن إيجاز أهم الآثار لهذه المسلسلات والبرامج على النسيج المجتمعي العراقي بما يأتي:

- الدعوة إلى التشبه بالغرب والانبهار بعاداتهم وتقاليدهم
- التأثير على العلاقة بين أفراد الأسرة

- العزوف عن الزواج
- شيوع الانحراف السلوكي لدى الأطفال والشباب وهكذا لدى الرجال والنساء
- ظهور ما يعرف بالإعجاب أو التعلق والعشق
- الإخلال بهوية المجتمعات الإسلامية من خلال التوسع في عرض المسلـسلات ذات الصبغة المادية
- انتشار الجريمة والعنف داخل المجتمعات
- استسهال الجريمة واعتيادها وتمكين المنحرفين من ارتكاب الجريمة المنظمة
- تأثرها السلبي على التحصيل الدراسي
- إظهار المنكرات والمجاهرة بها دون خوف من الله عز وجل أو اكتراث للآخرين
- ظهور الشذوذ الجنسي والانتكاس الفطري.

في حين إن الدراما المحلية الموجهة وغير المهنية من قبل بعض القنوات الفضائية الخبيثة والتي تعتمد أساليب لا أخلاقية تهدف من ورائها الإساءة للآخر واخراجه بصورة مهينة هي الأخرى باتت تشكل خطراً مجتمعياً وتؤجج إثارة الشعور في التمييز والاستهانة بالآخر من خلال بعض البرامج التي تعرض من قبل بعض القنوات المعروفة بتاريخها السلبي والمعادي للشعب العراقي والمتحالفة سابقاً وحالياً مع فكر النظام السابق، فاعتادت على عرض بعض المسلسلات والبرامج المحلية التي تهدف من خلالها الاساءة لشخصية ابن الجنوب العراقي والهدف من ذلك أنها تظهر ما اضمرته من دوافع طائفية ومذهبية بقصد التقليل من شأن الآخر، فضلاً عن عرضها لبرامج غير هادفة وتضخيمها لبعض الاخبار واخراجها بصورة تعطي من خلالها رسائل هدفها تحريك وتأجيج العنف في الشارع العراقي.

٧.مهددات الاعلام الحديث والتكنولوجيا

أ. الاستغراق الالكتروني (الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي)

إن الانفتاح الكبير الذي شهده بلدنا العراق منذ عام ٢٠٠٣ على مستوى التكنلوجيا وتطبيقاتها الالكترونية، والتي دخلت البلد دفعة واحدة ومن دون أية مقدمات تعريفية أو تدريجية؛ جعلت من العراق ساحة مفتوحة لكل البرامج والتطبيقات من دون أية فلاتر أو واقيات تصد ما يفسد منها الاخلاق ويضرب القيم والمبادئ التي تربى عليها هذا الشعب، فأصبحت هذه الوسائل والتقنيات والتطبيقات بمختلفها متاحة بين يدي الجميع، ولا فرق باستعمالها بين الجاهل والمتعلم والكبير والصغير، وأصبحت لدى بعضهم بمثابة أدوات للهو واللعب، ولبعضهم أدوات للتسقيط وضرب الآخر المختلف معهم، وبعضهم الآخر استعملها وسيلة للابتزاز والاحتيال.

وفي مقدمة هذه التطبيقات هي مواقع التواصل الالكتروني المختلفة (الفيس بوك، والإنستغرام، وتويتر ((X)) حالياً، والتليكرام، واليوتيوب، والتك توك) فضلا عن البرامج الأخرى، فهي سلاح ذو حدين، قد تكون أدوات تسهم في الحفاظ على قيم المجتمع وثقافته إذا تم استخدامها بالطريقة السليمة، وقد تكون ادوات خطيرة لنشر السلوكات المخالفة لعادات وتقاليد وثقافة المجتمع إذما استعملت بطريقة سيئة، فهي من أهم الوسائل واخطرها تأثيراً في ثقافة المجتمع وسلوكاته، وهي أدوات قوية لتغيير الاهتمامات وتشكيل القناعات وخلق رأي عام تجاه القضايا المجتمعية المحيطة، كما ان لها دور كبير في توجيه النزعات الاستهلاكية، وتعد طفرة تكنلوجية حديثة، يسمح من خلالها للمستخدمين نشر المحتويات على نطاق واسع من دون رقابة وحساب كبيرين إلا على وفق ما يريده أصحاب هذه المواقع من شروط وضوابط تختلف في مجملها مع قوانين وضوابط بلداننا الإسلامية والتي غالبا ما تخضع إلى السياسة العالمية التي تقودها قوى الاستكبار

العالمي والتي لا تريد لبلداننا الخير ، بل تعمل جاهدة على بث سمومها وافكارها من خلال هذه المواقع وتعمل ليل نهار للترويج لها وبأساليب مختلفة ومتنوعة.

لذلك عانى العراق بشكل كبير بسبب الاستعمال السيء لهذه المواقع والمنصات الإلكترونية وبسبب فقدان الرقابة المباشرة من الدولة العراقية، وقلة القوانين التي تدين وتحاسب هذا الاستعمال السيء لهذه البرامج والمواقع، فضلا عن ضعف الرقابة الابوية على الأبناء ومتابعتهم فيما يشاهدونه وينشرونه، وكذلك ضعف الثقافة العامة للتعامل مع هذه المواقع وكيفية الحذر من آثارها السلبية على الفرد والمجتمع، إذ تحولت إلى ساحة للصراعات بين المختلفين قومياً ودينياً وايدلوجياً وحتى رياضياً، فترى الفرد ينشر (بوست او تغريدة، فيديو) يعبر بها عن رأيه بشكل «عفوي» أو «مقصود ومدفوع الثمن»؛ لتجد أن هناك مجموعة كبيرة تؤيده وتعززه، ومجموعة أخرى ترفضه وتفنده، مما يولد شرخاً اجتماعيًا ونفسيًا كبيرًا بين هؤلاء الأفراد والذي ينعكس بشكل كبير على المجتمع بمجمله، ويهدد نسيج المجتمع وتآلفه، ويكسّر أواصره.

وفي أحيان كثيرة تجد أن هناك مواقع هدفها الفتنة وبث الفرقة بين أبناء هذا البلد؛ لذلك تجدها تستغل أي تصريح او كلمة او فعل صدر من شخص أو جهة لتدين به جماعة كاملة أو مذهب او قومية بهدف إشاعة الفرقة والبغضاء بين أبناء الوطن الواحد، فينشغل العراقيون بهذه القضايا ليسقط أحدهم الآخر بالسب والقذف والتشهير والتي قد تنتقل أحيانا كثيرة إلى ارض الواقع فتتحول إلى رأي عام وتظاهرات وحتى اعتداءات على مؤسسات إعلامية أو جوامع وحسينيات أو مقرات حزبية، وحتى المنازل الخاصة بهذا الفرد أو ذاك.

وهذه التجليات الكثيرة والآثار جزء من الآثار السلبية للاستعمالات السيئة لتطبيقات التكنلوجيا ومواقع التواصل، ومن الآثار السلبية ايضا ضياع الهوية الثقافية وانتشار الثقافة والهوية العالمية، وبث الشائعات، واثارة الفتن بين

الأفراد، وتعزيز التعصب وتفكيك أواصر الترابط الاجتماعي، فضلا عن نشر ثقافة الاستهلاك داخل المجتمعات، والتي بمجملها هي مهددات حقيقية لسلم المجتمع ونسيجه، وتنذر بخطر كبير يهدد سلامته وديمومته.

وعليه قرر مجلس القضاء الأعلى في العراق يوم ١٢ تموز ٢٠١٠ تشكيل محكمة متخصصة بقضايا النشر والاعلام للحد من ظاهرة التجاوزات اللامحدودة على الأديان والقوميات والمذاهب ورجال الدين وحتى المواطنين بمختلف توجهاتهم ومواقعهم في الدولة العراقية، وتجنب الآثار السلبية والارتدادات التي قد تتولد نتيجة لهذا الفعل.

والمتتبع لهذا الشأن يجد ان هذه المؤشرات هي في طور الزيادة لا في طور النقصان إذ إن زيادة المشتركين في هذه المواقع والمنصات هو زيادة أيضا في آثارها السلبية المحتملة إذا الدولة لم تضع حدا للاستعمال وتراقبه وتضع القوانين الكفيلة بضبطه والسيطرة عليه، إذ أكد مركز الإعلام الرقمي DMC، وصول مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة في العراق إلى(٣١,٩٥) مليون مستخدم، ما يعادل ٦٩,٤٪ من إجمالي عدد سكانه، في أحدث إحصائية لهذا العام صدرت في يوم ٢٣ من شهر شباط /٢٠٢٤ ،إذ «رصد وجود زيادة واضحة في عدد المستخدمين عن آخر إحصائية في العام الماضي طبقا لمؤسستي « وي آر سوشيال» social are We و « ميلت ووتر « Meltwater المتخصصتين في هذا المجال».

وأشار، إلى أن «عدد مستخدمي المنصات قد تباين في درجة الزيادة والنقصان بالنسبة لمستخدمي المنصات عن العام الماضي، وكما هو موضح:

- تيك توك: أصبح العدد ٣١,٩٥ مليون مستخدم هذا العام بزيادة كبيرة عن العام الماضي، الذي بلغ ٢٣,٨٨ مليون مستخدم.
- فيسبوك: ازداد العدد وأصبح ١٩,٣٠ مليونا، في حين كان العام الماضي

١٧,٩٥ مليون مستخدم.

- يوتيوب: عدد مستخدمي المنصة أصبح ٢٢,٨٠ مليون مستخدم بعد أن كان ٢٤,٣٠ مليون مستخدم العام الماضي.
- إنستغرام: أصبح العدد ١٨,٢٥ مليونا هذا العام، بعد أن كان ١٤ مليونا العام الماضي.
- فيسبوك ماسنجر: أصبح العدد ١٥,٧٠ مليون مستخدم بعد أن كان ١٥,١٠ مليون مستخدم العام الماضي.
- سناب شات: أصبح العدد ١٧,٧٤ مليون مستخدم بعد أن كان ١٦,١٠ مليون مستخدم.
- إكس: أصبح عدد المستخدمين ٢,٥٥ مليون بعد أن كان ٢,٥٠ مليون مستخدم.
- لينكد ان: أصبح عددهم ١,٩٠ مليون بعد أن كان عدد المستخدمين ١,٧٠ مليون مستخدم».

وأكد المركز «وجود زيادة كبيرة في عدد مستخدمي بعض المنصات في العراق، خصوصاً منصة تيك توك، الذي بلغ زيادته حوالي ٨ مليون مستخدم عن العام الماضي، ومنصة إنستغرام الذي بلغت زيادته حوالي ٤ مليون مستخدم، كما هنالك زيادة في منصتي فيسبوك وسناب شات بحوالي مليون وربع، ومليون ونصف على التوالي».

ب- الفجوة الرقمية

يشهد المجتمع العالمي سباق وسرعة في التطور بشكل مخيف، فاليوم بفعل عملية التطور وتنافس الدول حول تعظيم مواردها الاقتصادية من خلال ما تقدمه من ابتكارات في تطور التكنولوجيا وتقنيات الاتصال والاجهزة الالكترونية وعمليات الذكاء الاصطناعي وكذلك الطفرات النوعية في مجال التواصل والاتصال والسوشيل ميديا ولتعددها وتنوعها خلقت حاجزاً زمنياً بين الاجيال في السيطرة أو التمكن من هذه التطورات، ومع تساهل الأسر بتجهيز أو السماح للأطفال والمراهقين بامتلاك أجهزة الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، وهذا بدوره أسهم في توفير أرضية مناسبة لخلق جيل لدية القدرة والمعرفة في كيفية التعامل مع هذه الأجهزة والتقنيات من خلال مواكبتهم لهذه التغيرات، واستطاعوا أن يتمكنوا منها ويتماشوا معها وطوروا انفسهم في كيفية التعامل معها، وفي الطرف الآخر يوجد جيل من الآباء ومن الكبار في السن لا يمتلك ابجديات التعامل مع هذه التغيرات والتطورات، ومن ثم اصبحت هذه الاجيال الشابة تملك القدرة على المناورة في اخفاء بعض السلوكات المنحرفة التي تتم بواسطة أو عن طريق السوشيل ميديا ومواقع التواصل والمواقع الالكترونية الأخرى، إذ إن بعض الجرائم التي تتم بواسطة توظيف هذه التكنولوجيا تحتاج إلى معرفة وقدرة في استخدامها، كما ان هذه التغيرات والتقنيات تعتمد قي سياستها على تسطيح الوعي لتمكينها من السيطرة على الاجيال وتسوقهم كيفما تريد فتكسبهم مجموعة من السلوكات والافعال التي قد لا تتفق مع قيم وعادات المجتمع وتشجيعها لبعض السلوكيات التي تتنافى مع قيمنا وآدابنا وديننا من خلال طرحها لمجموعة من القضايا التي تسيء للأديان بحجة حرية التعبير عن الرأي وقبول الرأي الآخر وغيرها من الحجج الأخرى.

صحيح ان طريقة استخدام هذه التكنولوجيا او كيفية التعامل معها هو من يحدد الضرر من عدمه لكن اتاحتها وتوافرها بشكل يسير وبدون رقابة يسهل للشباب الدخول اليها والاطلاع على ما تحتوية من سلوكات غير ملائمة وتحرش جنسي ومواقع اباحية او الدعوة الى الزواج المثلي ومواقع نشر الكراهية والعنصرية وما يجري في غرف الدردشة وما يدور من حديث داخل هذه الغرف وغيرها من السلوكات المذمومة الأخرى، هذه التقنيات والتفنن في إدارتها من قبل بعض المراهقين الذين استغلوا جهل بعض الآباء بهذه التقنيات، جعلهم يمارسون بعض السلوكات في هذا المجال بعيداً عن أنظار ومتابعة آبائهم مما ولد نوعاً من القطيعة في المتابعة من قبل أولياء الأمور لاسيما وان بعض الجرائم باتت تتطلب درجة عالية من العلم والمعرفة في استخدام هذه التقنية كجرائم الابتزاز الالكتروني وجرائم الاحتيال التي ترتبط بعمليات الهكر والاختراق لبطاقات الائتمان او الماستر كارد وغيرها من الجرائم التي تتطلب درجة ومن الوعي والمعرفة بهذه الأساليب والتقنيات، وهذا بدوره قد يساعد على ظهور نشاط اجرامي جديد وكذلك يشجع على اشاعة بعض السلوكات التي تتعارض مع قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا وهذا بدوره يصبح مهدداً للنظام الاجتماعي العراقي.

٨. المهددات التشريعية ... الانتقائية في تطبيق القانون

عمد قانون العقوبات العراقي على تطبيق العدالة الجنائية من خلال محاسبة مرتكبي الجرائم بمختلف أنواعها إلا إن البعض استطاع أن يستغل بعض الثغرات في المواد القانونية لصالحه من خلال الإفادة من توظيف بعض القوانين لخدمة مصالحه فقانون التقاعد العام الذي يقضي بمنح حقوق التقاعد بعد اكمال السن القانوني لموظفي الدولة وعلى أثر ذلك يمنح الموظف المتقاعد بعض المستحقات التقاعدية التي قد لا تسد حاجته وأسرته على الرغم من انه أكمل السن القانوني في الخدمة الوظيفية في حين تجد رواتب المتقاعدين من اعضاء مجلس النواب وبعض الرئاسات عالية جداً.

إذ نلاحظ ضعف العدالة في تطبيق قانون التقاعد إذ يتمتع أعضاء البرلمان المتقاعدين الذين أكملوا أربع سنوات أو اقل براتب تقاعدي عالٍ جداً لا يتناسب مع سنوات خدمتهم او منجزاتهم الوظيفية وترتب على ذلك مجموعة من المنافع التي يفتقدها موظفي الدولة الآخرين، فضلاً عن عدم وجود عدالة في سلم رواتب موظفي الدولة وهناك تفاوتاً كبيراً ولاسيما الدرجات الدنيا إذ لا توجد نسبة وتناسب مع قيمة رواتبهم وارتفاع أسعار السوق فيوجد إجحاف بحق هذه الدرجات الوظيفة.

وكذلك نلاحظ إن السلطة التشريعية قد تماطل أو تسوّف في تشريع بعض القرارات التي تهم المواطن ولم يكتمل النصاب عند التصويت لبعض القوانين المصيرية التي تهم المواطن والوطن وهذا واضح في التصويت على إخراج قوات التحالف الدولي من العراق إذ لم يكتمل النصاب للتصويت على هذا القرار وإنما اقتصر التصويت على النواب الشيعة وبشهادة رئيس البرلمان على أن القرار يخص الشيعة فقط وتخلف عن الحضور والتصويت بقية نواب الكتل الأخرى من مختلف المكونات الذين يعدون أنفسهم شركاء في الوطن وغيرها

من القرارات المصيرية الأخرى، في حين هناك قوانين تخص منافعهم الشخصية وبعض امتيازاتهم يتم التحشيد للجلسة وبحضور الجميع فضلاً عن اتفاقهم على بعض الصفقات التي تتحقق باتفاق التصويت فيما بينهم على تمرير بعض القوانين كصفقات اتفاق.

ولو نأتي لتطبيق القانون بحق بعض المذنبين نجد ايضاَ تفاوتاً في تطبيق العدالة فنجد بعض ما يسمى حيتان الفساد ممن سرقوا المليارات من الدولارات تعامل القائمون على تطبيق القانون مع بعضهم بانتقائية لوجود بعض المؤثرات التي تجامل بعض المذنبين، بعكس بقية أفراد المجتمع الذين يُطّبق بحقهم القانون بصرامة وهذا التمييز في تطبيق القانون له آثار تنعكس سلباً على النظام الاجتماعي للمجتمع وقد يشجع البعض على ارتكاب الجريمة ويهون من سلطة تطبيق القانون.

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

نسيج وطن

المهددات الاجتماعية وصمود الهوية

٤

الفصل الرابع

النسيج الاجتماعي العراقي ومهدداته
«رؤية ميدانية»

الفصل الرابع

النسيج الاجتماعي العراقي ومهدداته

«رؤية ميدانية»

فضاء الدراسة الميدانية فضاء رحب ومهم، وفي الغالب يكون هذا الفضاء توليدي، إذ تتوالد فيه كثير من الأفكار والمعلومات والقضايا التي يمكن أن تغفل عنها العقول والأفكار والآراء العلمية المحكمة، ولها كثير من الفوائد؛ لذا عمد الباحثون في هذا الجزء من الكتاب الى ولوج الفضاء الميداني والتعرف الى آراء المواطنين من خلال دراسة ميدانية استطلاعية اعتمدت اسلوب الأدوات المتعددة، إذ استند الباحثون في الوصول الى المواطنين والحصول على المعلومات من خلال الملاحظة المقننة المباشرة ومن خلال إجراء جملة من المقابلات مع شخصيات تنتمي لطبقات وشرائح اجتماعية مختلفة بلغ مجموع المقابلات قرابة (١٠٠) مقابلة، فضلا عن تطبيقهم استبانات بكيفات مختلفة وقد بلغ عدد الاستبانات المصححة قرابة (٥٠٠) استبانة ورقية والكترونية.

وكان الغرض من هذه الاجراءات هو الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والآراء الواقعية التي تتعلق بطبيعة النظرة المتوافرة فعلا لدى المواطن العراقي تجاه موضوع النسيج الاجتماعي، وكيف ينظر الى المهدات الفعلية التي قد تؤثر على هذا النسيج في الوقت الراهن او حتى مستقبلا.

وبعد إجراء المقابلات وتثبيت الملاحظات، وكذلك تطبيق الاستبانات والتي استغرقت أربعة شهور تقريبًا (تموز، وأيلول، وتشرين الاول، وتشرين الثاني) للعام ٢٠٢٤ ميلادي، تم ادخال المعلومات والآراء والتعليقات والإجابات الى غرفة التحليل العلمي الموضوعي، والتي استخلصت رؤية ميدانية واقعية نحو النسيج الاجتماعي ومهدداته كما يراها المواطنون، ويمكن أن تلتقي تلك النظرة والرؤية

مع الخلفية النظرية التي طرحت في الفصول السابقة -لاسيما الفصل الرابع- حول مهددات النسيج الاجتماعي العراقي، وايضا قد تتجاوزها في بعض تفصيلاتها وجزئياتها.

وإننا سوف نذكر المهددات التي طرحها المواطنون ضمن تأطير نظري توصيفي، وبعض الاضافات الكاشفة عن طبيعة (المفهوم) الذي يمكن أن يتجسد فيه ذلك المهدد للنسيج الاجتماعي العراقي، لكي يتفاعل القارئ الكريم مع الموضوعات وتتم قراءتها بمناخ ثقافي تكتنفه الراحة واليسر وشعور بالقبول والانجذاب.

مهددات النسيج الاجتماعي العراقي كما يراه الموطن

البعد الاجتماعي: طُرحت كثير من الأفكار أثناء المقابلات التي أجراها الباحثون وايضا عن طريق الاستبانات المختلفة التي تم توزيعها على عينات الدراسة، فضلا عن الملاحظة العلمية الموضوعية التي اتبعت في الدراسة الحالية، وكانت الأفكار والرؤى في بعدها الأول تمثل بعدًا اجتماعيًا بمجالات متعددة، ويمكن النظر إليه من خلال الآتي:

أولاً: استبدال الهُوية بالابتعاد عن العادات والتقاليد، وان الابتعاد عن العادات والتقاليد وهجرها يمكن أن يؤثر بشكل كبير على البنية الاجتماعية للمجتمعات، وهذه التأثيرات يمكن أن تكون إيجابية وسلبية في آنٍ واحد، ويمكن توضيح ذلك ببعض هذه النقاط:

١. فقدان الهُوية الثقافية: عندما تتراجع العادات والتقاليد، يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان الهُوية الوطنية أو الثقافية، إذ يصبح الأفراد أقل ارتباطًا بتراثهم وتاريخهم، مما يؤثر سلبًا على الشعور بالانتماء.

٢. تفكك الروابط الاجتماعية: العادات والتقاليد غالبًا ما تعد كأساس وجذر للعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وان هجر هذه العادات يمكن أن

يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية والمجتمعية، ويسهم في زيادة العزلة الاجتماعية.

٣. زيادة النزاعات الداخلية: قد تؤدي الاختلافات في القيم بين الأجيال أو بين الأفراد في المجتمع الناتجة في الابتعاد عن التقاليد إلى زيادة الاختلافات وقد تؤدي الى مزيد من الصراعات الفكرية والخلافات الحادة او حتى النزاعات البدنية ربما.

٤. تآكل القيم الاجتماعية: التقاليد غالبًا ما تحمل قيمًا وأخلاقًا مُستوحاة من التاريخ والثقافة، وان الابتعاد عنها يمكن أن يؤدي إلى تآكل هذه القيم، مما يؤثر على السلوكات الفردية او الاجتماعية العامة.

ويمكن لنا النظر في التأثيرات الايجابية الى عدم مسايرة العادات بشكلها الكلي، إذ إن المجتمعات حتمًا تمتلك بعض العادات النبيلة والصالحة، وفي الوقت ذاته قد تمتلك بعض العادات غير النافعة، وان الابتعاد عن الوجه السلبي للعادات غير النافعة قد ينعكس بشكل ايجابي على الفرد والمجتمع.

١. فتح المجال لتجديد الأفكار: فالابتعاد عن بعض العادات والتقاليد يمكن أن يؤدي إلى فتح المجال لتبني أفكار جديدة وإبداعات حديثة، مما قد يسهم في تطوير الفرد وايضا المجتمع.

٢. تشجيع التنوع: بعيدًا عن التقاليد القديمة، يمكن أن يقبل الأفراد عادات وثقافات جديدة، مما يسهم في تعزيز التنوع الثقافي وتبني تقاليد إيجابية جديدة.

٣. تقديم نماذج جديدة: الابتعاد عن بعض التقاليد قد يساعد في تقديم نماذج جديدة للتواصل والعيش، تعكس احتياجات ومتطلبات العصر الحديث.

٤. تعزيز الفردية: قد يسهم الابتعاد عن التقاليد في تعزيز حس الفردية والاستقلالية، مما يعزز من قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات تتناسب مع ظروفهم الخاصة.

ويمكن استخلاص أنه يمكن أن تؤثر عملية الابتعاد عن العادات والتقاليد على البنية الاجتماعية بطرائق معقدة، بينما قد تؤدي إلى فقدان الهُوية وتفكك الروابط الاجتماعية، وقد تفتح أيضًا آفاقًا جديدة للتطوير والتنوع، ويجب على المجتمعات أن تفكر تفكيراً ناقدًا في كيفية الحفاظ على تراثها الثقافي مع التكيف والتوافق ومتطلبات العصر الحديث، بما يضمن توازنًا صحيًا بين الثبات القيمي والثقافي والاستمرارية والتغيير.

ثالثًا: القوة الناعمة والغزو الثقافي: إن الغزو الثقافي والقوة الناعمة مفهومان يرتبطان بشكل وثيق بتأثير الثقافة والسياسة على المجتمعات، وتأثيرهما على البناء الاجتماعي وهنا يشمل أبعاداً عدة:

١. تغيير القيم والعادات: يمكن أن يؤدي الغزو الثقافي من خلال القوة الناعمة إلى تغييرات في القيم والأنماط السلوكية التقليدية، فعندما تتعرض المجتمعات لثقافات أخرى، قد تلجأ الى تجاهل كبير لقيمها وتقاليدها من دون تمييز وتبني تلك العادات والتقاليد الوافدة ايضا دون تمييز وتفحص مما قد يولد خلافًا او حتى صراعات داخلية.

٢. اختلال الهُوية: تعزز القوة الناعمة والغزو الثقافي الشعور بالانتماء إلى ثقافة جديدة على حساب الهُوية الأصيلة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى فقدان جزء من التراث الثقافي والتقاليد.

٣. تنمية ثقافة استهلاكية: يعزز الغزو الثقافي ثقافة الاستهلاك من خلال التسويق والإعلانات التي تروج لأسلوب حياة معين، وهذا قد يؤدي إلى تغيير في أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

٤. تشكيل الرأي العام: تستخدم القوة الناعمة (مثل الدبلوماسية الثقافية، والفنون، والتعليم) لتشكيل الآراء والمعتقدات في المجتمعات الأخرى، مما يؤثر على كيفية تفاعل الأفراد مع تلك الدول أو الثقافات، وقد تلحق

ضررًا كبيرًا في البنية الاجتماعية ونسيجها.

٥. تغيير الصورة الذاتية: قد تؤدي القوة الناعمة إلى تغيير صورة الأفراد والمجتمعات عن أنفسهم وعلاقاتهم بالعالم الخارجي، هذا يمكن أن يقلل الشعور بالخصوصية الوطنية ويدعم بشكل لافت العولمة الضارة.

٦. فقدان القيم المحلية: التركيز على القيم والعقلية الوافدة (التغريب والأمركة) من خلال القوة الناعمة قد يقود إلى تلاشي القيم المحلية والعقل الوطني، مما يضعف من الروابط الاجتماعية والعائلية التقليدية.

ويمكن أن نستخلص القول إن الغزو الثقافي والقوة الناعمة لهما تأثيرات مختلفة على البناء الاجتماعي، من جهة، وقد يؤديان إلى فوائد مثل نشر التنوع والثقافة العالمية، لكنهما أيضًا قد يسببان تحديات تتعلق بفقدان الهُوية الثقافية والتحولات في القيم الاجتماعية، لذا، من المهم أن تتبنى المجتمعات استراتيجيات للحفاظ على ثقافاتها الأصيلة في ظل هذه التغيرات المتسارعة للحفاظ على نسيجها الاجتماعي.

رابعًا: تأثير المنظمات المشبوهة على النسيج الاجتماعي، بسبب ضعف الدولة العراقية بعد الاحتلال وسقوط النظام الشمولي البعثي في عام ٢٠٠٣ أسست وتوالدت منظمات كبيرة وكثيرة في بغداد والمحافظات الأخرى، والتي قد تشمل جماعات إرهابية، او منظمات إجرامية، أو حتى بعض المنظمات غير الحكومية تعمل في الخفاء، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على النسيج الاجتماعي للمجتمعات، ومن التأثيرات الضارة المحتملة لذلك:

١. تفكيك الثقة بين الأفراد: تعمل بعض المنظمات المشبوهة على زعزعة الثقة بين أفراد المجتمع، وبشكل سري وهادئ، عندما تنشط هذه المنظمات، قد يشعر الناس بالخوف والشك تجاه بعضهم البعض، مما يؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية.

٢. زيادة الانقسام الاجتماعي: تستخدم بعض هذه المنظمات استراتيجيات التقسيم والتفريق بين مكونات المجتمع الواحد، مثل تعزيز الانقسامات العرقية أو الدينية ولأسباب متعددة، وهذا يمكن أن يسهم في تفشي النزاعات المجتمعية وانعدام الوحدة.

٣. ترويج للعنف والجرائم: تتسبب المنظمات المشبوهة في زيادة معدلات الجريمة والعنف في المجتمعات، مما يؤدي إلى تدهور الأمن ورفع مستويات الخوف والتوتر، وهذا يؤثر سلبًا على جودة الحياة اليومية.

٤. تغيير القيم الاجتماعية: قد تسعى هذه المنظمات لفرض قيم جديدة بديلة على المجتمع، مما يؤثر على الأخلاق والسلوكات المتعارف عليها، ويمكن أن تروج لبعض الأفكار الضارة، والتي ربما تكون في ظاهرها جيدة ومقبولة انسانيًا، ولكن تحمل في بواطنها أهدافًا واسرارًا خبيثة وهدامة.

٥. تآكل المؤسسات المحلية: عندما تصبح المنظمات المشبوهة قوية، يمكن أن تؤدي إلى تآكل سلطة المؤسسات المحلية، بسبب القوة المالية الممنوحة إليها وحجم العلاقات الداعمة لأنشطتها وفعالياته.

٦. استغلال الفئات الضعيفة: غالبًا ما تستهدف المنظمات المشبوهة الفئات الضعيفة في المجتمع، مثل الشباب والمراهقين، العاطلين عن العمل، الخريجين الباحثين عن العمل، الخريجين وقادة الرأي الطامحين لمواقع ريادية، مستغلة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة لجذب الأفراد إلى أنشطتها.

٧. تحديات استقرار الدولة: عندما تصبح هذه المنظمات تتسم بالقوة والتأثير، فإنها قد تؤدي إلى شرخ المجتمع وزعزعة استقرار الدولة، مما يزيد من فرص الفوضى وعدم الاستقرار في المجتمع ككل.

ويمكن استخلاص فكرة رئيسة بأن تأثير المنظمات المشبوهة على النسيج الاجتماعي يمكن أن يكون عميقًا ومتعدد الأبعاد، فبينما تؤدي إلى تفكيك الثقة وزيادة الانقسام الاجتماعي، فإنها تعمل أيضًا على تغيير القيم وتفشي بعض مظاهر الانحلال والانحراف، وعليه يجب على المجتمعات أن تكون واعية لهذه التحديات وتعزز من تماسكها الاجتماعي لضمان استقرارها وأمنها.

خامسًا: ثقافة الحياة السائلة والمتغيرة، ثقافة الحياة السائلة، والتي تم تقديمها لأول مرة من قبل عالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومان، تشير إلى التحولات السريعة والمتواصلة التي تطرأ على المجتمعات المعاصرة، وهذه الثقافة تستند إلى فكرة أن الأفراد يعيشون في حالة من عدم اليقين والتغيير المستمر، مما يؤثر على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الهُوية، والعلاقات الاجتماعية، والقيم، ويمكن أن نستكشف تأثير هذه الثقافة على بنية المجتمع العراقي:

١. عدم الاستقرار الاجتماعي: يعاني المجتمع العراقي من ظروف سياسية واقتصادية ومجتمعية غير مستقرة، مما يزيد من شعور الأفراد بعدم اليقين، والثقافة السائلة تمكّن الأفراد من التكيف مع التغييرات السريعة، لكنها قد تؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية.

٢. المرونة في الهُوية: في ظل الحياة السائلة، يتغير مفهوم الهُوية بشكل متكرر، وكثير من العراقيين، ولا سيّما الشباب: قد يجدون أنفسهم متأثرين بالثقافات المختلفة، مما يؤدي إلى التسارع في إعادة تشكيل هوياتهم وأدوارهم الاجتماعية.

٣. تغير العلاقات الأُسرية: العلاقات العائلية التقليدية قد تتعرض للتحدي بفعل التحولات الاجتماعية، وتأثير الثقافة السائلة قد يؤدي إلى تغييرات في الديناميات الأسرية، حيث تزداد النزعة الفردية وتضعف الأدوار التقليدية.

٤. الهروب إلى الفضاءات الافتراضية: مع تزايد استخدام التكنولوجيا

والإنترنت، يجد الأفراد في الفضاء الرقمي (الانترنت) ملاذًا من التغييرات العميقة التي يتعرضون لها، وهذا يمكن أن يعزز من التواصل مع العالم الخارجي ولكنه قد يقلل من التفاعل الشخصي والمباشر مع مَن يحيط بنا.

٥. تناقص القيم والتقاليد: قد يؤدي الانفتاح على ثقافات جديدة ومتنوعة إلى إضعاف القيم والعادات التقليدية، ومن ثم، قد يعيد المجتمع العراقي تقييم أولوياته، مما يمكن أن يؤدي إلى صراعات قيمية بين الأجيال.

٦. زيادة الضغوط النفسية: العيش في بيئة سائلة ومتغيرة يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستويات القلق والضغوط النفسية، والحديث المتزايد حول عدم اليقين يمكن أن يؤثر على الصحة العقلية للفرد والمجتمع ككل.

٧. النزوح والهجرة: الظروف السائلة قد تدفع كثير من العراقيين إلى الهجرة أو النزوح بحثًا عن فرص أفضل، مما يؤثر على التركيبة السكانية وأشكال الاستقرار الاجتماعي.

ويمكن استخلاص أن ثقافة الحياة السائلة تعكس الطبيعة المتغيرة للصراعات والتحديات التي يواجهها المجتمع العراقي، بينما يمكن أن تؤدي هذه الثقافة إلى مرونة وتكيف، فإنها تحمل أيضًا تحديات كبيرة تؤثر على الروابط الاجتماعية، الهُوية، والقيم التقليدية، ومن المهم أن يولي المجتمع اهتمامًا لهذه التحولات للعمل على تعزيز الهُوية الثقافية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار مع المتغيرات المستمرة.

سادسًا: التغيرات الاجتماعية في العقد الأخير، شهدت بنية المجتمع العراقي في العقد الأخير مجموعة من التغيرات الاجتماعية الكبيرة، تأثرت بكثير من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية، ويمكن التعرض إليها بالنحو الآتي:

١. التغيير السياسي: بعد عام ٢٠٠٣، بدأ العراق رحلة نحو الديمقراطية، مما أدى إلى تغييرات في النظام السياسي وهيكل التنظيمات والنظم الحزبية، وهذا

التغيير أتاح فرصة للمشاركة السياسية وزيادة الوعي بأهمية حقوق المواطنين، لكنه أيضًا أفرز صراعات طائفية وتقسيمات متنوعة أخذت أشكالاً وصورًا متعددة المستويات.

٢. الهجرة والنزوح: نتيجة للصراعات المستمرة والضغوط الاقتصادية، شهد العراق موجات كبيرة من الهجرة والنزوح الداخلي، وكثير من المواطنين اضطروا للبحث عن ملاذات آمنة، مما أثر على التركيبة الديمغرافية للسكان وعلى طبيعة العلاقات الرابطة فيما بينهم.

٣. التغيرات في القيم والعادات: مع انفتاح المجتمع العراقي على الثقافات الخارجية، ولا سيّما من خلال وسائل الإعلام والإنترنت، بدأت تظهر تغييرات في القيم والعادات التقليدية، وهذا أدى إلى تضارب بين القيم التقليدية والحديثة، خاصة بين الأجيال المختلفة، وبرز ما يعرف بـ (الفجوة القيمية).

٤. النمو الاقتصادي والفرص: رغم الأزمات الاقتصادية، شهد العراق بعض التحولات، مع تطورات في بعض القطاعات، مثل النفط، ومع ذلك لا تزال البطالة والفقر من أبرز التحديات كبيرة، ما يؤثر على البنية الاجتماعية.

٥. الإسلام السياسي: ازدادت تأثيرات التيارات الإسلامية في السياسة والمجتمع، مما أحدث تغييرات في القيم والسلوكات الاجتماعية، هذه التيارات لعبت دورًا في تشكيل الهُوية الثقافية للمجتمع.

٦. التحديات النفسية والصحية: سنوات من الصراع أدت إلى تفشي حالات من الاضطرابات النفسية والأمراض الحادة بين الأفراد، وقد زادت حالات الاكتئاب والقلق، مما يتطلب مزيدًا من الاهتمام للصحة النفسية والرعاية الاجتماعية.

٧. ظهور حركات الاحتجاج: شهد العراق في السنوات الأخيرة حركات احتجاجية كبيرة، تركزت على مطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية، تعكس مطالب الشعب في التغيير وتحسين الظروف المعيشية.

ويمكن أن نستخلص ان التغيرات الاجتماعية في العراق خلال العقدين الأخيرين تمثل مزيجًا من التطورات الإيجابية والتحديات المستمرة، على الرغم من الأزمات، يبقى الشعب العراقي مثالاً للقدرة على التكيف والتغيير، مع سعي مستمر لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والتغيرات تمثل جوهر التحولات الثقافية والاجتماعية التي تؤثر في سير الحياة اليومية ومستقبل البلاد.

سابعًا: العولمة والتكنلوجيا، تأثير العولمة والتكنولوجيا الحديثة على البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي كان عميقًا وكبيرًا، وقد أدى إلى تغيرات ملحوظة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية، وفيما يلي بعض المظاهر الرئيسة لهذا التأثير:

١. تغيير الأنماط الثقافية: أدت العولمة إلى انتشار الثقافة الغربية والمفاهيم الحديثة، مما أثر على القيم والتقاليد والعادات المحلية، ونتيجة لذلك أصبح هناك تداخل بين الثقافات، مما أدى إلى تراجع بعض القيم التقليدية للمجتمع العراقي خصوصًا بين الأوساط الشبابية.

٢. التحديات الاقتصادية: على الرغم من الفرص التي تتيحها العولمة، فإنها أيضًا تعكس تحديات اقتصادية، إذ أثر الانفتاح التجاري على الصناعات المحلية (وكما ملاحظ من حجم المشتريات الاجنبية والسلع المستوردة)، وقد تكون لها آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى زيادة البطالة والفقر في بعض الأحيان.

٣. تغيير في القيم الأسرية: تغيرت ديناميات الأسرة العراقية تحت تأثير العولمة والتكنولوجيا، وأصبح هناك تبايناً بين الأجيال فيما يتعلق بالقيم والممارسات الأسرية، حيث يميل الشباب إلى تبني القيم الأكثر حداثة.

٤. تأثير التعليم: أسهمت التكنولوجيا في تراجع مستويات التعليم، حيث لوحظ إقبال الطلبة بمستوياتهم كافة على ادمان التكنلوجيا، وهجر للمعرفة

والتعلم والتقليل من فرص التعليم وعدم الاهتمام او البحث عن الموارد التعليمية الجيدة، الا النادر والذي استهدف التعيين فقط.

٥. ظهور ثقافات جديدة: أدت العولمة إلى ظهور ثقافات جديدة، كالتأثر بالموضة الغربية، مما أثر على الشباب وأدى لتبني أنماط حياة جديدة قد تكون بعيدة عن السياق الثقافي التقليدي.

٦. الشعور بالهُوية: مع الانفتاح على الثقافات الأخرى، أصبح هناك تحدٍ في الحفاظ على الهُوية الثقافية العراقية، ويواجه الكثيرون صراعات في التوازن بين تقبل الثقافات الجديدة والمحافظة على التراث الثقافي.

٧. تحولات في النظام الاجتماعي: أدت العولمة إلى ظهور فئات جديدة من المجتمع، مثل الطبقة المتوسطة، التي تسعى لتحقيق نمط حياة مختلف يتماشى مع التغيرات العالمية، مما أثر على العلاقات الاجتماعية والأدوار التقليدية.

٨. الأمـن الشخصي والنفسي: التكنولوجيا أيضًا أسهمت في تغيير «security of perceptions» تصورات الأمـن، فمع زيـادة استخدام الإنترنت، ظهرت مخاطر جديدة تتعلق بالأمن الشخصي، والتي يمكن أن تؤثر على العلاقات الاجتماعية والثقة بين الأفراد.

ويمكن أن نستخلص ان تأثير العولمة والتكنولوجيا الحديثة على البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي هو تأثير معقد ومتنوع، بينما تقدم العولمة والتكنولوجيا فرصًا للتطوير والتواصل، فإنها أيضًا تحديات تتعلق بالهُوية الثقافية والتقارب الاجتماعي، ويتطلب التكيف مع هذه التحولات استراتيجيات مدروسة للحفاظ على التراث الثقافي واجتذاب الفوائد التي تقدمها التكنولوجيا والعولمة.

تاسعًا: الشعور بالظلم والتهميش لدى الشباب وتأثيره على النسيج الاجتماعي: إن الشعور بالظلم والتهميش لدى الشباب يُعَدّ مشكلة إجتماعية معقدة يمكن أن

تؤثر بشكل عميق على النسيج الاجتماعي للمجتمعات، وفي كثير من السياقات، بما في ذلك المجتمعات الشابة مثل المجتمع العراقي، يمكن أن تتجلى آثار هذه المشاعر في صورة اضطرابات اجتماعية، فضلاً عن إلى تأثيرات سلبية على الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية، ويمكن تحليل هذه الظاهرة والتعرف الى تأثيراتها من خلال عرض أسباب الشعور بالظلم والتهميش لا سيّما لدى الشباب على النحو الآتي:

١. الفرص الاقتصادية المحدودة: غالبًا ما يواجه الشباب فقدان الفرص للعمل والتعليم، مما يخلق شعورًا بالإحباط والخيبة.
٢. عدم تمثيل في القرار: يشعر الكثير من الشباب بأنهم غير ممثلين في عمليات اتخاذ القرار، مما يعزز شعورهم بالتهميش.
٣. التوزيع غير العادل للموارد: التفاوت في توزيع الفرص والموارد بين الفئات المختلفة يمكن أن يؤدي إلى استياء كبير.
٤. التمييز الاجتماعي والسياسي: يمكن أن يتعرض الشباب للتمييز بناءً على الدين أو العرق أو الانتماءات السياسية، مما يزيد من شعورهم بالظلم.
٥. ارتفاع مستويات القلق والاكتئاب: الشعور بالتهميش يمكن أن يؤدي إلى مشاكل نفسية، مثل الاكتئاب والقلق.
٦. انخفاض الثقة بالنفس: الإحساس بعدم القيمة يمكن أن يتسبب في تآكل الثقة بالنفس والهويات الشخصية.
٧. الإحباط والغضب: التصورات عن الظلم قد تتطور إلى إحباط وغضب، مما يمكن أن يؤدي إلى سلوكات عدوانية أو مشكلات سلوكية.
٨. العزلة الاجتماعية: الشباب الذين يشعرون بالتهميش قد يتجنبون الانخراط في المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة العزلة.
٩. زيادة الانقسام الاجتماعي: الشعور بالظلم يمكن أن يؤدي إلى تفاقم

الانقسامات بين الفئات المختلفة داخل المجتمع (مثل الانقسامات الطبقية أو العرقية).

١٠. التطرف والعنف: في بعض الحالات، قد يختار الشباب الانخراط في حركات تطرف أو استخدام العنف كوسيلة للتعبير عن استيائهم.

١١. تآكل الثقة: عندما يشعر الشباب بالتهميش، قد تتآكل ثقتهم في مؤسسات المجتمع وقد يتجنبون العمل مع الآخرين.

١٢. ضعف الانخراط المدني: قد يؤدي الشعور بعدم الانتماء إلى تقليل المشاركة في الأنشطة المجتمعية والسياسية، مما يؤثر سلبًا على الديمقراطية والتمثيل.

ويمكن أن نستخلص ان الشعور بالظلم والتهميش لدى الشباب يشكل تهديدًا كبيرًا للتماسك الاجتماعي والاستقرار في المجتمع، ومن المهم أن تعمل المجتمعات على معالجة هذه القضايا بأساليب شاملة، من خلال تحسين الفرص وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، لضمان أن يشعر جميع الشباب بأن لهم دورًا مهمًا في بناء مستقبل مجتمعهم.

عاشرًا: تأثير النزوح والهجرة الداخلية والخارجية على البنية الاجتماعية في العراق، إذ تُعَد ظاهرة النزوح والهجرة الداخلية والخارجية أحد أبرز التحديات التي تواجه العراق في السنوات الأخيرة، نتيجة للكثير من العوامل مثل الصراعات المسلحة، والتوترات السياسية، والظروف الاقتصادية الصعبة، وقد أدت هذه الظاهرة إلى تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وفيما يلي بعض التأثيرات الرئيسة:

١. تغيير التركيبة السكانية: يعاني العراق من نزوح داخلي كبير، حيث انتقل عدد كبير جدا من العائلات من مناطق النزاع إلى مناطق أكثر أمانًا على إثر بعض الأزمات السياسية والاضطرابات المسلحة، وأدى هذا النزوح إلى

تغيير التركيبة السكانية في المدن والقرى، فضلا عن زيادة الضغط على الموارد والخدمات.

٢. الهجرة الخارجية: يواجه كثير من العراقيين، ولاسيّما الشباب، رغبة في الهجرة إلى دول أخرى بحثًا عن حياة أفضل، مما قد يؤدي إلى فقدان الكفاءات البشرية وانخفاض نسبة الشباب في المجتمع.

٣. تفكك الروابط الاجتماعية: وتراجع العلاقات الاجتماعية، فان النزوح والهجرة أديا إلى تفكك الروابط الاجتماعية بين الأفراد، إذ انتقلت العائلات وأفراد المجتمع من مناطقهم الأصلية، مما أثر على العلاقات الأسرية والعلاقات المجتمعية.

٤. العزلة الاجتماعية: العديد من النازحين يشعرون بالعزلة والانفصال عن مجتمعاتهم الأصلية، مما يؤثر على التماسك الاجتماعي ويزيد من مستويات القلق والاكتئاب.

٥. زيادة التوترات الإثنية والدينية: النزوح الداخلي يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوترات بين المجموعات المختلفة، لا سيما في المناطق التي تدخلها أعداد كثيرة من النازحين من خلفيات مختلفة.

٦. التطرف والتعصب: النزوح والمشكلات الاجتماعية الناتجة عنه قد يسهمان في نمو الجماعات المتطرفة والتهديدات الأمنية.

البعد الاقتصادي:

طُرحت كثير من الأفكار أثناء المقابلات التي أجراها الباحثون وايضا عن طريق الاستبانات المختلفة التي تم توزيعها على عينات الدراسة، فضلا عن الملاحظة العلمية الموضوعية التي اتبعت في الدراسة الحالية، وكانت الأفكار والرؤى في بعدها الثاني تمثل بعدًا اقتصاديًا وبمجالات متعددة، ويمكن النظر إليه من خلال الآتي:

اولا: تأثير البطالة على الشباب وتأثير ذلك على النسيج الاجتماعي:

تعد مشكلة البطالة من أبرز التحديات التي تواجه الشباب في مختلف المجتمعات، ولها تأثيرات عميقة على الأفراد والمجتمعات بشكل عام، فيما يلي نستعرض بعض التأثيرات الرئيسة للبطالة على الشباب والنسيج الاجتماعي:

١. الاضطرابات النفسية: للبطالة تأثير مباشر على الشباب، إذ يعاني كثير من الشباب العاطل عن العمل من مشاعر الإحباط والاكتئاب، مما يؤثر سلبًا على صحتهم النفسية.
٢. فقدان المهارات: بطالة الشباب لفترات طويلة قد تؤدي إلى تدهور المهارات المهنية، مما يجعل من الصعب عليهم العودة إلى سوق العمل لاحقًا.
٣. انخفاض مستوى التعليم: قد يشعر الشباب بأن التعليم لم يعد له قيمة حقيقية في ظل ارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدي إلى تراجع اهتمامهم بالتعليم والتدريب.
٤. زيادة العزلة الاجتماعية: البطالة يمكن أن تؤدي إلى عزلة الشباب عن المجتمع، مما قد يزيد من شعورهم بالوحدة والحنين إلى الانتماء.
٥. مشاعر وسلوكات سلبية: يسهم ارتفاع معدلات البطالة في زيادة مشاعر الإحباط والغضب بين الشباب وقد يلجؤون إلى خيارات سلبية مثل

الجريمة أو تعاطي المخدرات نتيجة اليأس والضغط الاجتماعي.

٦. زيادة الفوارق الاجتماعية: وقد تؤدي البطالة إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يخلق شعورًا بعدم العدالة الاجتماعية، وايضا تؤدي البطالة الى تدهور الطبقة الوسطى، وتدهور الأوضاع الاقتصادية مع زيادة البطالة قد يؤديان إلى انحسار الطبقة الوسطى، مما يسهم في تعزيز الهوة الاجتماعية.

٧. تآكل الروابط الاجتماعية: عندما يعجز الشباب عن العمل، قد يؤدي ذلك إلى تفكك الروابط الاجتماعية، حيث يصبح المجتمع أقل تلاحمًا وتضامنًا، والعاطلون عن العمل قد يواجهون ضغوطًا مالية تؤدي إلى تفكك العلاقات الأسرية وزيادة التوترات داخل الأسر.

٨. تفشي حالات الانحراف: مع تزايد البطالة، قد تتزايد حالات الانحراف والجريمة في المجتمع نتيجة الإحباط والفقر.

٩. تراجع المشاركة المدنية: البطالة قد تؤدي إلى تراجع اهتمام الشباب بالسياسة والمشاركة المدنية، مما يؤثر سلبًا على الديمقراطية والعملية السياسية.

١٠. تأثيرات اقتصادية وفقر مدقع: إن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب يمكن أن ينعكس سلبًا على الاقتصاد المحلي، حيث يقل الإنفاق ويرتفع مستوى الفقر.

١١. انتشار الهجرة: قد يبحث الفتيان والشباب عن فرص عمل في دول أخرى مما قد يؤدي إلى إفراغ البلاد من الكفاءات والطاقات.

١٢. تأثيرات على القيم الاجتماعية وتراجع السلوكات الإيجابية: إن البطالة قد تؤدي إلى التفكك في القيم الاجتماعية مثل العمل والاجتهاد، حيث يبحث البعض عن وسائل غير مشروعة لكسب المال.

١٣. زيادة الانتماءات الطائفية والعرقية: نقص الفرص يمكن أن يعزز الانتماءات

الطائفية أو العرقية، حيث يلجأ الأفراد إلى مجتمعاتهم الصغيرة كوسيلة للبقاء أو للحماية.

١٤. زيادة الاستغلال السياسي: في بعض الأحيان، يمكن استغلال معاناة العاطلين عن العمل من قبل بعض الكيانات السياسية لأغراض انتخابية.

١٥. تدهور التنمية الاقتصادية وانخفاض الإنتاجية: ارتفاع البطالة يعني عدم استغلال الموارد البشرية بشكل فاعل، مما يؤدي إلى تدهور التنمية الاقتصادية والإنتاجية.

ويمكن أن نستنتج ان البطالة في العراق من الأزمات التي تحتاج إلى مواجهتها بشكل عاجل من خلال استراتيجيات متكاملة تشمل توفير فرص العمل، دعم التعليم والتدريب المهني، وتعزيز الروابط الاجتماعية، وذلك من أجل بناء نسيج اجتماعي قوي ومستدام يمكن أن يدعم استقرار البلد وتطوره؛ وإن البطالة تعد مشكلة معقدة تؤثر على الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية للشباب والمجتمع ككل، ومن المهم تعزيز السياسات والاستراتيجيات التي تتيح فرص العمل المتاحة، فضلاً عن دعم الشباب من خلال التعليم والتدريب والتوجيه، من أجل بناء نسيج اجتماعي قوي ومستدام.

ثانيًا: تأثير التمايز الطبقي على البنية الاجتماعية في العراق:

تعد مسألة التمايز الطبقي من القضايا الحساسة والمعقدة في البنية الاجتماعية للعراق، حيث تؤثر على مختلف جوانب الحياة اليومية، وتتجمع حولها التحديات والفرص، وفيما يلي بعض التأثيرات المهمة للتمايز الطبقي على البنية الاجتماعية في العراق:

١. توسع الفجوات الاقتصادية: فالفقر والغنى والتمايز الطبقي يعكس تباينًا وعمقًا في مستويات الدخل، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في مستويات المعيشة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

٢. التحصيل العلمي: تُظهر الطبقات الاجتماعية العليا غالبًا تحصيلاً تعليميًا أعلى، ما يسهم في تعزيز وضعهم الاقتصادي ويزيد من فرص أبنائهم في الحصول على تعليم جيد.
٣. تفكك المجتمع وعزل الطبقات: طبقات المجتمع المختلفة قد تعيش في مناطق جغرافية منفصلة، مما يؤثر على التفاعل الاجتماعي ويعزز من الانقسام داخل المجتمع.
٤. ضعف الانسجام وعدم التفاهم: هذه الفروق الطبقية قد تؤدي إلى انعدام التفاهم والحوار بين الطبقات، مما يؤثر سلبًا على التماسك الاجتماعي.
٥. تراجع الهُوية الوطنية وتعزيز الهويات الفرعية يمكن أن يؤدي التمايز الطبقي إلى تعزيز الانتماءات الهوياتية المختلفة (مثل الانتماءات الطائفية أو العرقية) كوسيلة للدفاع عن النفس والحفاظ على مصالح الطبقات، ويمكن أن يؤثر التمايز الطبقي سلبًا على الشعور بالانتماء الوطني، حيث تتجه الطبقات العليا إلى التركيز على مصالحها الخاصة.
٦. تأثير على المشاركة السياسية وتفشي الفساد والمحسوبية: الطبقات ذات النفوذ قد تستفيد من النظام السياسي على حساب الطبقات الأخرى، مما يسهم في تعزيز الفساد.
٧. ضعف المشاركة: إن الفئات الأقل حظًا قد تشعر بعدم القدرة على التأثير في العملية السياسية، مما يقلل من مستوى المشاركة السياسية والاجتماعية.
٨. الصحة والخدمات الاجتماعية وفروق في الوصول إلى الرعاية الصحية: ان الطبقات العليا قد تتمتع بخدمات صحية أفضل، بينما تعاني الطبقات الأقل حظًا من نقص في الرعاية الصحية الجيدة.
٩. فروق في التعليم والخدمات الأساسية: التمايز الطبقي يؤثر أيضًا على مستويات التعليم والخدمات الأساسية، حيث تكون الموارد متاحة بشكل أكبر للطبقات الثرية.

١٠. التفكير والسلوكات الاجتماعية وتغيير القيم والمفاهيم: يمكن أن تؤدي الفروق الطبقية إلى اختلاف في القيم والمفاهيم، إذ تتميز الطبقات العليا بتركيز أكبر على القيم المادية والنجاح الشخصي.

ويمكن استخلاص ان مسألة التمايز الطبقي في العراق واحدة من التحديات الأساسية التي تواجه المجتمع، ويتطلب الأمر استراتيجيات شمولية لمعالجة هذه الفجوات، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص لجميع الأفراد بصرف النظر عن خلفياتهم الطبقية، يمكن أن يسهم ذلك بشكل كبير في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي وتمكين التنمية المستدامة في العراق.

ثالثًا: الازمات الاقتصادية المتوالدة:

واجه العراق كثير من الأزمات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على البناء والنسيج الاجتماعي في البلاد، ولنتناول بعض التأثيرات الرئيسة:

١. زيادة معدلات الفقر والبطالة: أدت الأزمات الاقتصادية، مثل انخفاض أسعار النفط، إلى تدهور الأوضاع المعيشية وزيادة معدلات الفقر بين شرائح واسعة من المجتمع.

٢. تدني مستوى الخدمات الأساسية، فان الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى تقليص الميزانيات المخصصة للخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يؤثر سلبًا على نوعية الحياة ويزيد من الفجوات بين الطبقات الاجتماعية.

٣. تدهور الاستثمار في البنية التحتية الأساسية: إن هذا التدهور يسبب عدم توفر خدمات الماء والكهرباء والطرق.

٤. تآكل الثقة: ان تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية وفقدانها يسهم في تفشي الفساد والمحسوبية، مما يفقد المواطنين الثقة في الحكومة وقدرتها على تحسين الأوضاع.

٥. الاحتجاجات والاضطرابات: تنشأ حركة اجتماعية واسعة من المطالبين بتحسين الأوضـاع الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى تفشي الاضطرابات والاحتجاجات ويجعلها سلوكًا يوميًا معتادًا.

٦. تفكك الروابط الأسرية: إن الأزمات الاقتصادية قد تؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية، حيث يبحث الأفراد عن فرص عمل في مناطق بعيدة أو حتى خارج البلاد.

٧. زيادة الاشتباكات الطائفية والعرقية: قد تؤدي الازمات الاقتصادية إلى تزايد التوترات بين الطوائف والعرقيات المختلفة، حيث يتجه الأفراد إلى الانتماء لمجموعاتهم الخاصة بشكل أقوى.

٨. تآكل الهُوية الاجتماعية وتغير قيم المجتمع: يمكن أن تؤدي الأزمات إلى تغييرات في قيم المجتمع، حيث تصبح القيم المادية والمنافسة على الموارد محددات رئيسة في العلاقات بين الأفراد.

٩. تناقص الشعور بالانتماء: تتأثر الهُوية الوطنية والشعور بالانتماء عندما يشعر الأفراد بأنهم غير محميين أو مساندين من قبل الدولة.

١٠. تدني ثقافي وإبداعي وتراجع الفنون: في ظل الضغوط الاقتصادية، قد تمر القطاعات الثقافية بفترات من الركود، مما يؤثر على الفنون والأدب في البلاد ويقلل من فرص التعبير الإبداعي.

١١. الهجرة: قد يدفع عدم الاستقرار الاقتصادي الأفراد إلى البحث عن فرص في بلدان أخرى، مما يؤدي إلى فقدان الخبرات والمهارات.

ويمكن الاستنتاج ان الأزمات الاقتصادية حتمًا تتسبب في تأثيرات عميقة على البناء والنسيج الاجتماعي في العراق، مما يتطلب استراتيجيات شاملة وحلولاً فعّالة من الحكومة والمجتمع لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي،

وتعزيز الخدمات العامة وتحسين الفرص الاقتصادية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على تعزيز النسيج الاجتماعي في العراق.

رابعاً: عدم المساواة في الأجور والرواتب بين موظفي القطاع العام والعاملين في القطاعات الخاصة، وان عدم تساوي الأجور والرواتب بين الموظفين والعاملين في أي مجتمع يمكن أن يكون له تأثيرات عميقة ومعقدة على النسيج الاجتماعي، فيما يلي بعض النقاط التي توضح هذه التأثيرات:

١. زيادة الفجوات الاقتصادية وفقر الأغلبية: يؤدي عدم تساوي الأجور إلى تزايد الفجوات بين الأغنياء والفقراء، حيث يستفيد عدد قليل من الأفراد من رواتب مرتفعة بينما تعاني الأغلبية من ضعف الموارد المالية، وهذه الفجوات قد تؤدي إلى تفاقم مشاعر الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي بين الفئات المهمشة.

٢. فقدان الثقة في المؤسسات: عندما يشعر الأفراد بعدم العدالة في الرواتب، فإن ذلك يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات التي يعملون بها، مما يجعلهم يشعرون بأنهم غير مُقدّرين أو مُحتَرمين.

٣. زيادة الإحباط: مشاعر إحباط الموظفين التي تبدو واضحة على موظفي الدولة والعاملين في مختلف القطاعات بسبب عدم المساواة في الأجور والمرتبات قد يؤدي ذلك إلى تزايد الإحباط والاستياء، مما يمكن أن ينجم عنه تدني مستويات الأداء والإنتاجية.

٤. تزايد التوترات وتأثير على العلاقات بين الأفراد يتسبب عدم تساوي الأجور في انعدام التوازن بين الأفراد، مما قد يؤدي إلى توترات وصراعات داخل بيئات العمل وبين الزملاء، ويمكن القول إن عدم المساواة في المردود المالي المعيشي قد يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى فئات أو طبقات

مختلفة، مما يزيد من التوترات الاجتماعية والنزاعات.

٥. هجرة العقول والبحث عن الفرص: يمكن أن يؤدي عدم تساوي الأجور إلى هجرة الأفراد الأكثر موهبة إلى دول توفر فرصًا أفضل، مما يفقد السوق المحلية المهارات والخبرات، وقد يخلق حالة من «تراجع تنافسية السوق» فتتأثر تنافسية السوق بشكل سلبي نتيجة لرغبة الكفاءات في البحث عن فرص أفضل في بيئات أكثر عدلاً.

٦. تراجع الروح الجماعية والانتماء وانخفاض الانتماء: عندما يشعر الموظفون بعدم المساواة، يمكن أن تتأثر روح الانتماء والتعاون في العمل، مما ينعكس سلباً على الأداء الجماعي.

٧. غزو الثقافة الفردية: قد ينتشر شعور بالاستقلالية الفردية على حساب العمل الجماعي، مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية خارج نطاق العمل أيضًا.

٨. التأثير على الصحة النفسية وبروز مشاعر الإحباط والقلق: إن العمل في بيئات تعاني من عدم المساواة في الأجور يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستويات التوتر والقلق بين الموظفين، مما يؤثر على صحتهم النفسية بشكل عام.

٩. دفع التغيير السياسي: قد يؤدي الاضطراب الناتج عن هذه الاحتجاجات إلى تغييرات سياسية، حيث يسعى العمال والموظفون إلى تحسين أوضاعهم.

وفي ظل ما طرح يمكن استنتاج ان تأثير عدم تساوي الأجور والرواتب يتجاوز الأبعاد الاقتصادية ليصل إلى مجالات اجتماعية وثقافية عديدة، ويتطلب معالجة هذه القضية جهودًا متكاملة من مختلف الفئات المعنية، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص، لضمان تحقيق العدالة والمساواة وتحسين النسيج الاجتماعي.

خامساً: الفساد المالي والإداري:

إن الفساد المالي والإداري يعد من القضايا الرئيسة التي تؤثر بشكل كبير على البنية الاجتماعية في العراق، ولم تكن هذه القضية جديدة على المجتمع العراقي، بل ترافق الفساد مع التطورات السياسية والاقتصادية منذ فترات طويلة، وفيما يلي بعض النقاط التي توضح تأثير الفساد المالي والإداري على البنية الاجتماعية في العراق:

١. حرمان الفئات الهشة وتفاقم ظاهرة الفقر: يوجه الفساد الأموال والنفقات إلى جيوب قلة من الأفراد، مما يزيد من مستويات الفقر بين عموم المجتمع، لا سيّما بين الفئات الهشة.
٢. البطالة المستشرية: يعرقل الفساد تطوير المشاريع الاقتصادية والاستثمارات، مما يسهم في تفشي البطالة وفقدان الفرص.
٣. مشاركة سياسية ضعيفة: يؤدي انعدام الثقة إلى عدم رغبة الأفراد للمشاركة في الشؤون السياسية، مما يُضعف الديمقراطية.
٤. اتساع الأزمات وتآكل الروابط الاجتماعية: يسهم الفساد في تفكك الروابط الاجتماعية والتآزر بين الأفراد، مما يزيد من وتيرة الانقسام الاجتماعي.
٥. زيادة التوترات: يؤدي الفساد إلى زيادة التوترات والنزاعات بين الجماعات المختلفة، حيث تُظهر صراعات الموارد والمناصب مدى عدم المساواة المتزايد.
٦. تأثيرات سلبية على التعليم والصحة وانخفاض جودة الخدمات، يتم توجيه الأموال المخصصة للخدمات العامة مثل التعليم والصحة إلى مشاريع وصفقات فاسدة، مما يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة.
٧. تراجع في التعليم الجيد: يؤدي الفساد إلى تقليل فرص التعليم الجيد، مما يؤثر على تطوير القوى العاملة المستقبلية ويعمق الفجوات الاجتماعية.

٨. الهجرة والنزوح: ينتج الفساد بيئة غير مستقرة وغير جاذبة للمواهب والكفاءات، مما يؤدي إلى هجرة الأفراد لا سيما الأكفاء والمبدعين إلى الخارج بحثًا عن فرص أفضل.
٩. النزوح الداخلي: نتيجة للصراعات المرتبطة بالفساد، يعاني العديد من العراقيين من النزوح الداخلي بحثًا عن مناطق أكثر استقرارًا.
١٠. ظهور حركات الاحتجاج: تزداد الاحتجاجات الشعبية كتعبر عن حالة الاستياء التي يبديها الشعب من الفساد من خلال تنظيم احتجاجات ومظاهرات، مما يعكس مدى تأثير الفساد على يومياتهم، وتظهر الأصوات الخشنة (العنف الشعبي) للمطالبة بتحسين الظروف، إذ يُظهر المواطنون رغبتهم في تحسين أوضاعهم من خلال مساءلة المسؤولين ومطالبتهم بالشفافية.
١١. التمييز والتوزيع غير العادل للموارد: يؤثر الفساد على كيفية توزيع الموارد بين الفئات المختلفة، مما يؤدي إلى تفشي ظاهرة التفاوت الاجتماعي.
١٢. تراجع في التنمية المستدامة: يعوق الفساد التنمية المستدامة من خلال منع تخصيص الموارد بشكل عادل وفاعل.

ويمكن الاستنتاج أن تأثير الفساد المالي والإداري على البنية الاجتماعية في العراق يتجلى بشكل واضح في الفقر، العزلة الاجتماعية، ضعف المؤسسات، وتفشي السخط الشعبي. التحدي الكبير الذي يواجه المجتمع العراقي هو كيفية مكافحة الفساد لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة يتطلب ذلك توجهًا جماعيًا من الحكومة والمجتمع المدني لتحقيق الشفافية وتعزيز المساءلة.

سادساً: العمالة الوافدة على النسيج الاجتماعي العراقي: تعد العمالة الوافدة ظاهرة متزايدة في العديد من الدول، بما في ذلك العراق، حيث يأتي العديد من العمال من دول أخرى للعمل في القطاعات المختلفة، ورغم الفوائد الاقتصادية

المحتملة لهذه العمالة، إلا أن لها تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي في العراق، ومن أبرز هذه التأثيرات:

١. تغير الهُوية الثقافية: إن الاختلافات الثقافية قد تؤدي العمالة الوافدة إلى إدخال ثقافات جديدة ولغات وعادات تؤثر على الهُوية الثقافية المحلية، مما يسبب توترات بين المجتمعات.

٢. فقدان التراث: مع مرور الوقت يمكن أن تؤدي هذه التغيرات إلى فقدان بعض العناصر الثقافية والتراثية الخاصة بالمجتمع العراقي.

٣. البطالة واحتدام التنافس: زيادة البطالة بسبب تزايد العمالة الوافدة يمكن أن يؤدي إلى تضخم سوق العمل، مما يؤثر سلبًا على فرص العمل المتاحة للعراقيين.

٤. تفاقم الفجوة الاقتصادية: منافسة العمالة الوافدة تزيد من حدة الفقر بين بعض فئات المجتمع، لا سيّما أولئك الذين يواجهون صعوبة في إيجاد وظائف.

٥. التوترات الاجتماعية: وصراعات عرقية أو طائفية، قد تسهم العمالة الوافدة في زيادة التوترات العرقية أو الطائفية، حيث يمكن أن ينظر إلى الوافدين كمنافسين على الموارد أو الخدمات.

٦. مظاهر عدم المساواة: يمكن أن تؤدي وجود العمالة الوافدة إلى شعور المجتمع المضياف بعدم المساواة أو الظلم، مما يعزز من الشعور بالغضب.

٧. الضغط على الموارد والخدمات: زيادة الضغط على الخدمات العامة يتطلب وجود عدد كبير من العمالة الوافدة توفير المزيد من الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يزيد من الضغط على الموارد المحدودة لأجهزة الدولة.

٨. فقدان جودة الخدمات: يمكن أن يؤدي الضغط المتزايد على الموارد إلى

تدهور جودة الخدمات المقدمة للسكان المحليين.

٩. تأثيرات اقتصادية سلبية: كما في التحويلات المالية إذ غالبًا ما ترسل العمالة الوافدة جزءًا من دخلها إلى بلدانها، مما يؤدي إلى خروج الأموال من الاقتصاد المحلي، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

١٠. ازدحام سوق العمل: يمكن أن يؤدي زيادة العمالة الوافدة إلى انخفاض الأجور في بعض القطاعات، مما يؤثر سلبًا على القوة الشرائية للسكان المحليين للمواطنين العراقيين.

ويمكن استنتاج فكرة أن العمالة الوافدة قد ترافقها بعض الفوائد الاقتصادية، إلا أن تأثيراتها السلبية على النسيج الاجتماعي في العراق يجب ألا تُغفل، يتطلب الوضع الحالي تفهمًا عميقًا للحاجة إلى إيجاد توازن بين الإفادة من العمالة الوافدة ومعالجة التحديات الاجتماعية الناجمة عنها، يتطلب الأمر أيضًا جهودًا حكومية وسياسات مدروسة لضمان حسن إدارة هذه الظاهرة وتحقيق تنمية مستدامة.

البعد السياسي:

طُرحت كثير من الأفكار أثناء المقابلات التي أجراها الباحثون وايضا عن طريق الاستبانات المختلفة التي تم توزيعها على عينات الدراسة، فضلا عن الملاحظة العلمية الموضوعية التي اتبعت في الدراسة الحالية، وكانت الأفكار والرؤى في بعدها الثالث تمثل بعدًا سياسيًا وبمجالات متعددة، ويمكن النظر إليه من خلال الآتي:

اولًا: التسقيط السياسي الذي يستهدف قادة المجتمع والعاملين على خدمته في البنية الاجتماعية العراقية، التسقيط السياسي هو ظاهرة يتم من خلالها استهداف الشخصيات العامة، سواء كانوا قادة سياسيين أو مدنيين، من خلال حملات تشويه السمعة ونشر الإشاعات والأكاذيب بغرض إضعافهم أو تسليط الضوء على عيوبهم أو زعزعة ثقة الجمهور بهم، وفي السياق العراقي، يشهد المجتمع تحديات سياسية واجتماعية متعددة، يمكن أن يكون للتسقيط السياسي تأثيرات عميقة على البنية الاجتماعية، وفيما يلي بعض التأثيرات المحتملة:

١. تآكل الثقة بين الأفراد والزعماء: إن فقدان الثقة عندما يتعرض القادة المستهدفون للتسقيط السياسي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تآكل الثقة بين المواطنين وزعمائهم، وهذا قد يسبب شعورًا بعدم الولاء وإضعاف الارتباط الاجتماعي.

٢. تشتيت الجهود إذا لم يعد القادة موثوقين: يفضل الكثيرون الابتعاد عن الانخراط في الأنشطة المجتمعية أو السياسية.

٣. تدهور التماسك الاجتماعي وتعزيز الانقسام: التسقيط السياسي يمكن أن يعزز الانقسامات الطائفية أو العرقية، حيث يتم تسليط الضوء على اختلافات الأشخاص المستهدفين، مما قد يعمق الفجوات بين مختلف مكونات المجتمع.

٤. الصراعات الداخلية: يؤدي التسقيط إلى تفشي الشكوك والخلافات بين الأفراد، مما يضعف الروابط الاجتماعية ويؤدي إلى صراعات داخل المجتمع.
٥. تأثيرات سلبية على العمل الاجتماعي والخدمات العامة وإضعاف جهود الخدمة العامة، فالشخصيات المستهدفة، التي تعمل على تقديم الخدمات العامة، قد تتراجع أو تُعيق أعمالهم بسبب ضغوط التسقيط، مما يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
٦. تقليص المبادرات المجتمعية: قد يتجنب الناس الانخراط في المبادرات الاجتماعية والسياسية خوفًا من تعرضهم للتسقيط، مما يؤدي إلى نقص في العمل الجماعي والمبادرات المجتمعية.
٧. زيادة اليأس والإحباط: إن تعميم الإحباط بسبب حملات التسقيط يؤدي إلى شعور الإحباط واليأس لدى المواطنين، مما يجعلهم يشعرون بأن التغيير الإيجابي غير ممكن وأن جميع القادة لا يستحقون الثقة.
٨. نقص التحفيز على المشاركة: شعور اليأس قد يؤدي إلى انخفاض في معدل المشاركة السياسية والمجتمعية، حيث يعتقد الأفراد أن لا جدوى من جهودهم.
٩. تشجيع الفساد وسوء الإدارة وضعف الرقابة في البيئة السياسية المتوترة حيث يسود التسقيط، يمكن أن تُضعف آليات المساءلة والرقابة على القادة، مما قد يؤدي إلى تفشي الفساد وسوء الإدارة في المؤسسات.
١٠. تحديات في التوظيف: قد يعزف المهنيون عن شغل المناصب العامة أو الانخراط في السياسة بسبب مخاطر التسقيط، مما يكرس فسادًا اقتصاديًا واجتماعيًا.
١١. تأثيرات على الجيل الجديد ومحاكاة السلوكات السلبية: يمكن أن تؤدي

ظاهرة التسقيط السياسي إلى تشكيل سلوكيات سلبية بين الشباب الذين قد يرون أن التشهير والكذب هو سلوك مقبول في المجال السياسي والاجتماعي.

١٢. فقدان الأمل: تسهم هذه الظاهرة في فقدان الأمل لدى الشباب في إمكانية التغيير، مما قد يؤدي إلى عدم اهتمامهم بالمشاركة في الحياة العامة والسياسية.

ويمكن استنتاج ان التسقيط السياسي في العراق ينتج تأثيرات عميقة على النسيج الاجتماعي، من تآكل الثقة بين الأفراد والقيادات، إلى تعزيز الانقسامات والصراعات، مما يزيد من التحديات التي تواجه المجتمع، إذ يحتاج المجتمع إلى تطوير ثقافة مصارحة ومساءلة قائمة على التعاون والاحترام المتبادل للإسهام في بناء مستقبل أكثر استقرارًا ورفاهية.

ثانيًا: ظاهرة مدح وتمجيد نظام حزب البعث ورئيسه المقبور، يؤثر مدح وتمجيد نظام حزب البعث والرئيس المقبور (صدام) على النسيج الاجتماعي العراقي بشكل كبير، وان حزب البعث الذي كان تحت قيادة صدام حسين، حكم العراق من عام ١٩٦٨ حتى عام ٢٠٠٣، وكانت له تأثيرات سلبية عميقة ومتعددة الأبعاد على المجتمع العراقي، وان مدح وتمجيد هذا النظام بكل ما يحمل من خصائص وتاريخ دموي تخريبي حتمًا سوف ينعكس سلباً على النسيج الاجتماعي، ويمكن النظر الى هذا الموضوع من خلال:

١. توليد الانقسام الاجتماعي خلق الفجوات الطائفية والعرقية، فقد شهد العراق في عهد البعث سياسات تمييزية مرتبطة بالطائفة والعرق، مما أدى إلى انقسام المجتمع على أسس طائفية وعرقية، ومدح النظام يمكن أن يعيد إلى السطح هذه الانقسامات ويعزز مشاعر الكراهية بين مختلف الجماعات.

٢. إحياء الأحقاد التاريخية: تمجيد النظام يمكن أن يعيد إطلاق الأحقاد والتوترات القديمة، مما يؤدي إلى تعميق الجروح الاجتماعية.
٣. تأثير على الهُوية الوطنية: إن تمجيد أسلوب الحكم القمعي للنظام يمكن أن يؤدي الى قبول الأنظمة الشمولية لفكر الحكم القمعي، حيث يُنظر إلى السياسات القمعية التي اتبعها النظام كوسيلة مشروعة للحفاظ على النظام، وهذا قد يسهم في تقبل أشكال جديدة من القمع في المجتمع.
٤. فقدان الهُوية المشتركة: إن تمجيد حقبة البعث قد يسهم في تقليل التركيز على الهُوية الوطنية العراقية المشتركة ويدفع نحو تعزيز الهويات الفرعية.
٥. زيادة الاستقطاب وإقامة درجات مختلفة من الندم أو عدم الندم: مدح النظام يمكن أن يؤدي إلى انقسام بين أولئك الذين يؤيدون حقبة حكم البعث وأولئك الذين عانوا منها، مما يزيد من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي.
٦. تشويه الذاكرة التاريخية: من الممكن أن يؤدي تمجيد النظام إلى تغيير في كيفية فهم الأجيال الجديدة لتاريخ العراق والحقائق المتعلّقة بحقوق الإنسان.
٧. إعادة تقييم الأحداث التاريخية وتأثيرات على الثقافة والسياسة: توجيه المدح للنظام يمكن أن يعيد تشكيل كيف يُنظر إلى الأحداث التاريخية المهمة، سواء كانت الحروب أو الثورات أو الاحتجاجات.
٨. تأثير على العمل السياسي: إذا تم تمجيد النظام بشكل كبير، فقد يؤدي ذلك إلى استعادة أفكار الحزب والتوجهات القاسية في التفكير السياسي، مما يؤثر سلبًا على العمليات السياسية الحالية.
٩. تغييرات في القيم الاجتماعية وتحول في القيم والمبادئ: قد يؤدي مدح نظام البعث إلى تعزيز قيم مثل الولاء الأعمى للسلطة، مما يؤدي إلى تآكل

القيم الديمقراطية والحقوق الفردية.

١٠. تغييرات في السلوك الاجتماعي: يمكن أن تعزز هذه الثقافة قيم العنف والقمع، مما قد يؤدي لزيادة التوترات في المجتمع.

ويمكن استنتاج ان مدح وتمجيد نظام حزب البعث في العراق له تأثيرات عميقة على النسيج الاجتماعي، حيث يعيد إحياء الانقسامات التاريخية، ويؤثر على الهُوية الوطنية، ويعزز قيم قد تكون مدمرة للمجتمع، لذا، من المهم النظر بعناية في كيفية تناول التاريخ والسياسة في العراق وتعزيز ثقافة الحوار والمصالحة لبناء نسيج اجتماعي قوي ومتماسك.

ثالثًا: التعنصر والشوفينية، التعنصر (العنصرية) والشوفينية (الوطنية المتطرفة أو القومية المتعصبة) يشكلان ظاهرتين تسهمان في تفكك النسيج الاجتماعي في العراق، وتتجلى آثار هاتين الظاهرتين في عدة جوانب:

١. تفكيك الهُوية الوطنية وتعارض الهويات الفرعية: في العراق يُعد التنوع العرقي والطائفي جزءًا أساسيًا من الهُوية الوطنية، والتعنصر والشوفينية يسهمان في تعزيز الهويات الفرعية على حساب الهُوية الوطنية المشتركة، مما يؤدي إلى تعزيز الشعور بالفصل والانقسام بين الجماعات.

٢. تآكل القيم المشتركة: تحت تأثير التعنصر، يمكن أن تتراجع قيم التعاون والاحترام المتبادل، مما يؤثر سلبًا على الإحساس بالانتماء المشترك والهُوية الجماعية.

٣. خلق التوترات والصراعات وازدياد العنف الطائفي والعرقي، إذ تؤدي الشوفينية إلى تعزيز النزعات العنيفة تجاه الآخرين، مما قد يتسبب في موجات من العنف والانقسام، والعراق شهد أحداثًا مؤلمة بسبب التصورات التعصبية القائمة على الدين أو العرق.

٤. انعدام الثقة بين الجماعات: التعنصر يؤدي إلى فقدان الثقة بين الجماعات

المختلفة، مما يجعل التفاهم والحوار أكثر صعوبة ويسهم في تأجيج النزاعات.

٥. تأثيرات سلبية على السياسة واستغلال القادة السياسيين: يمكن أن يستغل بعض القادة السياسيين التعنصر والشوفينية لتحقيق مكاسب سياسية، بزيادة الاستقطاب والتوتر بين الجماعات، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تفشي خطاب الكراهية والتعصب.

٦. تعاظم السياسات الطائفية: يمكن أن يؤدي التعنصر إلى بروز سياسات تركز على مصالح جماعة معينة على حساب الآخرين، مما يجعل بناء نظام سياسي عادل وتمثيلي تحديًا كبيرًا.

٧. تأثير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوزيع غير عادل للموارد: يمكن أن تتسبب الشوفينية في تمييز بعض الجماعات في توزيع الموارد والخدمات، مما يزيد من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

٨. إعاقة تحقيق التنمية المستدامة: عندما تكون المجتمعات مقسّمة على أسس عرقية أو طائفية، يصبح من الصعب تنفيذ سياسات تنمية شاملة، ويجعل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي أمرًا معقدًا.

٩. أثر على الثقافة والفنون وتقييد التعبير الثقافي: إذ يمكن أن تؤدي الشوفينية إلى قيود على حرية التعبير والثقافة، حيث تُرفض آراء وأفكار الجماعات المختلفة، مما يقلل من التنوع الثقافي.

١٠. إعادة كتابة التاريخ: محاولة بعض الجماعات فرض روايتها الخاصة للتاريخ قد تؤدي إلى تضاؤل الفهم المتوازن للتاريخ العراقي، مما يؤثر على الأجيال الجديدة.

ويمكن استنتاج ان التعنصر والشوفينية يشكلان تهديدًا كبيرًا للنسيج الاجتماعي في العراق، ومن خلال تعزيز الانقسامات والتوترات، يمكن أن تؤدي

هذه الظواهر إلى تفكك المجتمع وتقويض الجهود لبناء دولة أكثر انسجامًا وعدالة، وإن معالجة هذه الظواهر تتطلب جهودًا متواصلة للعمل على تعزيز ثقافة التسامح والتفاهم المتبادل، وتعزيز الهُوية الوطنية المشتركة.

رابعًا: الولاء السياسي الخارجي، له تأثيرات كبيرة على النسيج الاجتماعي العراقي، إذ يمكن أن يُؤثر هذا الولاء في عدة جوانب، تشمل:

١. الانقسام الطائفي والإثني: العراق يتكون من مكونات طائفية وإثنية متنوعة، بما في ذلك الشيعة والسنة والأكراد، والولاءات السياسية الخارجية قد تعزز الانقسامات بين هذه المكونات، حيث يمكن لبعض الدول دعم مجموعات معينة على حساب أخرى، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات العرقية والطائفية.

٢. تأثير القوى الإقليمية: توجد بعض الحكومات الاقليمية والدولية تلعب دورًا كبيرًا في السياسة العراقية، حيث تتدخل في الشؤون الداخلية من خلال دعمها لأحزاب معينة أو مجموعات سياسية، وهذا التدخل يمكن أن يسهم في زيادة التوترات والصراعات الداخلية.

٣. فقدان الهُوية الوطنية: مع تزايد النفوذ الخارجي، قد يشعر العراقيون بأن هويتهم الوطنية تتراجع لصالح الولاءات الخارجية، مما يؤدي إلى تآكل النسيج الاجتماعي وتفتيته.

٤. التظاهرات والاحتجاجات: الولاء السياسي الخارجي قد يؤدي إلى خروج الناس للاحتجاج ضد التدخلات الخارجية، مما يعكس حالة من الاستياء والغضب الاجتماعي، وهذا يمكن أن ينشئ توترًا بين الحكومات المحلية والفئات الشعبية.

٥. تعزيز الانقسامات الطائفية والإثنية: التدخل الخارجي غالبًا ما يركز على دعم مجموعات سياسية أو عسكرية معينة، هذا الدعم يمكن أن يعمق الانقسامات الطائفية، حيث تشعر المجتمعات بأن مصالحها تمثل من قبل

قوى خارجية، مما يؤدي إلى زيادة التوترات بين الطوائف المختلفة.

٦. فقدان الثقة في المؤسسات المحلية: عندما يتم استقدام تدخلات خارجية، يمكن أن يزداد شعور المواطنين بفقدان الثقة في حكوماتهم المحلية؛ إذا اعتُبرت الحكومات كأدوات لخدمة مصالح دول أخرى، فإن ذلك يؤثر على شرعيتها ويزيد من مشاعر الإحباط وغضب المجتمع.

٧. صراعات القوى المحلية: التدخل الخارجي غالبًا ما يؤدي إلى تصاعد الصراعات بين المجموعات المحلية، حيث تسعى كل مجموعة للحصول على دعم خارجي، وهذا الصراع يمكن أن يتحول إلى مواجهات مسلحة، مما يؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي.

٨. الإرهاب والعنف: تدفقات الدعم الخارجي لمجموعات معينة قد تؤدي إلى ظهور جماعات إرهابية أو مسلحة متباينة الاهداف والرؤى، مما قد يؤدي إلى موجات من العنف تؤثر على المجتمعات المحلية.

٩. الضغط الاجتماعي والاقتصادي: إن التدخلات الخارجية قد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية، مما ينعكس سلبًا على المجتمع، الشعور بالإهمال أو الاستغلال من قبل قوى خارجية يمكن أن يؤدي إلى استياء اجتماعي ويزيد من حالات الفقر والبطالة.

ويمكن استنتاج ان الولاء السياسي الخارجي يؤثر بشكل كبير على النسيج الاجتماعي العراقي، مما يستدعي دراسة دقيقة وفهمًا شاملاً للوضع القائم في البلاد، وبصفة عامة، التدخل الخارجي له تأثيرات معقدة ومتنوعة على النسيج الاجتماعي، ويمكن أن يؤدي إلى تعزيز الانقسامات أو في بعض الحالات.

خامسًا: المحاصصة والنظام التوافقي، المحاصصة والنظام التوافقي في العراق لهما تأثيرات عميقة ومعقدة على النسيج الاجتماعي في البلد، ومن تلك التأثيرات:

١. تعزيز الطائفية والعرقية: المحاصصة تعتمد على تقسيم الوظائف والموارد بين المكونات الطائفية والعرقية، مما يعزز الهُوية الطائفية بدلاً من الهُوية الوطنية، وهذا يقود إلى عزلة مجتمعية ويزيد من الانقسامات بين الفئات المختلفة.

٢. انعدام الثقة في المؤسسات: عندما يُنظر إلى التوزيع القائم على المحاصصة كوسيلة لتحقيق مكاسب خاصة، فإن ذلك يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية، يشعر المواطنون بأن الحكومة تمثل مصالح معينة بدلاً من تمثيل كل المواطنين، مما يعزز الشعور بالخذلان.

٣. ارتفاع معدلات الفساد: فان نظام المحاصصة يجعل من السهل تدهور النزاهة والشفافية، إذ بدلاً من التركيز على الكفاءة والجدارة، تُمنح المناصب للأفراد بناءً على انتماءاتهم السياسية أو الطائفية، مما يؤدي إلى تفشي الفساد ويعوق تقدم البلاد.

٤. تأجيج النزاعات الاجتماعية: المحاصصة والتوافقية المقيتة يمكن أن تؤدي إلى صدامات بين الجماعات المختلفة، إذ تسعى كل مجموعة للحصول على نصيب أكبر من السلطة والثروة، مما يزيد من التوترات والعنف وعدم الاستقرار السياسي، فنظام التوافق السياسي يؤدي إلى وعود متكررة بالفشل، حيث تعمل الأحزاب السياسية بصورة تنافسية للبقاء في السلطة، وهذا النوع من الافتقار إلى الاستقرار يمكن أن يتسبب في تجدد الأزمات السياسية، مما يؤثر على السلام الاجتماعي.

٥. إقصاء الشريحة الشبابية: يمثل الشباب شرائح واسعة من المجتمع العراقي، وغالبًا ما يتم إقصاؤهم من عمليات اتخاذ القرار، وهذا الإقصاء يؤدي إلى مشاعر الإحباط والغياب عن المشاركة السياسية، مما يؤثر سلبًا على التماسك الاجتماعي.

٦. صعوبة تحقيق التنمية المستدامة: يعتمد النجاح في التنمية المستدامة على الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية، ومع شيوع المحاصصة، تتعذر رؤية خطط استراتيجية واضحة للتنمية، مما يقوض الأمل في مستقبل أفضل.

٧. تأثير على الهُوية الوطنية: مع تزايد التركيز على الانتماءات الطائفية والعرقية، يصبح من الصعب تعزيز الهُوية الوطنية المشتركة، إذ يمكن أن يشعر الأفراد بأنهم ينتمون إلى مجموعة معينة فقط بدلاً من الوطن بشكل عام.

ويمكن الاستنتاج أن نظام المحاصصة والتوافق مرتبط بعوامل هيكلية وثقافية واجتماعية معقدة تؤثر على الوظائف الحكومية والتفاعل الاجتماعي في العراق، ولتحقيق تعزيز النسيج الاجتماعي، من الضروري إعادة التفكير في هذه الأنظمة وتبني سياسات تعزز من الانتماء الوطني وتعزز الثقة في المؤسسات.

سادسًا: توزيع المناصب وتسييس الوظائف القيادية والدرجات الوظيفية العليا، تعد هذه القضية من القضايا الحساسة والمعقدة في العراق، والتي تسهم بشكل كبير في بناء الدولة والنسيج الاجتماعي، يمكن اجمال تأثيرات تلك القضية على النحو الآتي:

١. تعزيز الطائفية والمحاصصة السياسية: توزيع المناصب بناءً على الانتماءات الطائفية أو الحزبية يرسخ الفروق بين المكونات الاجتماعية، قد يؤدي إلى تعزيز الانقسام الطائفي وإضعاف الهُوية الوطنية، حيث يُنظر إلى السلطة كحق مكتسب لطائفة معينة.

٢. غياب الكفاءة والجدارة: عندما تُمنح المناصب بناءً على الولاءات السياسية بدلاً من الكفاءة، يترتب على ذلك ضعف في الأداء الحكومي، ويمكن أن يتسبب ذلك في تدهور الخدمات العامة وفشل البرامج التنموية.

٣. تأجيج الفساد والمحسوبية: السياسيون الذين يسعون لتأمين مناصب

لمؤيديهم يميلون إلى بناء شبكة من المحسوبية، مما يؤثر سلبًا على النزاهة والشفافية في التعاملات، يؤدي هذا إلى انتشار الفساد ويعيق النمو الاقتصادي.

٤. عدم الاستقرار السياسي: تنازع الأحزاب السياسية على توزيع المناصب يمكن أن يؤدي إلى صراعات وصدامات سياسية، مما يسبب حالة من عدم الاستقرار ويؤثر سلبًا على القرارات الحكومية.

٥. تآكل الثقة في المؤسسات: شعور المواطنين بعدم العدل في توزيع المناصب قد يسبب فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يؤثر على التواصل بين الحكومة والمجتمع ويؤدي إلى تآكل الهُوية الوطنية.

٦. تقويض التنمية المستدامة: تسييس الوظائف العليا يعوق التخطيط الاستراتيجي المستدام، بدلاً من التركيز على التطوير والابتكار، يتم توجيه الموارد نحو تعزيز المكاسب السياسية والفردية.

٧. الإقصاء والتهميش: تسييس الوظائف يؤدي إلى إقصاء شرائح واسعة من المجتمع، لا سيّما أولئك الذين لا ينتمون للأحزاب المتنفذة، مما ينجم عنه مشاعر الإحباط والغياب عن المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.

٨. انعدام الأمن الاجتماعي: عندما يشعر المواطنون بأن المناصب تُوزع بشكل غير عادل، يزيد ذلك من مشاعر الإحباط والغضب، مما قد يؤدي إلى الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات.

ويمكن الاستنتاج أن توزيع المناصب وتسييس الوظائف القيادية في العراق يُعد تحديًا كبيرًا يواجه بناء الدولة والنسيج الاجتماعي، وللتغلب على هذه التحديات، هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في كيفية إدارة الحكومة وتوزيع المناصب على أساس الكفاءة والجدارة بدلاً من الولاء السياسي، ينبغي العمل

على بناء مؤسسات قوية ونزيهة، وتعزيز الهُوية الوطنية، مما يسهم في تحسين الوضع الاجتماعي والسياسي في البلاد.

سابعًا: الصراعات السياسية، أثرت الصراعات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بشكل كبير على النسيج الاجتماعي للبلد، ويمكن توضيح ذلك من خلال أمثلة واقعية:

١. الانقسام الطائفي: اندلعت حرب أهلية طائفية بين العرب السنة والشيعة، حيث تم استهداف المجتمعات على أساس هويتها الطائفية، والهجمات الإرهابية مثل تفجير مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام في مدينة سامراء (عام ٢٠٠٦) أدت إلى تصاعد العنف، مما تسبب في انقسام المجتمع العراقي إلى مناطق طائفية.

٢. التهجير والنزوح: نتيجة للصراعات السياسية والنزاعات المسلحة واجه العراق ملايين النازحين، إذ تم تهجير ملايين الأشخاص من مناطقهم، كما أدى الهجوم الداعشي في ٢٠١٤ إلى نزوح أعداد كبيرة من المواطنين، وهذا التهجير أثر على التركيبة الاجتماعية وتسبب في تحولات ديموغرافية.

٣. تأثير الإعلام والخطاب الطائفي: كثير من وسائل الإعلام العراقية، وحتى بعض الشخصيات السياسية، استخدمت خطابًا تحريضيًا، على سبيل المثال، تداول خطابات تدعو إلى الكراهية بين الطوائف مثل «الشيعة خونة» أو «السنة إرهابيون»، مما أسفر عن تعزيز الانقسام وازدياد التوترات.

٤. التأثير على الشباب وشعور باليأس: أظهرت دراسات سابقة ذات علاقة أن كثير من الشباب العراقيين يشعرون باليأس نتيجة الصراعات السياسية المستمرة، مما يزيد من خطر التطرف، مثال على ذلك هو انضمام بعض الشباب إلى الجماعات المتطرفة، كوسيلة للهروب من الواقع الاجتماعي والسياسي القاسي.

٥. فقدان الثقة في الدولة ومؤسساتها: تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية نتيجة للمناكفات السياسية وما ترتب عليها من الفساد والفشل في تقديم الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، هذا أدى إلى شعور عام بعدم الانتماء والحد من التفاعل الاجتماعي الإيجابي بين مختلف مكونات المجتمع.

ويمكن استنتاج أن المناكفات والصراعات بصبغتها السياسية أدت الى حدوث شرخ اجتماعي عميق، وكيف أدت الصراعات السياسية في العراق إلى تغييرات عميقة في النسيج الاجتماعي، حيث تجلى ذلك في الانقسام الطائفي، والنزوح، وفقدان الثقة في الدولة، وزيادة العنف، ومن المهم معالجة هذه القضايا من خلال الحوار والتفاهم وتقديم حلول شاملة لتعزيز الوحدة الوطنية واستعادة الاستقرار الاجتماعي في العراق.

البعد الديني:

طُرحت كثير من الأفكار أثناء المقابلات التي أجراها الباحثون وايضا عن طريق الاستبانات المختلفة التي تم توزيعها على عينات الدراسة، فضلا عن الملاحظة العلمية الموضوعية التي اتبعت في الدراسة الحالية، وكانت الأفكار والرؤى في بعدها الرابع تمثل بعدًا دينيًا وبمجالات متعددة، ويمكن النظر إليه من خلال الآتي:

اولاً: الخطاب الديني المتشدد، ان الخطاب الديني المتشدد له تأثيرات عميقة على الهُوية الوطنية والنسيج الاجتماعي لأي مجتمع، وينعكس ذلك في عدة جوانب:

١. تفكيك الهُوية الوطنية: يعزز الخطاب المتشدد الفروقات والتباينات بين الأفراد بناءً على القواسم الدينية، مما يؤدي إلى ضعف الانتماء للهُوية الوطنية المشتركة، وتحويل ولاءات الأفراد إلى ولاءات مذهبية أو دينية ضيقة.

٢. زيادة التوترات الطائفية: يؤدي الخطاب المتشدد إلى تأجيج المشاعر العدائية بين الطوائف

المختلفة، وزيادة التوترات الطائفية، وهذه التوترات قد تتجلى في صراعات اجتماعية، مما يؤدي الى مزيد من الانقسامات الاجتماعية الحادة.

٣. انتشار الفكر الإقصائي: يشجع الخطاب المتشدد على إقصاء الآخر، إقصاء من لا يتماشى معه، مما يزيد من الشعور بالتهميش لدى الفئات المختلفة داخل المجتمع، هذا الإقصاء يخلق بيئة من الخوف والانقسام.

٤. تغيير القيم الاجتماعية: يعيد الخطاب المتشدد تشكيل القيم الاجتماعية، حيث تصبح الأفكار المتشددة حول الأخلاق والدين هي السائدة، وهذا يتعارض أحيانًا مع القيم الإنسانية المشتركة مثل التسامح، والانفتاح، والاحترام المتبادل.

٥. تغذية التطرف، يمكن أن يؤدي الخطاب المتشدد إلى تطرف الأفراد، وتحفيزهم على تبني أفكار متشددة قد تقود إلى العنف أو عدم التسامح مع الخارجين عن المناخ الديني السائد السائد.

٦. تأثير على السياسة: يمتد تأثير الخطاب المتشدد إلى الحياة السياسية، حيث تسعى بعض الجماعات إلى تطبيق رؤيتها الضيقة على بقية المجتمع، مما يعزز الفساد السياسي والتدخل في حياة الأفراد.

٧. فقدان حيوية الثقافة الوطنية: يؤثر الخطاب المتشدد في الثقافة الوطنية، حيث يتم تجاهل الفنون، والتراث، والمثالية الثقافية التي تشجع على التنوع والانفتاح، مما يؤدي إلى تقليص الهُوية الثقافية الغنية.

٨. تحديات في التعليم: يتسلل الخطاب المتشدد إلى المناهج التعليمية، مما يشكل أجيالاً من الشباب تحمل أفكارًا متصلبة واتجاهات تعصب وإقصاء، وهذه الأجيال قد تكون أكثر قابليات الى التعرض للتطرف.

٩. تقليل فرص التعاون: الخطاب المتشدد يسهم في تقليل فرص التعاون والتفاهم بين الأفراد من خلفيات دينية مختلفة، مما يحول دون بناء مجتمع متعاون ومنسجم ومتماسك وقوي.

١٠. الابتعاد عن الحوار: يعزز الخطاب المتشدد ثقافة عدم الحوار أو النقاش، حيث يُنظر إلى الآراء المخالفة بعدّها تهديدات، مما يؤدي إلى توقف تبادل الأفكار البناءة.

ويمكن استنتاج أن الخطاب الديني المتشدد يشكل تهديدًا كبيرًا للهُوية الوطنية والنسيج الاجتماعي، وبدلاً من تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل، فإنه يجعل المجتمعات أكثر عرضة للانقسام والصراعات، إذ من الضروري تعزيز الحوار والتسامح وتنمية رؤية وطنية شاملة تشمل جميع مكونات المجتمع، ومن ثم إنشاء بيئة تعزز الوحدة والسلام.

ثانيًا: انحراف الافكار الدينية: إن انحراف الأفكار الدينية يمكن أن تكون له تأثيرات كبيرة على النسيج الاجتماعي في أي مجتمع، بما في ذلك المجتمع العراقي، ويمكن النظر الى تلك التأثيرات على النحو الآتي:

١. تفكيك الوحدة الاجتماعية: انحراف الأفكار الدينية يمكن أن يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى مجموعات متمايزة على أساس دين أو مذهب، هذا يمكن أن يزيد من الهويات الفرعية ويضعف الروابط الاجتماعية بين الأفراد.

٢. العنف والتطرف: بعض الجماعات المتطرفة قد تستخدم تشويهات معينة لمفاهيم دينية لتبرير العنف، وفي العراق لوحظت موجات متعددة من صراعات طائفية وعنف موجه ضد مجموعات معينة بسبب الاختلافات الدينية.

٣. تأثير على التعليم: يمكن أن تؤثر الأفكار المنحرفة على نظام التعليم، حيث تُدرَّس مفاهيم تروج للتعصب بدلاً من التسامح والفهم المتبادل.

٤. التمييز والعنصرية: قد تؤدي هذه الأفكار إلى تمييز ضد فئات معينة من المجتمع، مما يثير مشاعر الكراهية وعدم التقبل.

٥. تغيير القيم الاجتماعية: الأفكار الدينية المنحرفة قد تؤدي إلى تغييرات في القيم الأخلاقية والاجتماعية، حيث يتم تبرير سلوكات سلبية باسم الدين.

٦. إضعاف المؤسسات الاجتماعية: إن الصراعات الناجمة عن الدين قد تؤدي إلى تآكل ثقة الناس في المؤسسات، مثل الحكومة والمؤسسات الأمنية والنظام القضائي.

ويمكن استنتاج ان العراق شهد العديد من هذه الآثار، مما أدى إلى تدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن المهم تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع للحد من تأثيرات هذه الانحرافات.

ثالثًا: تكريس الطائفية وتوظيفها، توظيف وتكريس الطائفية في العراق له تأثيرات عميقة ومدمرة على النسيج الاجتماعي، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. تفكيك الوحدة الوطنية: إن الطائفية تسهم في خلق انقسامات عميقة بين المكونات المختلفة في المجتمع العراقي، مما يؤدي إلى فقدان الشعور بالهُوية الوطنية الواحدة وتزايد التوترات بين الفرقاء.

٢. الصراع والعنف: إن تكريس الطائفية يشجع على انـدلاع النزاعات والصراعات المسلحة، حيث تحدث هجمات بين الجماعات الطائفية مما يسهم في إنتاج حلقة من العنف والإرهاب.

٣. التمييز الاجتماعي: تهيمن الطائفية على بعض الهوامش الاجتماعية، مما يسفر عنه تمييز ضد مجموعة معينة من المواطنين بناءً على معتقداتهم الدينية أو الطائفية، وهو ما يؤثر على فرص العمل والتعليم والخدمات.

٤. تآكل الثقة في المؤسسات: عندما تصبح السياسة قائمة على المحاصصة الطائفية، فإن ذلك يؤدي إلى فقدان الثقة في مؤسسات الدولة، حيث يشعر الأفراد أن هذه المؤسسات تمثل مصالح فئات معينة وليس المجتمع ككل.

٥. الهجرة والنزوح: العنف الطائفي قد يؤدي إلى تهجير العديد من الأسر، مما يتسبب في فقدان النسيج الاجتماعي وزيادة عدد النازحين داخل وخارج العراق.

٦. تأثير على الثقافة والفنون: الطائفية تؤثر على التعبير الثقافي والفني، حيث قد يتم تقييد حرية الإبداع بسبب القلق من ردود الفعل السلبية من جماعات معينة.

٧. تأثير على الاقتصاد: إن التوترات الطائفية قد تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث تفقد المناطق المتأثرة استثمارها السياحي والتجاري وتتعرض للخسائر الاقتصادية نتيجة للصراعات.

ويمكن استنتاج ان تكريس الطائفية ليس فقط مشكلة سياسية، بل هو تحدٍ اجتماعي وثقافي يتطلب عملاً جماعيًا نحو تعزيز التفاهم والتسامح بين جميع مكونات المجتمع العراقي لبناء وطن يتمتع بالاستقرار والأمن.

رابعًا: غياب الواعز الديني الأصيل: غياب الواعز الديني الأصيل في العراق يمكن أن يؤثر بشكل كبير على المنظومة الاجتماعية والنسيج الاجتماعي، ويمكن تلخيص هذه التأثيرات في النقاط التالية:

١. تراجع قيم التعاون والتضامن: الواعز الديني الأصيل يعزز القيم الإنسانية مثل التعاون والعدالة والمساعدة المتبادلة، مع غيابه، قد تتراجع هذه القيم، مما يؤدي إلى زيادة الأنانية والانفصال بين الأفراد والجماعات.

٢. تزايد مظاهر الفساد: غياب الواعز الديني يؤدي إلى ضعف الضمير الفردي، مما قد يسهل انتشار الفساد وسوء السلوك في مختلف جوانب الحياة العامة والخاصة.

٣. انتشار التعصب والتطرف: في ظل غياب الواعز الديني الأصيل، يمكن أن تنشأ آيديولوجيات متطرفة، حيث يحل التشدد العاطفي محل التسامح والاعتدال، مما يزيد من حدة الانقسامات الطائفية.

٤. الانحدار الأخلاقي: غياب الواعز الديني يمكن أن يؤدي إلى تآكل القيم الأخلاقية، مثل الصدق، الأمانة، واحترام الآخرين، مما يؤثر سلبًا على التفاعل الاجتماعي ونوعية العلاقات بين الأفراد.

٥. تفكك الأسر: عدم وجود إطار ديني قوي يوجه العلاقات الأسرية يمكن أن يؤدي إلى زيادة حالات الطلاق والنزاعات الأسرية، مما ينعكس على استقرار المجتمع وأجياله المستقبلية.

٦. تدهور التعليم والثقافة: الواعز الديني له دور كبير في تعزيز التعليم والثقافة، وعند غيابه، يمكن أن تضعف معايير التعليم وتسود ثقافة الانحراف والتنمر.

٧. زيادة الانقسامات الاجتماعية: مع غياب التوجيه الديني الراسخ، يمكن أن تتعزز المشاكل والانقسامات بين الجماعات الاثنية والدينية، مما يؤدي إلى تفاقم الصراعات الاجتماعية.

٨. فقدان الهُوية: غياب الواعز الديني الأصيل قد يسهم في فقدان الهُوية الجماعية، حيث يصبح الأفراد غير قادرين على الارتباط بقيم وأخلاقيات مشتركة.

٩. عدم الاستقرار الأمني: يمكن أن تتزايد حالات العنف والإرهـاب في المجتمع، حيث يصبح الأفراد أكثر عرضة للتأثر بالخطابات المتطرفة التي تروج لها جماعات تسعى لتحقيق أجندات معينة.

ويمكن استنتاج ان غياب الواعز الديني الأصيل يؤثر بشكل عميق على التركيبة الاجتماعية للعراق، ويتطلب العمل على إعادة إحياء هذه القيم الروحية والاجتماعية للتوجه نحو مجتمع أكثر استقرارًا وتماسكًا.

خامسًا: غموض في دور المؤسسة الدينية، غموض دور المؤسسة الدينية في العراق يعد ظاهرة متعددة الأبعاد، حيث يمكن أن يؤثر بشكل كبير على النسيج الاجتماعي والسياسي في البلاد، وهذه بعض الجوانب الرئيسة التي تسلط الضوء على هذا الغموض وتأثيره:

١. تعدد المرجعيات الدينية: تسود في العراق مجموعة من المرجعيات الدينية المختلفة (مثل الشيعة والسنة)، مما يؤدي إلى تباين في الآراء حول القضايا الدينية والسياسية، وهذا التعدد يمكن أن يخلق حالة من الارتباك بين الناس البسطاء أو مع وجود جهات خفية خبيثة تستغل هذا التعدد لتشتيت المجتمع حول من يجب أن يتبعوه، مما يؤثر على الوحدة الاجتماعية.

٢. الدور المتناقض في السياسة: تتحكم بعض المؤسسات الدينية في السياسة، حيث يلعب رجال الدين دورًا فاعلاً في توجيه مواقفهم تجاه

القضايا السياسية، وهذا الغموض يمكن أن يسهم في تفشي الفساد ويعزز الانقسامات السياسية، حيث يصبح الدين أداة لأغراض سياسية بدلاً من كونه مصدرًا لقيم الأخلاق والتسامح.

٣. تأثير الفتوى: الفتاوى يمكن أن تكون حاسمة في توجيه الشعب، ولكنها قد تأتي في سياقات غامضة أو متناقضة لاسيما إذا صدرت عن قيادات دينية غير مؤهلة، مما يؤدي إلى تباين في التفسيرات والآراء بين مختلف الجماعات، مما يزيد من التوترات ويؤثر سلبًا على السلام الاجتماعي.

٤. تراجع الثقة في المؤسسات: عندما يكون هناك غموض في دور المؤسسات الدينية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع الثقة بينها وبين المجتمع، وهذا التراجع قد يسهم في الانفصال بين الشباب والدين، مما يؤدي إلى شعور بالاغتراب وفقدان الهُوية.

٥. تزايد التطرف: إن الغموض في دور المؤسسة الدينية يمكن أن يُستغل من قبل الجماعات المتطرفة لترويج أفكارها، حيث تقوم بتشويه المفاهيم الدينية الأصيلة لتبرير العنف والتطرف.

٦. التوجه نحو العلمانية: في ظل وجود غموض وعدم وضوح حول دور الدين، قد يتجه بعض الأفراد نحو العلمانية أو تبني أفكار جديدة، مما يزيد من الاستقطاب والاختلاف بين الأجيال المختلفة ويؤثر على القيم التقليدية.

٧. تقويض الهُوية الثقافية: عندما يُحاط دور المؤسسات الدينية بالغموض، قد يُنظر إلى هذه المؤسسات كمصدر للانقسام بدلاً من الوحدة، مما يؤدي إلى فقدان الهُوية الثقافية والدينية المشتركة.

٨. تأثير الصراعات الإقليمية: الصراعات الإقليمية ودخول عناصر خارجية قد تؤدي إلى مزيد من الغموض، حيث تتداخل المصالح السياسية مع الدين

مما يؤدي إلى تباين الآراء والولاءات داخل المجتمع.

ويمكن استخلاص ان الغموض في دور المؤسسة الدينية في العراق له تأثير كبير على النسيج الاجتماعي، يمكن أن يؤدي إلى تباين في التوجهات وتفاقم الانقسامات، مما يتطلب الحاجة إلى إعادة تقييم دور هذه المؤسسات وتوضيح رسالتها في سياق العمل من أجل سلام اجتماعي واستقرار دائم.

سادسًا: التركيز على الخلافات المذهبية وترك القيم والمبادئ الاسلامية العامة، إن التركيز على الخلافات المذهبية في العراق، بدلاً من الالتفات إلى القيم والمبادئ الإسلامية العامة، يؤدي إلى تأثيرات سلبية عميقة على بنية المجتمع العراقي تتمثل في عدة جوانب:

١. تعزيز الانقسام الاجتماعي: تسهم الصراعات المذهبية في تفتيت المجتمع إلى جماعات متناحرة تقوم بتعزيز هوياتها المذهبية على حساب القيم العامة التي تجمع المسلمين، مثل التعاون والتسامح.
٢. التعصب والعدائية: تؤدي الخلافات المذهبية إلى تكوين بيئة من التعصب والعدائية بين الطوائف، هذا التعصب ينعكس على العلاقات اليومية بين الأفراد ويدفعهم إلى تباعد أكبر بدلاً من التعايش السلمي.
٣. فقدان الهُوية الإسلامية المشتركة: التركيز على الخلافات المذهبية يعزل الأفراد عن الهُوية الإسلامية الأكبر، مما يضعف شعورهم بالانتماء إلى الأمة الإسلامية ويزيد من الضغوطات الداخلية والخارجية.
٤. الاستغلال السياسي: تستغل بعض القوى السياسية الخلافات المذهبية لتعزيز سلطتها ونفوذها، مما يؤدي إلى استقطاب سياسي يكرس الانقسام ويحول الدين إلى أداة للصراع بدلاً من كونه مصدرًا للسلام والوحدة.
٥. تآكل القيم الأخلاقية: تضعف الخلافات المذهبية القيم الأخلاقية الإسلامية الأساسية مثل العدالة والمساواة والرحمة وتهمشها، مما يؤدي إلى انهيار

القيم الاجتماعية الأساسية ويعزز السلوكات السلبية مثل الكراهية والتمييز.

٦. تأثيرات على التعليم: تروج المناهج التعليمية في بعض الأحيان للخلافات المذهبية بدلاً من التركيز على القيم الإنسانية المشتركة، وهذا يؤدي إلى نشوء أجيال جديدة تتبنى معايير تمييزية وتعزز الفجوة القيمية.

٧. الصراعات المسلحة: غالبًا ما تتسبب الخلافات المذهبية في تصاعد الصراعات المسلحة، مما يؤدي إلى فقدان الأرواح وتدمير الممتلكات وتعطيل البنية التحتية الضرورية لتنمية المجتمع.

٨. تقويض التنمية الاقتصادية: إن الصراعات المذهبية تؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يمنع النمو والتنمية ويزيد من معدلات البطالة والفقر.

٩. فقدان الهُوية الثقافية: التركيز على الخلافات المذهبية قد يؤدي إلى إغفال الثقافات والتقاليد المحلية التي تقوم على التسامح والتعايش السلمي.

١٠. الاندماج في الصراعات الإقليمية: يتم استقطاب العراق بشكل متزايد من قِبل قوى إقليمية تستند إلى الخلافات المذهبية، مما يزيد من حدة الصراعات ويعطل أي جهود لإعادة بناء الوحدة الوطنية.

ويمكن استخلاص ان التركيز على الخلافات المذهبية وترك القيم والمبادئ الإسلامية العامة يعد عاملاً رئيسًا في زعزعة استقرار المجتمع العراقي، ومن الضروري العمل على تعزيز الحوار والتفاهم بين الطوائف المختلفة، والتركيز على القيم المشتركة التي من شأنها تعزيز الوحدة والسلام في العراق، ويشكل التعزيز من هذه المبادئ الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه المجتمع لمواجهة التحديات التي تواجهه.

البعد الاعلامي

طُرحت كثير من الأفكار أثناء المقابلات التي أجراها الباحثون وايضا عن طريق الاستبانات المختلفة التي تم توزيعها على عينات الدراسة، فضلا عن الملاحظة العلمية الموضوعية التي اتبعت في الدراسة الحالية، وكانت الأفكار والرؤى في بعدها الخامس تمثل بعدًا اعلاميًا وبمجالات متعددة منها مجالات الاعلام التقليدية وكذلك مجالات الاعلام الحديثة، ويمكن النظر إليه من خلال الآتي:

اولًا: القوة الناعمة والغزو الثقافي في الافلام والمسلسلات الأجنبية

تعد القوة الناعمة مفهومًا يشير إلى القدرة على التأثير على الآخرين من خلال الجذب والإقناع بدلاً من القوة العسكرية أو الاقتصادية، في السياق العراقي، تلعب الأفلام والمسلسلات الأجنبية دورًا مهمًا في تشكيل الآراء والقيم والعادات.

ويمكن القول إنه يوجد غزو ثقافي في الأفلام والمسلسلات الأجنبية، وهو ما تعبر عنه القدرة الواسعة لهذه الأعمال على التأثير في عادات وتقاليد المجتمعات حول العالم، بما في ذلك المجتمعات العربية والعراقية، وهنا بعض الجوانب التي توضح هذا الغزو الثقافي:

١. تأثير السرد القصصي: الأفلام والمسلسلات الأجنبية تسرد قصصًا قد تتماشى مع أو تتناقض مع القيم الثقافية المحلية، مما يؤدي إلى تأثير على طريقة تفكير الأفراد وتفاعلهم بشكل غير مقبول مع قضايا مثل الحب، الجنس، الأسرة، والسلطة.

٢. ترويج أنماط الحياة الغربية: تركز كثير من الأعمال الفنية على أنماط الحياة الغربية، مثل أسلوب الحياة في المدن الرأسمالية، مما يشجع المشاهدين على تقليد هذه الأنماط والتركيز على مظاهر مثل النجاح المالي والمظاهر المادية.

٣. خلق قوالب نمطية: يمكن أن تسهم الأفلام والمسلسلات في تعزيز قوالب نمطية لأفراد أو مجتمعات معينة، مما يؤثر على كيفية رؤية هؤلاء الأشخاص في الثقافة المحلية.

٤. تحفيز التحرر من القيم: بينما يسهم هذا الغزو الثقافي في نشر قيم جديدة، فإنه أيضًا يشجع النقاشات حول الهويات والثقافات والقيم، مما يدفع بعض المجتمعات إلى إعادة تقييم تقاليدها والتحرر السريع دون التروي والتعقل.

٥. تغير القيم الاجتماعية: يشهد المجتمع تغيرات في القيم التقليدية بسبب الانفتاح على الثقافات الأخرى، مما يؤدي إلى تآكل بعض القيم والعادات التي تمثل الهُوية الوطنية.

٦. اعتماد اللغات الأجنبية: يؤدي انتشار الأعمال الأجنبية إلى تسريع استخدام اللغات الأجنبية، مثل الإنجليزية، مما قد يؤثر على اللغة الأم ويجعل بعض الأجيال أكثر ارتباطًا بالثقافة الغربية.

٧. تغيير القيم والعادات: تؤثر الأفلام والمسلسلات الأجنبية على القيم الاجتماعية التقليدية، مما قد يؤدي إلى تراجع بعض قيم المجتمع العراقي واستبدالها بقيم جديدة تتسم بالتحديث والانفتاح.

٨. تأثير على الهُوية الوطنية: قد يسهم الغزو الثقافي في خلق قلق بشأن فقدان الهُوية الوطنية، حيث تتعرض الثقافة العراقية للتأثر بالمؤثرات الخارجية مما قد يؤدي إلى تقليل الارتباط بالتراث والتقاليد.

٩. تأثيرات على الشباب: يميل الشباب إلى تقليد الأنماط السلوكية والشخصيات التي يرونها في الأفلام والمسلسلات، مما قد يؤثر على سلوكهم وتوجهاتهم.

١٠. خلق أيقونات جديدة: تسهم الشخصيات والمشاهد في تشكيل أيقونات جديدة تمثل قيمًا وأفكارًا قد تكون بعيدة عن النمط التقليدي، مما يؤثر

على نظرة الناس تجاه مختلف المواضيع الاجتماعية والسياسية السائدة.

ويمكن استنتاج ان الأفلام والمسلسلات الأجنبية جزء من غزو ثقافي متزايد، والذي له تأثيرات إيجابية وسلبية على المجتمعات، وايضا استنتاج ان القوة الناعمة والغزو الثقافي من خلال الأفلام والمسلسلات الأجنبية لهما تأثيرات متباينة على النسيج الاجتماعي العراقي، ومن الضروري الموازنة بين الافادة من التبادل الثقافي وبين الحفاظ على الهُوية الوطنية والثقافية، من المهم التعامل مع هذه التأثيرات بطريقة تسمح بإيجاد توازن بين الإفادة من ثقافات متعددة وبين الحفاظ على الهُوية الثقافية المحلية.

ثانيًا: محتوى مواقع التواصل الاجتماعي: إن محتوى مواقع التواصل الاجتماعي له تأثيرات سلبية متعددة على البناء الأسري والاجتماعي العراقي، ويمكن إيراد هذه التأثيرات في النقاط التالية:

١. التشتت الأسرى: الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يحد من التفاعل الشخصي بين أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية وتشتت الاهتمام بين الأعضاء.

٢. نزاعات أسرية: يمكن أن تظهر النزاعات داخل الأسر نتيجة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وقد تسبب اختلافات في الآراء أو سوء الفهم بسبب المحتوى الذي يُشار إليه أو يُنشر.

٣. تأثيرات سلبية على الشباب: يمكن أن يتعرض الشباب لمحتوى غير مناسب، بما في ذلك المعلومات المضللة أو السلوكات السلبية، مما يؤثر على قيمهم وسلوكهم.

٤. القلق والاكتئاب: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مفرط قد يؤدي إلى مشاعر القلق والاكتئاب نتيجة للمقارنات الاجتماعية أو التعرض للانتقادات.

٥. الاعتماد على القوالب النمطية: تروج بعض المحتويات على هذه المنصات لقوالب نمطية في التعاملات الاجتماعية، مما قد يعزز السلوكات السلبية أو التمييز، لا سيما ضد فئات معينة.

٦. تفشي الأخبار الكاذبة: تنتشر الشائعات والأخبار الكاذبة بسرعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يؤدي إلى حدوث توترات اجتماعية وزعزعة الثقة بين الأفراد.

٧. انخفاض التواصل المباشر: يؤدي الاعتماد على التواصل الافتراضي إلى تقليل التفاعل الشخصي، مما يؤثر سلبًا على مهارات التواصل الفعلي بين الأفراد.

٨. عزلة الأفراد: رغم توفير وسائل التواصل الاجتماعي طرقًا للتواصل، يمكن أن يؤدي الاستخدام المفرط إلى شعور بالعزلة الاجتماعية، حيث يفضل البعض التفاعل عبر الشاشة بدلاً من التفاعل الشخصي.

٩. سلوكات عدوانية: يمكن أن ينتشر السلوك العدواني والتنمر عبر الإنترنت، مما يؤثر على العلاقات الأسرية والاجتماعية ويخلق بيئة سلبية.

١٠. تأثيرات على التعليم والتربية: الانشغال بالمحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي قد يؤثر سلبًا على تحصيل الدراسة وضعف التركيز، مما ينعكس سلبا على الأداء الأكاديمي للشباب.

ويمكن استنتاج ان التعامل مع تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على البناء الأسري والاجتماعي في العراق يتطلب وعيًا جماعيًا، فضلا عن استراتيجيات لتعزيز التواصل الجيد وتقليل التأثيرات السلبية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر استقرارًا وتماسكًا.

ثالثًا: الاعلام التجاري والحزبي: الإعلام التجاري والحزبي في العراق له تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي، ويمكن تلخيص بعض هذه التأثيرات في النقاط التالية:

١. تسويق الانقسامات: يعزز الإعلام الحزبي الانقسامات بين الطوائف والعرقيات المختلفة، مما يؤدي إلى تفشي ثقافة الكراهية والتوترات بين الجماعات المختلفة.
٢. تضليل الرأي العام: يسهم الإعلام التجاري في نشر معلومات مضللة أو إعلانات تروج لمنتجات أو سياسات تعتمد على تضليل الجمهور لتحقيق أرباح، مما يؤثر على اتخاذ القرارات بشكل عقلاني.
٣. تحفيز الانقسام السياسي: الإعلام الحزبي غالبًا ما يكون متحيزاً إلى جانب سياسي معين، مما يسهم في تعميق الفجوات بين الأطراف المختلفة ويزيد من حدة الصراعات السياسية.
٤. انتشار الفكر المتطرف: يمكن أن يسهم الإعلام الحزبي في نشر أفكار متطرفة أو ترويج لمجموعات معينة، مما يؤثر سلبًا على قيم التسامح والتعايش السلمي.
٥. تراجع قيمة الحوار: يميل الإعلام التجاري والحزبي إلى التركيز على الإثارة والجدل بدلاً من تعزيز الحوار البناء، مما يؤثر على قدرة المجتمع على تجاوز خلافاته بشكل حضاري.
٦. الأثر على الصحة النفسية: الاعتماد المفرط على الإعلام السلبي أو المثير يمكن أن يؤدي إلى زيادة القلق والاكتئاب بين الأفراد نتيجة لما يتعرضون له من محتوى سلبي.
٧. تأثير على الشباب: يمكن أن يؤثر الإعلام التجاري والحزبي سلبًا على قيم الشباب وأفكارهم، حيث يصبحون عرضة لتأثيرات سلبية قد تؤدي إلى

تكوين ميول واتجاهات نحو التطرف أو اللامبالاة.

٨. تأثير على الهُوية الوطنية: تركز وسائل الإعلام الحزبية على انتماءات ضيقة بدلاً من تعزيز الهُوية الوطنية، مما يقلل من شعور الانتماء للوطن ويعزز الانتماءات الضيقة.

٩. تسليع القضايا الاجتماعية: يقوم الإعـلام التجاري بتحويل القضايا الاجتماعية إلى سلع تجارية، مما يقلل من الجدية المطلوبة في تناول هذه القضايا.

١٠. فقدان الثقة في الإعلام: مع انتشار الأخبار الكاذبة والتضليل، يفقد الجمهور الثقة في وسائل الإعلام، مما يؤدي إلى تآكل القيم الاجتماعية والمبادئ الأساسية كالصراحة والنزاهة.

ويمكن استخلاص ان تأثيرات الإعلام التجاري والحزبي على النسيج الاجتماعي في العراق معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطلب معالجة هذه القضايا وعيًا مجتمعيًا وجهودًا جماعية لضمان عدم انزلاق المجتمع إلى فوضى التنوع السلبي وتعزيز قيم الوحدة والتسامح.

رابعًا: الجيوش الالكترونية والابتزاز الالكتروني: تعد الجيوش الإلكترونية والابتزاز الإلكتروني من الظواهر السلبية التي تؤثر بشكل كبير على بنية المجتمع العراقي ونسيجه الاجتماعي، ومن تلك التأثيرات السلبية المحتملة:

١. تفكيك العلاقات الاجتماعية: تسهم الجيوش الإلكترونية في تعزيز الانقسام بين الفئات المختلفة في المجتمع، مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين الأفراد والجماعات، ويمكن أن تثير الأخبار الكاذبة والفتن الطائفية والعرقية مشاعر الكراهية وعدم التسامح.

٢. زيادة حالات الابتزاز والضغط النفسي: تعرض الأفراد للابتزاز الإلكتروني قد يؤدي إلى تدهور الصحة النفسية، ويجعلهم عرضة للخوف والقلق من

التهديدات المستمرة، مما يؤثر على نوعية حياتهم.

٣. تقويض الأمن الشخصي: تزايد حالات الابتزاز الإلكتروني يمكن أن تؤدي إلى انتهاك الخصوصية والأمان الشخصي، مما قد يجعل الأفراد يشعرون بعدم الأمان في حياتهم اليومية.

٤. توجيه الرأي العام بشكل مضلل: استخدام الجيوش الإلكترونية لنشر المعلومات المضللة يمكن أن يؤثر على الاتجاهات العامة والآراء السياسية، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مستنيرة.

٥. تدهور الاقتصاد: الابتزاز الإلكتروني قد يؤثر على الأعمال التجارية، حيث يمكن أن تخسر الشركات ثقة عملائها وتتعرض لضغوط مالية نتيجة لذلك، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي.

٦. تعزيز ثقافة العنف والصراع: من خلال نشر الكراهية والتحريض على العنف، تعزز الجيوش الإلكترونية ثقافة الصراع، مما قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية.

٧. تأثير سلبي على الأجيال الشابة: تزايد انتشار هذه الظواهر قد يؤثر على القيم الأخلاقية لدى الشباب، حيث يمكن أن يتعلموا سلوكات سلبية مثل التضليل والعدوانية.

ويمكن اجمال القول بأن تتطلب معالجة هذه التحديات تعاوناً بين الحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام لتعزيز الوعي وتشجيع الاستخدام الإيجابي للتكنولوجيا.

المصادر

١. أبي شيبة، أبو بكر عبد الله: **المصنف، دار كنوز إشبيليا، جـ ١٥، ط١، ٢٠١٥ .**

٢. اسحاق نقاش وآخـرون: **المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات**، الفرات للنشر، بغداد، ط١، ٢٠٠٦.

٣. الانتحار في العراق https://ar.wikipedia.org

٤. الحسناوي، صادق عباس راهي: تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٣.

٥. الشريف الرضي، محمد بن الحسين: **نهج البلاغة**، ج٢، مؤسسة النشر الإسلامي، بيروت، لبنان، ٢٠١٩ .

٦. المجلسي، محمد باقر بن تقي المجلسي: **بحار الأنوار**، الجزء ٧٤، دار احياء التراث، بيروت، لبنان.

٧. الناصر، محمد زهير: **صحيح مسلم عن ابي ذر الغفاري**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط٢، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.

٨. اندرسون، بندكت: **الجماعات المتخيلة (تأملات في أصل القومية وانتشارها)**، ترجمة ثائر ديب، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٩.

٩. سميث، انتوني دى: **الرمزية العرقية والقومية مقاربة ثقافية**، ترجمة احمد الشيمى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٤.

١٠. شعبان، عبد الحسين: الهُوية والمواطنة (**البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة**)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

١١. طالب هاشم عاتي ورحيم كاظم محمد الهاشمي: نشوء الحكم في العراق واثره في تصفية القوى القومية ونهاية حكم عبد السلام عارف ١٩٦٤-

١٩٦٦، بحث منشور على الموقع الالكتروني.

Journal of Education College Wasit University

١٢. عاشور، حنان جميل: **مجلس النواب دائرة البحوث والدراسات النيابية/ قسم** البحوث، ٢٠٢٤.

١٣. محمد، أيمن أحمد: **ورقة سياسات الفساد والمسائلة في العراق،** مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، ٢٠١٣.

١٤. مركز الإشعاع الإسلامي: **العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان**

https://www.islam4u.com

١٥. نبيلة سالك: الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الاثني، **اطروحة دكتوراه** كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ١، **الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦.**

١٦. **هيئة** النزاهة الا**تحادية: التقرير السنوي ٢٠٢٣.**

١٧. وزارة التخطيط: **تقويم أثر جائحة كورنا على الفقر والهشاشة في العراق،** دراسة معدة بالشراكة مع البنك الدولي (WB)ومنظمة الامم المتحدة (UNICEF)٢٠٢٠.

18. https://alssaa.com.

19. https://mdeast.news.